الطبعة الشرعية الوحيدة، وبها زيادات

علم تخريج الأحاديث

أصوله - طرائقه - مناهجه

تأليف

أ. د. محمد محمود أحمد بكار

أستاذ الحديث الشريف وعلومه بجامعة الأزهر

تقديم

أ. د. أحمد محرم الشيخ ناجي

أستاذ الحديث الشريف وعلومه بجامعة الأزهر



دار السلام

للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة

الطبعة الأولى
١٤٣٢ هـ / ٢٠١١ م

بطاقة فهرسة
فهرسة أثناء النشر إعداد الهيئة المصرية العامة لدار الكتب والوثائق القومية - إدارة الشؤون الفنية

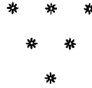
بكار ، محمد محمود أحمد.
علم تخريج الأحاديث : أصوله - طرائقه - مناهجه / تأليف محمد محمود أحمد بكار . - ط ١ - القاهرة : دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة ، ٢٠١١م .
٢٧٢ ص ؛ ٢٤ سم .
تدمك ٨ ٣٣ ٥٠٥٩ ٩٧٧ ٩٧٨
١ - الحديث .
أ - ناجى ، أحمد محرم الشيخ (مقدم) .
٢٣٠

دار السلام
للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة
ش.م.م
تأسست الدار عام ١٩٧٣م وحصلت على جائزة أفضل ناشر للتراث لثلاثة أعوام متتالية ١٩٩٩م ، ٢٠٠٠م ، ٢٠٠١م هي عمر الجائزة تتويجًا لعقد ثالث مضى في صناعة النشر

جمهورية مصر العربية - القاهرة - الإسكندرية
الإدارة : القاهرة : ٤٠ شارع أحمد أبو العلا - المتفرع من شارع نور الدين بهجت - الموازي لامتداد شارع مكرم عبيد - مدينة نصر
هاتف : ٢٢٨٧٣٢٤٦ - ٢٢٧٠٤٢٨٠ - ٢٢٧٤١٥٧٨ (٢٠٢ +)
فاكس : ٢٢٧٤١٧٥٠ (٢٠٢ +)
المكتبة : فرع الأزهر : ١٢٠ شارع الأزهر الرئيسي - هاتف : ٢٥٩٣٢٨٢٠ (٢٠٢ +)
المكتبة : فرع مدينة نصر : ١ شارع الحسن بن علي متفرع من شارع علي أمين امتداد شارع مصطفى النحاس - مدينة نصر - هاتف : ٢٤٠٥٤٦٤٢ (٢٠٢ +)
فاكس : ٢٢٦٣٩٨٦١ (٢٠٢ +)
المكتبة : فرع الإسكندرية : ١٢٧ شارع الإسكندر الأكبر - الشاطبي بجوار جمعية الشبان المسلمين
هاتف : ٥٩٣٢٢٠٥ فاكس : ٥٩٣٢٢٠٤ (٢٠٣ +)
بريديًا : القاهرة : ص.ب ١٦١ الغورية - الرمز البريدي ١١٦٣٩
البريد الإلكتروني : info@dar-alsalam.com
موقعنا على الإنترنت : www.dar-alsalam.com

بسم الله الرحمن الرحيم

فهرس المحتويات



تَقـْدِيم

الحمد للَّه وحده، وأصلي وأسلم على من لا نبي بعده، وأشهد أن لا إله إلا اللَّه، جل في علاه، وأشهد أن سيدنا محمدًا رسول اللَّه حبيبه ومصطفاه، صلَّى اللَّه عليه وعلى آله وصحبه ومن والاه بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد: فإن علم التخريج علم قديم جديد، وبقدر ما هو مفيد تلحُّ الحاجة إليه، وتدعو المسغبة إليه، وقد رأينا العلَّامة ابن الملقن في بدره المنير، والشهاب ابن حجر في تلخيصه الحبير، ومن قبلهما ومن بعدهما الجم الغفير، الذين امتشقوا حسام الكلام، فأمتعوا الأفهام بمبارزات طيبة شجاعة في مجال التخريج، وكانت الكتابة وتأصيل القواعد لهذا العلم في هذا الزمان على غير مكان في سالف الأوان، والعجيب أن القواعد تؤصل والأبنية تؤسس ثم تجيء التطبيقات العلمية ثمرة لتلك التأصيلات والتقعيدات، لكننا رأينا الزيلعي في نصب الراية، وابن حجر في الكاف الشاف في تخريج أحاديث الكشاف، والسيوطي في جامعيه الكبير والصغير، والمتقي الهندي في كنز العمال، رأينا هؤلاء وغيرهم يقدمون التطبيقات البارعة والدراسات النافعة، والدلالات الماتعة من خلال تلك الأسفار التالدة.

وما زالت الجهود تتواصل إلى أن جاء هذا العصر بفتوحات ربانية، وإتحافات سنية، فكتب أساطين علم التخريج كالأستاذ الدكتور / الطحَّان، والأستاذ الدكتور / عبد الموجود، والأستاذ الدكتور / عبد الهادي، وواكبهم الأستاذ الدكتور / محمد محمود بكار، الذي بكَّر إلى تدريس علم التخريج، منذ ما يقرب من ثلث قرن، - حيث انتفع الطلاب به، وبخبرته الفائقة منذ العام الدراسي (١٤٠٠ - ١٤٠١/ ١٩٨٠ - ١٩٨١)، منذ ذلك العام وقلم الشيخ وصوته يغردان أغاريد الطير البسَّام، في تعداد طرق التخريج وبيان أصوله ومناهجه، ثم كان له أسلوبه المميز في التعامل مع طرق التخريج، حيث رأى إخضاعها لحال الباحث مع الحديث، **وهي لا تخلو من إحدى حالات ثلاث:**

الأولى: كون الباحث حفظ متن الحديث أو طرفه.

الثانية: تخريج الحديث عن طريق معرفة الراوي الأعلى للحديث.

الثالثة: إذا كان الباحث لا يذكر نص الحديث الذي يريد تخريجه ولا طرفه الأول وليس معه اسم الراوي الذي رواه.

ومع كل حالة من هذه الحالات سرد العديد من المراجع التي تسعف الباحث معرفًا بها وبمصنفيها، وقد استوفى في التعريف بالمصادر استيفاء يحقق الغرض ويوفي بالقصد، وهو لم يسترسل إلى حد الملل، ولم يختصر الاختصار المفضي إلى الخلل، بل سلك سبيل الاعتدال، ثم إن الشيخ - نفع اللَّه بعلمه - أضاف إلى حالات التخريج أو طرائقه دراسة الأسانيد - في كتاب مستقل - ليحقق الباحث كل قصده من التخريج، من حيث الحكم على الحديث عند الاحتياج إلى ذلك.

كل ذلك في سلاسة أسلوب، وجزالة تراكيب، وترابط المعنى، ورصف المبنى.

وإننا إذ نشكر لدار السلام حرصها على منفعة القراء وفائدتهم لتقديم هذه الأسفار الجليلة، لنرجو اللَّه تبارك وتعالى التوفيق للأستاذ الدكتور / محمد محمود أحمد بكار، والمزيد من الأعمال العلمية القوية.

واللَّه ولي التوفيق.

أ. د. أَحْمَد مُحَرَّم الشَّيْخ نَاجِي

بعد عصر الأحد الثامن والعشرين من شهر جمادى الأولى من سنة اثنتين وثلاثين وأربعمائة بعد الألف من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة وأتم السلام وأكرم تحية

الموافق للأول من مايو سنة إحدى عشرة وألفين من ميلاد المسيح عليه وعلى نبينا وسائر المرسلين أفضل الصلاة وأتم التسليم

مقدمة الطبعة الثانية

الحمد للَّه والصلاة والسلام على رسول اللَّه وعلى آله وصحبه ومن والاه، **وبعد:**

فهذه هي الطبعة الثانية من كتاب (علم تخريج الأحاديث، أصوله - طرائقه - مناهجه). وهي طبعة بها زيادات قاربت على الضعف من الطبعة الأولى فقد قمت في هذه الطبعة بدراسة كتب لم أتناولها في الطبعة الأولى إما لندرتها وإما لكونها لم تطبع بعد، وهذه الكتب هي: موسوعة أطراف الحديث لأبي هاجر محمد السعيد بسيوني آل زغلول، وموسوعة الحديث النبوي للدكتور عبد الملك بكر عبد اللَّه قاضي، وجامع المسانيد والسنن الهادي لأقوم سنن للحافظ ابن كثير، والمسند الجامع للدكتور بشار عواد وآخرين، وإتحاف المهرة للحافظ ابن حجر العسقلاني، وإتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة للإمام البوصيري، وتخريج الأحاديث النبوية الواردة في مدونة الإمام مالك للدكتور الطاهر محمد الدرديري، والترغيب والترهيب للمنذري، وجامع الأصول من أحاديث الرسول ﷺ لابن الأثير، ومجمع الزوائد ومنبع الفوائد للهيثمي، وجمع الفوائد من جامع الأصول ومجمع الزوائد لمحمد بن سليمان الروداني، والتاج الجامع للأصول في أحاديث الرسول ﷺ للشيخ منصور علي ناصف، وغير ذلك مما نجده في هذه الطبعة مع الإشارة إلى التحقيقات والتعليقات على هذه الكتب لبيان فوائدها وما تميزت به، سواء أكانت هذه التعليقات من خلال ما كتبه محققو هذه الطبعات أو مؤلفوها أو ما علق به أهل التحقيق على هذه الكتب في كتب أخرى. وبهذا جاءت هذه الطبعة أوسع دراسة وأشمل وأكمل نفعًا من سابقتها.

أسأل اللَّه ﷻ أن ينفعنا بما علمنا وأن يرزقنا علم ما لم نعلم إنه على ذلك قدير وبالإجابة جدير، وهو حسبنا ونعم الوكيل، وصلى اللَّه وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

خادم السنة وعلومها

أ.د. مُحَمَّد مَحْمُود أَحْمَد بَكَّار

* * *

مقدمة الطبعة الأولى

إن الحمد للَّه نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ به من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده اللَّه فهو المهتد ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا اللَّه وحده لا شريك له، وأن محمدًا عبده ورسوله.

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴾ [آل عمران: ١٠٢].

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴾ [النساء: ١]

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَقُولُوا۟ قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَٰلَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴾ [الأحزاب: ٧٠، ٧١].

أما بعد: فإن أحسن الحديث كتاب اللَّه وخير الهدي هدي سيدنا محمد ﷺ، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار.

لما كانت النصوص والآراء في مختلف العلوم الإسلامية تحتاج عند تحقيقها إلى توثيقها وتقويمها، وعزوها إلى مصادرها المعتمدة، فإن الأحاديث النبوية أولى بمثل هذا التوثيق، فإنها تمثل المصدر الثاني من مصادر التشريع بعد القرآن الكريم؛ فهي موضحة له، مفصلة لأحكامه، مفرعة على أصوله، بل هي التطبيق العملي للإسلام.

والاشتغال بالسنة النبوية، ودراسة أسانيدها ومتونها وفقهها من أعظم وأجلّ ما يشتغل به المسلمون، وينصرف إليه الباحثون.

وعلم التخريج واحد من علوم السُّنة الذي يتعلق موضوعه بسند الحديث ومتنه، بل هو من أهم العلوم التي تخدم الكتاب والسُّنة؛ فعن طريقه نستطيع معرفة مواضع الأحاديث في كتب السنة ورواياتها وأسانيدها وما يتعلق بذلك.

فعلى السُّنَّة مدار أكثر الأحكام الفقهية؛ لأن أكثر الآيات القرآنية الكريمة مجملة، وبيانها في السنن. قال تعالى: ﴿ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾ [النحل: ٤٤]

وقد اتفق العلماء على أنَّ من شروط المجتهد أن يكون عالمًا بالأحاديث المتعلقة بالأحكام.

ومن أبرز مهام علم التخريج بيان طرقه ومناهجه، التي تمكّن الطالب والباحث من وضع يده بسهولة ويسر ومن أقرب طريق على الحديث أو الأثر في مصدره الأصلي، ثم كيفية الوصول إلى أحكام تلك الأحاديث من حيث القبول والرد.

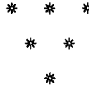
ومنذ زمن بعيد، وعلم تخريج الأحاديث يتناقله الخلف عن السلف شفاهًا دون تدوين، حتى جاء العصر الذي نحن فيه فأخذ دوره ومكانته بين علوم الحديث الأخرى، واستقل بالتأليف بعد أن كان الحديث عنه يأتي تبعًا لمباحث علوم الحديث ومصطلحه.

وهذه الدراسة محاولة جادة للتقعيد لهذا العلم وبيان طرقه ومناهجه إسهامًا مِنِّي ومشاركة لإخواني في هذا المجال، وخدمة للدارسين والباحثين.

والله أسأل أن يجعله عملًا خالصًا متقبلًا، وأن ينفع به طلاب العلم والدين وهو الهادي إلى سواء السبيل.

خادم السنة وعلومها

أ.د. مُحَمَّد مَحْمُود أَحْمَد بَكَّار



تمهيد

لم يكن الصحابة والتابعون ومن تبعهم من العلماء والباحثين في القديم بحاجة إلى معرفة هذا العلم، وهو علم تخريج الأحاديث.

وذلك لأن حفظهم للأحاديث بأسانيدها ومتونها، واطلاعهم الواسع على مصادر السنة المشرفة، وقربهم وصلتهم الوثيقة بمصادر الحديث الأصلية؛ كل ذلك لم يجعلهم في حاجة ماسة إلى مثل هذا العلم.

فكانوا عندما يحتاجون للاستشهاد بحديثٍ ما، تسعفهم ذاكرتهم بلفظه وأسانيده، أو على الأقل يتذكرون موضعه في كتب السنة، ويعرفون مظانه في تلك الكتب على تنوعها واختلاف مناهجها.

ومثلهم في ذلك مثل حفظة القرآن الكريم؛ فحينما نسأل واحدًا منهم عن آية من كتاب اللَّه ﷻ أين مكانها في المصحف؟ وفي أي سورة هي؟ أجاب دون تردد، ودل على المطلوب، بل قد يحفظ رقم الآية من بين آيات السورة، أو على الأقل فإنه إن لم تسعفه ذاكرته في استحضارها، فسوف يستخرجها من مكانها في سورتها دون عناء أو تعب بمجرد فتح المصحف الشريف وتقليب صفحاته.

وبمرور الزمن بَعُدَ المسلمون أو بعضهم عن كتاب ربهم، وانشغلوا عن مدارسته فكان من العسير عليهم أن يتعرفوا على موضع آية ما في القرآن الكريم.

فلجأ العلماء إلى وضع معاجم لألفاظ القرآن الكريم لتعينهم على الوصول إلى بغيتهم من أقرب طريق.

كذلك لما غفل الناس عن سنة نبيهم المطهرة، ولم يعرفوا طريقة البحث في كتب السنة وأجزائها ومصنفاتها، إما لجهلهم بمناهج تلك الكتب أو لضعف هممهم وقلة عزائمهم حتى جاء العصر الذي نحن فيه.

فوجدنا الطالب الذي يكلف باستخراج حديث ما من مظانه في كتب السنة قد ضل الطريق، ولم يهتد إلى ما يريد، ومن هؤلاء نماذج بين طلبة الدراسات العليا حين يستشهد بحديث ما في بحثه للماجستير أو الدكتوراه فإنه يعجز عن أن يعزوه لمن خرَّجه - أي رواه - في كتابه من الأئمة والمصنفين فيلجأ إلى نقل التخريج من مصدر آخر دون

الرجوع إلى الكتاب الأصلي؛ لأنه لا يعرف منهج الكتاب ولا طريقة تبويبه وتأليفه.

من أجل ذلك شمَّر العلماء عن سواعد الجد، وصنفوا كتبًا فهْرسَوا فيها الأحاديث النبوية على طريقة المعاجم، أو على الكتب والأبواب، أو على المسانيد، وسميت هذه المصنفات بالمعاجم أو الدلائل - تمامًا كما فعلوا في معاجم ألفاظ القرآن الكريم - إلى أن وصل الأمر في النهاية إلى وضع منهج مستقل لهذا العلم - علم تخريج الأحاديث - واستقلاله بالبحث كبقية علوم السنة، وهو بحق يعتبر أحدث علم بها.

معنى التخريج:

التخريج والإخراج في اللغة: بمعنًى واحد، ويراد به الإبراز والإظهار [١].

ومنه قوله تعالى: ﴿ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْـَٔهُۥ ﴾ [الفتح: ٢٩] أي كمثل زرع أبرز وأظهر فراخه.

ويراد به: معرفة موضع الخروج الذي هو نقيض الدخول [٢].

ومنه قول المحدثين: هذا حديث عرف مخرجه أي موضع خروجه؛ وهم رواة إسناده الذين خرج الحديث عن طريقهم [٣].

ومنه قول المحدثين عن حديث ما: أخرجه البخاري، بمعنى أبرزه للناس وأظهره لهم ببيان مخرجه؛ وهم رجال إسناده الذين خرج الحديث عن طريقهم.

وفي اصطلاح المحدثين: هو قريب من هذا المعنى.

١ - **فهو بمعنى إبراز الحديث وإظهاره للناس،** ومنه قول ابن الصلاح: وللعلماء بالحديث في تصنيفه طريقتان؛ إحداهما: التصنيف على الأبواب؛ وهو تخريجه على أحكام الفقه وغيرها [٤].

فالمراد بقوله: تخريجه: إخراجه وروايته للناس في كتابه.

٢ - **ويطلق على معنى الدلالة على مصدر الأحاديث وعزوها،** ومنه قول المناوي في شرحه لقول السيوطي في مقدمة الجامع الصغير: (وبالغت في تحرير التخريج)؛ بمعنى

---

(١) المعجم الوسيط: مادة: خرج (ص ٢٢٤)، ولسان العرب (٢/٢٤٩).

(٢) لسان العرب (٢/٢٤٩).

(٣) أصول التخريج للطحان (ص ١٠).

(٤) المقدمة مع شرحها (ص ٢٢٨).

اجتهدت في تهذيب عزو الأحاديث إلى مخرجيها من أئمة الحديث من الجوامع والسنن والمسانيد، فلا أعزو إلى شيء منها إلا بعد التفتيش عن حاله وحال مخرجه، ولا أكتفي بعزوه إلى من ليس من أهله وإن جلَّ كعظماء المفسرين [١].

وكذلك قول مسلم في مقدمة صحيحه: (ثم إنَّا إن شاء اللَّه مبتدئون في تخريج ما سألت) [٢] أي في إيراد الأحاديث وتهذيبها والاجتهاد في تنقية أسانيدها وبيان مخرجيها من الرواة والنقلة.

ومن خلال المعنيين السابقين نستطيع أن نستخلص تعريف التخريج في اصطلاح المحدثين بأنه:

الدلالة على موضع الحديث في مصادره الأصلية من كتب السنة، وإبرازه للناس، مع بيان درجته عند الحاجة [٣].

والمراد بدرجة الحديث: مرتبته من الصحة أو الحسن أو الضعف أو الوضع، وبيان هذه الدرجة وتلك المرتبة ليست على الإطلاق، بل حين تدعو الضرورة، فإذا كان هناك ضرورة لذلك؛ بأن خفي على الناس درجة الحديث وجب التنقيب والبحث لمعرفة درجة الحديث.

أما إذا لم تكن هناك ضرورة؛ بأن وجد الحديث في الصحيحين أو أحدهما أو في أحد الكتب التي التزم أصحابها الصحة؛ فإن وجود الحديث في هذه الكتب معلم بصحة الحديث، فلا حاجة لبيان مرتبته ودرجته، **وإلى مثل ذلك أشار السيوطي في مقدمة جامعه الكبير فقال:**

ورمزت للبخاري (خ)، ولمسلم (م)، ولابن حبان (**حب**)، وللحاكم في المستدرك (**ك**)، وللضياء المقدسي في المختارة (**ض**)، وجميع ما في هذه الخمسة صحيح، فالعزو إليها معلم بالصحة، سوى ما في المستدرك من المتعقب فأُنبِّه عليه.

---

(١) فيض القدير شرح الجامع الصغير للمناوي (٣٦/١).

(٢) مقدمة صحيح مسلم (٣٨/١) ط. الشعب.

(٣) هذا التعريف عند المتأخرين، وأما المتقدمون فعرفوه بأنه: إيراد الحديث بإسناده في مصدرٍ ما من مصادر السنة.

ولا شك أن بيان درجة الحديث مهمة في هذه الأعصار. ولهذا فإن تعريف المتقدمين قاصر في تلك الأزمنة. أصول التخريج (ص ١٢)، كشف اللثام (٢٨/١).

وكذا ما في موطأ مالك وصحيح ابن خزيمة وأبي عوانة وابن السكن والمنتقى لابن الجارود والمستخرجات، فالعزو إليها معلم بالصحة أيضًا [١].

وكذلك لو كان الحديث موضوعًا فإنه لا تجوز روايته إلا مقرونًا ببيان وضعه، أي ذكر درجته وهي الوضع.

ونلاحظ من خلال كلام السيوطي أنه لم ينبه إلَّا على ما تعقَّب به على الحاكم، مع أن غيره قد تعقَّب عليه أيضًا.

فابن حبان مثلًا: عرف عنه أنه متساهل في التصحيح [٢]، فإن وجد تعقب عليه من أحد من العلماء؛ وجب التنبيه عليه.

وقد وجد بعض التعقبات من المنذري على ابن خزيمة، وكذلك على أبي داود في مختصر السنن أو في الترغيب والترهيب.

أما الكتب التي لم يلتزم أصحابها الصحة فهي نوعان:

(أ) **نوع بين فيه المصنف درجة الحديث والكلام عليه**؛ مثل الترمذي فإنه يورد الحديث ويقول عقبه مثلًا: هذا حديث حسن صحيح، ومثل النسائي قد يورد الحديث ويعقبه بقوله: هذا خبر مرسل أو موقوف.

وعلى المخرج في مثل هذه أن يذكر كلام صاحب الكتاب على الحديث.

(ب) **نوع من الأحاديث وجد في كتاب لم يلتزم صاحبه بالصحة ولم يتكلم هو عليه،** وفي هذه الحالة وجب أن نبحث عن كلام العلماء على الأحاديث في الشروح أو المختصرات أو في كتب أخرى مثل:

١ - الإمام المنذري، فقد تكلم على بعض أحاديث السنن في مختصر السنن وفي الترغيب والترهيب، وبهذا نأخذ بحكمه.

٢ - البوصيري، فقد تكلم على بعض أحاديث ابن ماجه في الزوائد.

كذلك قد نجد الكلام على الأحاديث عند الشرح لهذه الكتب الأصلية، فإن لم نجد

---

(١) مقدمة جمع الجوامع (١/ ٢١).

(٢) وإن كان البعض يدافع عن ابن حبان فيقول: إن غاية تساهله أنه يحكم على الحسن بالصحة.

للعلماء كلامًا على الحديث وجب في هذه الحالة الحكم على الحديث، وهذا معنى قولنا: مع بيان درجته عند الحاجة.

وهذا الأمر - وهو دراسة الحديث متنًا وإسنادًا للوصول إلى مرتبته ودرجته - لا يتسنى إلا لمن كان أهلًا له، قادرًا على تلك المهمة، متسلحًا بقواعد علوم الحديث ومصطلحه، متمكنًا من جمع الروايات والمقارنة بينها ودراسة أحوال رجال الإسناد إلى غير ذلك (١).

الفرق بين التخريج والاستخراج:

يُشْكِل على البعض الفرق بين التخريج والاستخراج.

فالتخريج أو الإخراج - وهما بمعنًى - تقدم الكلام عليهما وملخصه: عزو الحديث إلى من خرجه مع بيان درجة الحديث من صحة أو حسن أو ضعف أو وضع عند الحاجة.

أما الاستخراج: فهو أن يعمد إمام إلى كتاب من الكتب المعروفة فيخرج أحاديثه بأسانيد لنفسه من غير طريق صاحب الكتاب فيجتمع معه في شيخه أو من فوقه، والكتاب يسمى المستخرج، وشرطه كما قال ابن حجر: ألا يصل إلى شيخ أبعد حتى يفقد سندًا يوصله إلى الأقرب إلا لعذر من علوٍّ أو زيادة مهمة في لفظ الحديث.

ومن فوائد المستخرجات:

١ - علو الإسناد.

٢ - الزيادة على قدر الصحيح؛ لما قد يقع فيها من ألفاظ زائدة وتتمات لبعض الأحاديث تثبت صحتها بهذه الاستخراجات؛ لأنها واردة بنفس الأسانيد الثابتة في الأصل المستخرج عليه.

٣ - ومن فوائدها أيضًا تكثير طرق الحديث ليرجح بها عند التعارض.

٤ - ومن فوائدها أن يروي صاحب الصحيح عمن اختلط فيبينه المستخرج، أو عن مهمل فيميزه، أو عن مبهم فيعينه.

---

(١) سوف أفرد - بمشيئة الله تعالى - كتابًا آخر للحكم على الحديث والمراحل التي يمر بها الباحث لدراسة إسناد الحديث ومتنه وما يتبع في كل دراسة، ونوجز هنا فنقول: إنها دراسة دقيقة ومحفوفة بالمخاطر لا يتأهل لها إلا عالم جهبذ، خشية أن يصل الباحث غير المتخصص إلى تضعيف حديث صحيح أو تصحيح حديث ضعيف، وفي الأول: إبطال العمل بحديث صحيح، وفي الثاني: إدخال في الصحيح ما ليس منه، وكلاهما على شفا جُرفٍ هارٍ، نسأل الله السلامة والعافية.

٥ - وقد يوجد حديث معلول في الصحيح - أي بعلة غير قادحة - فيأتي سالماً في المستخرج [١].

ومن المؤلفات في هذا الفن:

١ - مستخرج أبي بكر الإسماعيلي (ت ٣٧١) على صحيح البخاري.

٢ - مستخرج أبي عوانة الإسفراييني (ت ٣١٦) على صحيح مسلم.

٣ - مستخرج أبي بكر بن منجويه (ت ٤٢٨) عليهما.

٤ - مستخرج قاسم بن أصبغ (ت ٣٤٠) على سنن أبي داود.

٥ - مستخرج أبي بكر بن منجويه (ت ٤٢٨) على سنن الترمذي.

٦ - وللحافظ العراقي مستخرج على المستدرك للحاكم ولم يكمل.

وغيرها من المستخرجات اخترنا منها هذه على سبيل المثال فقط.

فائدة علم التخريج وأهميته وحاجة المسلمين إليه:

القرآن الكريم هو المصدر الأول للتشريع الإسلامي، والسنة المطهرة هي المصدر الثاني؛ فهي موضحة للقرآن مبينة له مفصلة لأحكامه مفرعة على أصوله، وهي التطبيق العملي للإسلام.

وعلم التخريج يستمد فضله وأهميته مما انتسب إليه وهو المصدر الثاني، وهو من أهم العلوم التي تخدم الكتاب والسنة معًا؛ فعن طريقه نستطيع معرفة مواضع الأحاديث في كتب السنة ورواياتها وأسانيدها، ومراتبها من الصحة أو غيرها؛ وذلك لأن على السنة مدار أكثر الأحكام الفقهية؛ لأن أكثر الآيات مجملة وبيانها في السنن، قال تعالى: ﴿ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾ [النحل: ٤٤].

وقد اتفق العلماء على أن من شروط المجتهد أن يكون عالمًا بالأحاديث المتعلقة بالأحكام.

وعلم التخريج: هو السبيل للوصول إلى تلك الأحاديث، ومعرفته من ألزم اللوازم لكل مشتغل بعلوم الشريعة، لا سيما من اشتغل بالحديث وعلومه، فلا يسوغ لطالب علم

---

(١) تدريب الراوي (١/١١٢ - ١١٤)، مقدمة ابن الصلاح مع شرحها التقييد (ص ٣٠، ٣١)، أعلام المحدثين (ص ٣٣٢)، النكت على ابن الصلاح (١/٣٢١) وما بعدها.

أن يستشهد بحديث ولا يعرف مكانه في كتب السنة أو إسناده ودرجته.

وتشتد حاجة المسلمين إليه بعد ما قصرت الهمم وضعفت العزائم، وأصبح استخراج الحديث من مصدر من مصادر السنة أمرًا شاقًّا؛ لجهل الناس بمصنفات السنة وطرق تبويبها ومناهجها وكيفية ترتيبها، فإذا ما عرف أنه في مسند الإمام أحمد - مثلًا - فإنه لا يكاد يقلب بعض الصفحات حتى يمل ويكسل عن طلبه؛ لأنه لا يعرف كيفية تصنيفه ولا الكتب التي تعين على فهمه وتيسيره وتقريبه.

كل هذه النواحي يختص بها هذا الفن؛ لذا كانت الحاجة إليه ماسة في تلك الأزمنة أكثر من غيرها.

نشأة علم التخريج وأطواره:

عرفت أنه منذ زمن بعيد، وعلم التخريج لم يكن المسلمون بحاجة ماسة إليه؛ وذلك لصلتهم الوثيقة بمصادر السنة الأصلية. ومرت عصور إلى أن ألَّف جماعةٌ من العلماء كتبًا ذكروا فيها نصوصًا من الأحاديث، دون عزوها إلى مخرجيها أو بيان درجتها، وذلك لم يكن جهلًا منهم بذلك، بل لعلمهم أن الناس في عصورهم يعرفون ذلك، أو أنهم قصدوا ذلك عمدًا حتى يحثُّوا الناس على طلب الأحاديث من مصادرها الأصلية؛ فيعرفوا أسانيدها واختلاف ألفاظها.

قال العراقي: عادة المتقدمين السكوت عما أوردوا من الأحاديث في تصانيفهم وعدم بيان من خرجه وعدم بيان الصحيح من الضعيف إلا نادرًا وإن كانوا من أئمة الحديث، حتى جاء النووي فبيَّن [١].

ومراد العراقي أن أول من عزا الأحاديث وتكلم على مخارجها وبيان درجتها هو النووي، المتوفى سنة (٦٧٦هـ).

مع أنه قد سبقه علماء آخرون قد فعلوا هذا الصنيع فكيف نُسلِّم للعراقي هذا القول؟

فها هو البيهقي، المتوفى سنة (٤٥٨هـ)، وأبو نعيم الأصبهاني، المتوفى سنة (٤٣٠هـ) وغيرهما؛ حينما يروون الأحاديث بأسانيدها يقولون عقب رواية الحديث: أخرجه البخاري في الصحيح، أو مسلم في الصحيح، أو البخاري ومسلم في صحيحيهما، وكذلك

(١) فيض القدير بشرح الجامع الصغير (٢١/١).

الخطيب البغدادي، المتوفى سنة (٤٦٣هـ) فقد عكف على تخريج أحاديث بعض الكتب، والتي منها تخريج الفوائد المنتخبة الصحاح والغرائب لكل من الشريف أبي القاسم الحسيني، وأبي القاسم المهرواني.

ثم جاء الحازمي، المتوفى سنة (٥٨٤هـ) فخرَّج أحاديث المذهب في فقه الشافعية للشيرازي.

ثم توالت كتب التخريج لأحاديث وردت في مصنفات عدة، نذكر منها على سبيل المثال:

* **أولًا في التوحيد والعقائد:**

١ - كتاب فرائد القلائد في تخريج أحاديث في شرح العقائد النسفية لملا علي القاري.

٢ - تخريج شرح العقائد النسفية للسيوطي.

٣ - تخريج أحاديث شرح المواقف للسيوطي.

٤ - تخريج أحاديث شرح العقيدة الطحاوية للألباني.

* **ثانيًا: في التفسير وعلوم القرآن:**

١ - تخريج أحاديث تفسير الكشاف للحافظ جمال الدين الزيلعي.

٢ - الكاف الشاف في تخريج أحاديث الكشاف للحافظ ابن حجر العسقلاني، لخصه من تخريج الزيلعي، وأضاف إليه ما أغفله الزيلعي من الأحاديث والآثار المرفوعة.

٣ - الفتح السماوي بتخريج أحاديث تفسير القاضي البيضاوي لزين الدين عبد الرؤوف المناوي.

٤ - تحفة الراوي في تخريج أحاديث البيضاوي للشيخ محمد همات زداة.

٥ - تخريج أحاديث تفسير السمرقندي للشيخ زين الدين قاسم بن قطلوبغا.

٦ - تخريج أحاديث تفسير ابن كثير الدمشقي، وهو على هامش التفسير - ط. الشعب - وهو لكل من الأساتذة عبد العزيز غنيم، ومحمد أحمد عاشور، ومحمد إبراهيم البنا.

٧ - تخريج أحاديث سورة الرعد من تفسير ابن كثير لمحمد عبده عبد الرحمن.

٨ - تخريج أحاديث أحكام القرآن لابن العربي لمحمد مصطفى بلقات.

٩ - تخريج أحاديث وآثار في ظلال القرآن للشيخ سيد قطب؛ خرج أحاديثه علي السقاف.

* **ثالثًا: في الحديث:**

١ - الحاوي في بيان آثار الطحاوي، وهو تخريج لأحاديث شرح معاني الآثار للطحاوي، والتخريج لابن حجر العسقلاني، عزا فيه كل حديث من أحاديثه إلى الكتب الستة وغيرهما، وبيَّن صحيحها وحسنها وضعيفها، ولكنه لم يكمله، وأكمله تلميذه السخاوي.

٢ - نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار للنووي؛ والتخريج لابن حجر العسقلاني.

٣ - وله تخريج أيضًا لأحاديث الأربعين النووية.

٤ - هداية الرواة إلى تخريج أحاديث المصابيح والمشكاة - مصابيح السنة للبغوي، ومشكاة المصابيح للتبريزي - والهداية لابن حجر العسقلاني.

٥ - المناهج والتناقيح في تخريج المصابيح لصدر الدين المناوي، وسماه البعض كشف المناهيج والتناقيح.

٦ - تخريج تقريب الأسانيد للحافظ ولي الدين زرعة العراقي.

٧ - تخريج أحاديث الشهاب القضاعي لأبي العلاء العراقي.

٨ - تخريج أحاديث الشفا للقاضي عياض؛ والتخريج للحافظ قاسم بن قطلوبغا.

٩ - مناهل الصفا في تخريج أحاديث الشفا للسيوطي.

١٠ - تخريج أحاديث المشكاة للألباني.

١١ - تخريج أحاديث الشهاب للشيخ أحمد الغماري.

* **رابعًا: في الأصول:**

١ - تخريج أحاديث منهاج البيضاوي في الأصول للتاج السبكي.

٢ - تخريج أحاديث المختصر الكبير لابن الحاجب؛ والتخريج لابن حجر العسقلاني.

٣ - تخريج أحاديث اللمع في أصول الفقه. اللمع للشيرازي؛ والتخريج لعبد اللَّه الصديق الغماري.

٤ - تحفة المحتاج لابن الملقن؛ وهو تخريج لأحاديث المنهاج للبيضاوي، أضاف ابن الملقن في آخر التحفة مختصرًا في ضبط ما يشكل على الفقيه من الأسماء والألفاظ واللغات.

٥ - الابتهاج بتخريج أحاديث المنهاج للشيخ عبد اللّٰه الصديق الغماري.

٦ - المعتبر في تخريج أحاديث المنهاج والمختصر لبدر الدين محمد بن عبد اللّٰه الزركشي.

٧ - تحفة الطالب بمعرفة أحاديث مختصر ابن الحاجب في أصول الفقه للحافظ ابن كثير.

٨ - موافقة الخُبْر الخَبَر بتخريج أحاديث المنهاج والمختصر لابن حجر العسقلاني.

٩ - تخريج أحاديث مختصر المنهاج للحافظ العراقي.

١٠ - تخريج أحاديث أصول البزدوي للحافظ قاسم بن قطلوبغا؛ وهو مطبوع على هامش كتاب البزدوي.

١١ - تخريج أحاديث المستصفى من علم الأصول للغزالي؛ والتخريج لبشير صبحي بشير.

* **خامسًا: في الفقه:**

١ - نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية للزيلعي، وهو في فقه الحنفية، وهو تخريج نافع ومفيد جدًّا استفاد به كل من شرح الهداية، وهو شاهد على تبحر مخرجه في فن الحديث وأسماء الرجال، وسعة نظره في فروع الحديث إلى الكمال.

٢ - منية الألمعي بما فات الزيلعي لابن قطلوبغا، ويعني به ما فات الزيلعي من الأحاديث ولم يخرجها في نصب الراية.

٣ - الدراية في تخريج أحاديث الهداية لابن حجر العسقلاني.

٤ - العناية في تخريج الهداية لمحيي الدين عبد القادر القرشي الحنفي المصري.

٥ - الكفاية في معرفة أحاديث الهداية لعلاء الدين بن عثمان المارديني.

٦ - تخريج أحاديث الاختيار لتعليل المختار للموصلي في الفقه الحنفي؛ والتخريج لابن قطلوبغا، ويسمى التعريف والأخبار بتخريج أحاديث الاختيار.

٧ - الطرق والوسائل في تخريج أحاديث خلاصة الدلائل؛ أي خلاصة الدلائل وتنقيح المسائل في فروع الحنفية لحسام الدين الرازي؛ والتخريج لعبد القادر بن محمد القرشي.

٨ - البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير لابن الملقن؛ ويقع في سبعة مجلدات، وهو تخريج لأحاديث الشرح الكبير للرافعي على الوجيز في فقه الشافعية للغزالي.

٩ - خلاصة البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير لابن الملقن؛ وهو تلخيص للبدر المنير، يقع في أربعة مجلدات.

١٠ - منتقى خلاصة البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير؛ وهو تلخيص الخلاصة، يقع في مجلد لابن الملقن أيضًا.

١١ - نشر العبير في تخريج أحاديث الشرح الكبير للسيوطي.

١٢ - التلخيص الحبير في تخريج أحاديث شرح الوجيز الكبير لابن حجر العسقلاني.

١٣ - تذكرة الأخيار بما من الوسيط من الأخبار لابن الملقن.

١٤ - تخريج أحاديث المهذب في الفقه الشافعي للشيرازي؛ والتخريج لابن الملقن.

١٥ - المذهب الإبريز في تخريج أحاديث فتح العزيز للزركشي.

١٦ - إرشاد الفقيه إلى أدلة التنبيه. والتنبيه للشيرازي في فقه الشافعية، وتخريجه الإرشاد لابن كثير الدمشقي.

١٧ - تخريج أحاديث الأم للإمام الشافعي؛ والتخريج للحافظ أبي بكر البيهقي.

١٨ - تخريج أحاديث الكفاية في فروع الشافعية للسهيلي؛ والتخريج للسيوطي.

١٩ - تخريج أحاديث الكافي لابن قدامة المقدسي في فقه الحنابلة؛ والتخريج لخلف سويلم العنزي.

٢٠ - إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل في فقه الحنابلة للشيخ إبراهيم ابن محمد بن ضويان؛ والإرواء للألباني.

٢١ - تخريج الأحاديث الواردة في مدونة الإمام مالك بن أنس وتحقيقها للطاهر محمد الدرديري.

٢٢ - تخريج أحاديث البداية - أي بداية المجتهد ونهاية المقتصد لابن رشد؛ والتخريج للشيخ أحمد بن محمد الصديق الغماري.

٢٣ - تمام المنة في تخريج أحاديث فقه السنة للألباني.

٢٤ - التحقيق في أحاديث التعليق في فقه الحنابلة لابن الجوزي.

٢٥ - تنقيح التحقيق لمحمد بن أحمد المقدسي المعروف بابن عبد الهادي.

* **سادسًا: في التصوف والأخلاق:**

١ - تخريج أحاديث عوارف المعارف للسهروردي؛ والتخريج لابن قطلوبغا.

٢ - تخريج أحاديث النصيحة الكافية للشيخ زروق الفاسي؛ والتخريج لابن قطلوبغا.

٣ - تخريج الأحاديث الواقعة في التحفة الوردية لابن الوردي؛ والتخريج لعبد القادر البغدادي.

٤ - غاية المرام في تخريج أحاديث الحلال والحرام للدكتور يوسف القرضاوي؛ والتخريج لمحمد بن ناصر الدين الألباني.

٥ - إخبار الأحياء بأخبار الإحياء - أي إحياء علوم الدين للغزالي؛ والتخريج للعراقي، وهو تخريجه الكبير يقع في أربعة مجلدات.

٦ - المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الإحياء من أخبار للعراقي أيضًا، وهو التخريج الصغير.

٧ - الكشف المبين عن تخريج إحياء علوم الدين، للعراقي أيضًا، وهو وسط بين الإخبار والمغني.

٨ - تخريج أحاديث إحياء علوم الدين؛ وهو مستخرج من تخريج العراقي وابن السبكي والزبيدي، جمعه أبو عبد الله محمود بن محمد الحداد، ويقع في سبعة مجلدات.

٩ - إدراك الحقيقة في تخريج أحاديث الطريقة للبركوي؛ والتخريج لعلي بن حسن المصري.

١٠ - النفيس في تخريج أحاديث التلبيس لابن الجوزي؛ خرج أحاديثه يحيى بن خالد توفيق.

* **سابعًا: في اللغة والنحو:**

١ - فالق الإصباح في تخريج أحاديث الصحاح للجوهري - أي الصحاح في اللغة - خرج فيه السيوطي الأحاديث الواقعة في كتاب الصحاح للجوهري.

٢ - تخريج الأحاديث والآثار التي وردت في شرح الكافية في النحو لعبد القادر البغدادي.

* **ثامنًا: كتب أخرى:**

١ - تخريج الأحاديث الواردة في كتاب الأموال لأبي عبيد؛ والتخريج لعبد الصمد بكر عابد.

٢ - تخريج أحاديث مشكلة الفقر وكيف عالجها الإسلام للقرضاوي؛ والتخريج للألباني.

٣ - تخريج أحاديث فضائل الشام للربعي؛ والتخريج للألباني [1].

الكتب المعتبرة في التخريج:

الكتب التي يعتمدها علماء الحديث وتكون مرجعًا أصليًّا من مراجع التخريج يستند إليه في عزو الحديث إلى مصدره الأصلي، هي كتب لها أسانيد مستقلة لمؤلفيها المعتمدين عند علماء النقل، وهي كثيرة ومتنوعة مثل: الجوامع والسنن، المسانيد، المصنفات، المستخرجات، المستدركات، كتب السنة، كتب الطبقات، الأبواب، المعاجم، المشيخات، الأجزاء.

وتنضم إلى ذلك كتب أخرى في موضوعات مختلفة لكن - أيضًا - بأسانيد مستقلة لمؤلفيها مثل:

المراسيل، الفوائد، الصحابة، المغازي، الشمائل، التفسير، المصاحف، القراءات، مختلف الحديث، الناسخ والمنسوخ، إلى غير ذلك.

ويمكن أن نحصر ما يعتبر في التخريج وما لا يعتبر فيما يأتي:

١ - يشترط في الكتب التي نعزو إليها أن يكون لها إسناد مستقل لمؤلفيها، إلا إذا فقد

---

(١) راجع الرسالة المستطرفة في بيان مشهور كتب السنة المشرفة للكتاني (ص ١٣٩ - ١٤٣)، تخريج أحاديث اللمع مقدمة المحقق (ص ١١ - ١٩)، تخريج أحاديث شرح العقائد مقدمة التحقيق (ص ١٠ - ١٤)، مقدمة تحفة الأحوذي.

هذا الكتاب؛ فإنه يجوز أن نعزو إلى كتاب أشار إليه اعتمادًا عليه، وثقةً في مؤلفه لتعذر الوصول إلى الكتاب الأصلي.

ولا يصح بأي حال من الأحوال التخريج من الدوريات « المجلات » أو اليوميات « الجرائد » أو الكتب التي لا يعتد بها علماء الحديث.

٢ - لا يصح عزو الحديث إلى من ليس من أهل الحديث - وإن جَلَّ - كعظماء المفسرين والفقهاء والمتصوفة.

قال المناوي: فلا أعزو إلى من ليس من أهله - وإن جَلَّ - كعظماء المفسرين.

وقال ابن الكمال: كتب التفسير مشحونة بالأحاديث الموضوعة.

كذلك وقع كثير من أكابر الفقهاء والمتزهدين في رواية الأحاديث الضعيفة والموضوعة. ومن تتبع الكتب السالفة الذكر يجد كثيرًا من ذلك.

وإحقاقًا للحق، وذودًا عن هؤلاء العلماء الأجلاء، فإننا نقرر أن مثل هذه الأخطاء الحديثية التي وقعت منهم، إنما كانت من غير قصد؛ لأنهم غير متخصصين في علوم الحديث. وأن هذه الأخطاء لا تقدح في جلالتهم ولا في سلامة مقاصدهم، ولا تطعن في مؤلفاتهم؛ لأنهم مجتهدون، وليس من شرط المجتهد الإحاطة بكل حديث في الدنيا [١].

قال الراغب وغيره: ليس يجب أن نحكم بفساد كتاب لخطأٍ ما وقع فيه صاحبه، كصنيع العامة إذا وجدوا مَن أخطأ حكموا على صنعته بالفساد، ودأبهم أن يعتبروا الصنعة بالصانع خلاف ما قال علي بن أبي طالب ﷺ: اعرف الحقَ تعرف أهله [٢].

٣ - الحكم على الحديث إذا دعت الحاجة كأن لم يكن في كتاب التزم صاحبه أن لا يخرج إلا الصحيح، أو لم ينص على حكمه أحد من العلماء.

وهذا الحكم الذي هو بيان درجة الحديث من الصحة أو الحسن أو الضعف أو الوضع يعتبر ثمرة هذا العلم؛ فبعد معرفة موضعه، ومكان وجوده في كتب السنة، تأتي معرفة المقبول منه فيعمل به، والمردود منه فيطرح ولا يعمل به.

---

(١) فيض القدير شرح الجامع الصغير للمناوي (١/٢٠، ٢١).

(٢) المصدر السابق، وانظر كشف اللثام عن أسرار تخريج حديث سيد الأنام ﷺ (ص ١٠).

* **وهذا الأمر قد يستتبع عدة أمور، منها:**

أ - تتبع روايات الحديث والمقارنة بينها مع التركيز على مواطن الضعف في السند.

ب - تتبع ذلك التنقيب عن حال الرواة وآراء العلماء فيهم من توثيق أو تضعيف.

جـ - دراسة إسناد الحديث ومعرفة اتصاله من انقطاعه، والتأكد من سماع كل راوٍ ممن فوقه مباشرة ودون واسطة، مع النظر في أداة الرواية هل أفادت سماعًا أم لا؟

د - التأكد من خلو الحديث من الشذوذ والعلل القادحة.

هـ - بيان معنى الألفاظ الغريبة في الحديث. فعلى فهم الألفاظ ينبني إدراك المعنى العام للحديث.

و - ضبط الأعلام الواردة في سند الحديث أو متنه، وذلك بالرجوع إلى كتب الرجال.

ز - قد يستلزم الحكم على الحديث التعليق عليه وشرح ما يلزم ذلك؛ كدفع إيهام التعارض وما أشبهه.

* * *
* *
*

طرق تخريج الحديث

أو

المراحل التي يمر بها الباحث

عند إرادة تخريجه للحديث



تمهيد

إذا أراد الباحث أن يستخرج حديثًا ما من كتب السنة فحاله مع الحديث لا تخلو من ثلاث:

* **الأولى:** أن يكون قد وعى وحفظ متن الحديث أو على الأقل أوله.

* **الثانية:** أن يكون قد عرف اسم الراوي الأعلى للحديث كالصحابي أو من دونه.

* **الثالثة:** أن لا يكون قد حفظ متن الحديث، ولا عرف اسم راويه، بل يعرف موضوع الحديث وفحواه، وما اشتمل عليه من مباحث وأحكام.

ولكل واحد من هذه الثلاث كُتُبُها التي تعين الباحث على الوصول إلى الحديث في سهولة ويسر دون عناء أو تعب.

وقبل أن ندخل في تفصيل تلك المراحل ومعرفة ما يستعان به من الكتب في كل حالة من الحالات السابقة، نقرر أن هناك طريقة أسماها العلماء « الاستقراء والتتبع » ويعني بها التفتيش الدقيق المتأني عن الحديث النبوي الذي يراد تخريجه وتتبعه في بطون المصادر الحديثية وقراءتها سردًا.

وهذه لا تعتبر فنًا من فنون التخريج المعتبرة، فهي وإن كانت أدق الطرق في الوصول إلى الحديث إلا أنها تحتاج إلى جهد كبير، وصبر طويل على البحث، والتفتيش في استقراء كتب السنة كتابًا كتابًا وسردها صفحة صفحة.

وإليك الحديث على الحالات الثلاث:



الحالة الأولى

وهي كون الباحث قد وعى وحفظ متن الحديث أو طرفه الأول

والذي يعين عليها من الكتب هي كتب المعاجم، جمع فيها مصنفوها الأحاديث، ورتبوا أوائلها على حروف المعجم، تيسيرًا على الباحث واختصارًا للوقت وتوفيرًا للجهد، **ومن هذه الكتب:**

١ - الجامع الكبير المسمى بجمع الجوامع « قسم الأقوال منه » للحافظ جلال الدين السيوطي فإنه جمع فيه كل ما تيسر له من الأحاديث النبوية، وقسمه إلى قسمين: **الأول:** خاص بالأقوال ورتبه على حروف المعجم، **والثاني:** خاص بالأفعال ورتبه على المسانيد.

٢ - الجامع الصغير من أحاديث البشير النذير للسيوطي - أيضًا - رتبه على حروف المعجم.

٣ - زيادات الجامع الصغير، وقد مزجها الشيخ يوسف النبهاني مع الجامع الصغير في كتاب واحد، وسماه الفتح الكبير في ضمه الزيادة إلى الجامع الصغير.

٤ - الكنز الثمين في أحاديث النبي الأمين لأبي الفضل عبد اللّه بن محمد الصديق الحسني الغماري. وقد اشتمل على ستة وعشرين وستمائة وأربعة آلاف حديث، ضبطها بالشكل الكامل، ورتبها على حروف المعجم.

٥ - الدرر في حديث سيد البشر لزين الدين عبد الغني بن محمد بن عمر الأزهري الشافعي.

٦ - راموز الأحاديث لأحمد ضياء الدين الحنفي.

٧ - كنوز الحقائق في حديث خير الخلائق للشيخ محمد عبد الرؤوف المناوي، فيه عشرة آلاف حديث، رتبه على حروف المعجم من غير ذكر الصحابي المروي عنه، إلا أنه مشحون بالأحاديث الضعيفة والموضوعة، وفي بعض رموزه تحريف يغلب على الظن أنه من النُّسَّاخ.

٨ - الجامع الأزهر في أحاديث النبي الأنور للشيخ عبد الرؤوف المناوي صاحب كتاب

فيض القدير شرح الجامع الصغير. جمع فيه ثلاثين ألف حديث في ثلاثة مجلدات كبار رتبها على حروف المعجم، ومعظمها من خارج الكتب الستة، عقَّب كل حديث منها ببيان رتبته من الصحة والحسن والضعف تصريحًا لا رمزًا، وذكر أن من البواعث على تأليفه: أن السيوطي ادعى أنه جمع في الجامع الكبير الأحاديث النبوية. مع أنه فاته الثلث فأكثر.

٩ - المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة للسخاوي.

١٠ - تمييز الطيب من الخبيث فيما يدور على الألسنة من الحديث لابن الديبع الشيباني.

١١ - كشف الخفاء ومزيل الإلباس فيما اشتهر من الحديث على ألسنة الناس للعجلوني.

١٢ - الدرة اللامعة في بيان كثير من الأحاديث الشائعة؛ وعليها مختصران؛ كبير وصغير للشيخ محمد عبد الباقي الزرقاني.

١٣ - الوسائل السنية في المقاصد السخاوية والجامع والزوائد الأسيوطية لأبي الحسن علي بن محمد بن خلف المنوفي تلميذ السيوطي.

١٤ - الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة للسيوطي.

١٥ - التذكرة في الأحاديث المشتهرة لبدر الدين الزركشي.

١٦ - تسهيل السبيل إلى كشف الالتباس عما دار من الأحاديث بين الناس للشيخ عز الدين محمد بن أحمد الخليل.

١٧ - الغماز على اللماز في الحديث لجلال الدين السمهودي.

١٨ - الإتحافات السنية في الأحاديث القدسية للمناوي.

١٩ - البدر المنير في غريب أحاديث البشير النذير للعارف باللَّه عبد الوهاب الشعراني، وفيه نحو من ألفين وثلاثمائة حديث مرتبة على حروف المعجم انتخبها من الجوامع الثلاثة للسيوطي مع المقاصد، وهي أحاديث غريبة كما يفهم من عنوان الكتاب.

٢٠ - أسنى المطالب في أحاديث مختلفة المراتب للحوت البيروتي.

٢١ - الأحاديث المتواترة التي منها الفوائد المتكاثرة في الأخبار المتواترة للسيوطي.

٢٢ - الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة - أيضًا - وهو مختصر من الكتاب السابق.

٢٣ - اللآلئ المتناثرة في الأحاديث المتواترة لابن طولون.

٢٤ - لقط اللآلئ المتناثرة في الأحاديث المتواترة للزبيدي، وهو تلخيص اللآلئ.

٢٥ - نظم المتناثر من الحديث المتواتر للكتَّاني، جمع فيه ثلاثمائة حديث وعشرة مما تواتر لفظًا أو معنًى.

٢٦ - المعجم الوسيط من أحاديث الرسول العزيز لعبد اللَّه ميرغني.

٢٧ - صحيح الجامع الصغير وزيادته، وضعه محمد ناصر الدين الألباني، جمع فيه الأحاديث الصحيحة من الجامع الصغير وزيادته للسيوطي، والتي دمجها النبهاني في الفتح الكبير، رتبها الألباني على المعجم كالأصل، وقد بلغت أحاديثه ثمانية آلاف وخمسين حديثًا في ثلاثة مجلدات.

٢٨ - ضعيف الجامع الصغير وزيادته للألباني - أيضًا - جمع فيه الأحاديث الضعيفة من الجامع الصغير وزيادته، ورتبها على حروف المعجم، وبلغ عددها ستة آلاف وأربعمائة وتسعة وستين حديثًا [1].

٢٩ - سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها للألباني أيضًا.

٣٠ - سلسلة الأحاديث الضعيفة وأثرها السيء في الأمة للألباني أيضًا.

٣١ - المغير على الأحاديث الموضوعة في الجامع الصغير للغماري، جمع فيه عدة أحاديث وحكم عليها بالوضع، استخرجها من الجامع الصغير ورتبها كالأصل.

٣٢ - البيان والتعريف في أسباب ورود الحديث الشريف لابن حمزة الحسيني الدمشقي، وهو مرتب على حروف المعجم، ذكر فيه سبب كل حديث ومن خرجه.

٣٣ - إتقان ما يحسن من الأحاديث الدائرة على الألسن لنجم الدين محمد الغزي وهو في الأحاديث المشتهرة، جمع فيه بين كتب الزركشي والسيوطي والسخاوي وزاد عليها زيادات حسنة.

٣٤ - اللآلئ المنثورة في الأحاديث المشهورة مما ألفه الطبع وليس له أصل في الشرع لابن حجر العسقلاني.

٣٥ - زاد المسلم فيما اتفق عليه البخاري ومسلم لمحمد حبيب اللَّه الجكني الشنقيطي، جمع فيه ألف حديث ومائتين من أعلى الصحيح مما اتفق على تخريجها البخاري ومسلم في صحيحيهما، ورتبه على حروف المعجم وختمه بخاتمة اشتملت على ثلاثة أنواع:

---

(١) وقد خرج للألباني أيضًا صحيح السنن الأربعة وضعيفها وصحيح الترغيب والترهيب وضعيفه وصحيح الأدب وضعيفه إلى غير ذلك.

- النوع الأول: فيما صدر بلفظ « كان » من شمائله الشريفة وأفعاله المعصومة المنيفة.

- النوع الثاني: فيما جاء مصدرًا بلفظ « لا » من الأحاديث العلية.

- النوع الثالث: فيما صدر بـ « نهى » من الأحاديث.

٣٦ - جامع الأحاديث لمؤلفه أحمد عبد الجواد المدني، جمع فيه أحاديث الجوامع الثلاثة للسيوطي مع الجامع الأزهر للمناوي، وقد طبع في تسعة مجلدات، واهتم بنشره حسن عباس زكي، ولقد قام مؤلفه بحذف ما يتعلق بالكلام على أحكام الأحاديث الذي صنعه المناوي، وعقد فصلًا بآخر كل حرف ضمنه الضعيف والموضوع والواهي.

٣٧ - موسوعة أطراف الحديث للشيخ محمد السعيد بسيوني آل زغلول.

فهذه قائمة بأسماء الكتب التي يمكن أن يستعان بها في هذه الطريقة، والملاحظ من أسماء تلك الكتب أنها متنوعة؛ فمنها ما كان يهتم بجميع الأحاديث عامة، ومنها ما اختص بالأحاديث المشتهرة أو المتواترة، ومنها ما كان خاصًا بالأحاديث القدسية أو بأحاديث كتب معينة، ومنها ما هو مختص بالصحيح، ومنها ما جمع بينه وبين غيره من أنواع الحديث كالضعيف والموضوع.

وبالجملة فإن هذه الكتب وما شابهها من المؤلفات على حروف المعجم في هذا الفن، وإن اتسمت بالسهولة واليسر في البحث عن الحديث لمن تيسر له نص الحديث أو طرفه الأول؛ فإنها من جانب آخر لا يمكن الاستعانة بها في تخريج حديث غاب لفظه عن صاحبه.

كما أنها لا تعين الباحث في جمع النصوص التي تدور حول موضوع معين، فمن أراد ذلك عليه أن يتصفح جميع الكتاب، وفي ذلك من الجهد والمشقة ما لا يخفى.

أضف إلى ذلك أن الأحاديث النبوية تدور بين القول والفعل والإقرار والوصف، ولا يتسنى الترتيب على حروف المعجم إلا للأحاديث القولية فقط، أما غيرها مما قد يكون فعلًا أو إقرارًا أو ردًّا أو جوابًا لسؤال أو معارضة، فإن هذه الطريقة لا تستوعب تلك الأحاديث، **ومن أجل ذلك كان السيوطي محقًّا حينما قسم جامعه الكبير إلى قسمين:**

الأول: في الأقوال وهو المرتَّب على حروف المعجم.

الثاني: في الأفعال وما في حكمها؛ فقد رتبه على المسانيد؛ لتعذر ترتيب هذا النوع على حروف المعجم كما عرفت.

(١)

الجامع الكبير، أو: جمع الجوامع

« قسم الأقوال » للإمام السيوطي

مؤلفـه:

هو الحافظ جلال الدين أبو الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر محمد الخضيري السيوطي الشافعي، صاحب المؤلفات في كل فن حتى زادت عن خمسمائة مؤلف، وقال عن نفسه: لو وجدت أكثر من ذلك لحفظت.

اشتغل بالإفتاء والتدريس والقضاء والتأليف، وكانت حياته حافلة بالعلم وطلبه والتأليف فيه، حتى توفي ليلة الجمعة التاسع عشر من جمادى الأولى سنة (٩١١هـ).

منهجه:

ألف السيوطي كتابه: الجامع الكبير أو جمع الجوامع فجمع فيه ما تيسر له من الأحاديث النبوية الشريفة التي قاربت المائة ألف حديث [١] في كتابه، تمييزًا له عن كتاب آخر اختصره منه - كما ستعرف بعد - وسماه الجامع الصغير.

قسم الإمام السيوطي كتابه إلى قسمين:

- **القسم الأول: ضمنه الأحاديث القولية.**
- **القسم الثاني: ضمنه الأحاديث الفعلية.**

ويعني بالقولية هي التي تبدأ بلفظ النبي ﷺ مباشرة.

---

(١) تردد على ألسنة العلماء هذا الرقم وإن لم يكن هناك عدد صحيح تستطيع ضبطه به، والكتاب تقوم به الآن لجنة من العلماء منبثقة من مجمع البحوث الإسلامية بتحقيقه وتخريجه وعد أحاديثه، فجزاهم الله عن السنة وصاحبها خير الجزاء.

وهناك نسخة أخرى مصورة من المخطوطة أصدرتها الهيئة العامة للكتاب، وهي في مجلدين وغير مرقمة.

وقبل إعداد الطبعة الثانية للكتاب انتهت لجنة مجمع البحوث الإسلامية من تحقيق الكتاب وقد وصل عدد الأحاديث القولية في الجامع الكبير (٢٨٤٢٥) حديثًا، أما القسم الثاني وهو قسم الأفعال فقد سارت فيه اللجنة على المسانيد فبلغ عدد المسانيد بالصحابة والتابعين (٧١٩) مسندًا، وتحت كل مسند جملة أحاديثه وقد خرجت هذه الطبعة في خمسة وعشرين مجلدًا.

أما الفعلية فتشمل الأفعال النبوية والتقريرات والإجابة على أسئلة الصحابة والمراجعة وما إلى ذلك من الأحاديث، وقد يضمنه أحاديث جمعت بين القول والفعل غير أنها لا تبدأ بالقول بل تحكي الفعل أولًا، فكانت ضمن أحاديث الأفعال.

وله في كل من القسمين منهج التزم به، نلخصه فيما يأتي تيسيرًا للفهم وطريقة البحث والتخريج به:

القسم الأول: وهو قسم الأحاديث القولية، رتبه على حروف المعجم فبدأ بحرف الهمزة ثم الباء فالتاء وهكذا، وأيضًا نهج هذا النهج في كل حرف، فالهمزة مع الهمزة ثم الهمزة مع الباء ثم الهمزة مع التاء وهكذا في كل حرف من حروف المعجم (١).

وبعد أن سار في كتابه على هذا النهج **أشار عقب ذكر كل حديث بإشارتين:**

الأولى: رمز للكتاب الذي خرجه برمز معين وسنبينه بعد ذلك (٢).

الثانية: اختصر ذكر الصحابي اختصارًا.

- **توضيح:** أما رموز الكتب التي خرج عنها فهي كالآتي، ويجب استيعابها جيدًا:

(**خ**) للبخاري - (**م**) لمسلم - (**حب**) لابن حبان - (**ك**) للحاكم في المستدرك؛ فإن كان في غيره كالتفسير مثلًا بينه - (**ض**) للضياء المقدسي في المختارة - (**د**) لأبي داود السجستاني في سننه - (**ت**) الترمذي في جامعه وينقل كلامه على الحديث - (**ن**) للنسائي في سننه - (**هـ**) لابن ماجه - (**ط**) لأبي داود الطيالسي - (**حم**) لأحمد في مسنده - (**عم**) لعبد اللّٰه بن الإمام أحمد في زوائده على المسند - (**عب**) لعبد الرزاق - (**ص**) لسعيد بن منصور في سننه - (**ش**) لابن أبي شيبة - (**ع**) لأبي يعلي - (**طب**) للطبراني في الكبير - (**طص**) له في الصغير - (**طس**) له في الأوسط - والمقصود معاجمه الثلاثة - (**قط**) للدارقطني في سننه، وإن كان في غيره بيَّن - (**حل**) لأبي نعيم في الحلية - (**ق**) للبيهقي في السنن الكبرى - (**هب**)

---

(١) هذا الترتيب على سبيل الغالب، وإلا فإنه في بعض الأحيان لا يلتزم بالترتيب الألفبائي داخل الكلمة نفسها، وعلى سبيل المثال: ففي حرف الهمزة فإنه جاء بحديث « إذا جاع » عقب حديث « إذا زنى »، والسياق العكس، وقد حاول البعض أن يلتمس العذر للسيوطي في ذلك فقال: إن المواضع التي أخل فيها بالترتيب له فيها وجهة نظر حديثية؛ وهي أنه ربما يريد أن يقرن بين الحديث وشاهده ليتبين أن للحديث شواهد يتقوى بها، ورد عليه بأن ذلك ليس مضطردًا فليس كل ما أخل فيه الترتيب كان سببه ذلك.

(٢) وفي بعض الأحيان كان يذكر من خرجه صراحة لا اختصارًا.

له في شعب الإيمان - (**عد**) لابن عدي في الكامل - (**خط**) للخطيب في تاريخ بغداد، وإن كان في غيره بيَّنه - (**كر**) لابن عساكر في تاريخه - وإذا قال: ابن جرير فالمراد به تهذيب الآثار، وإن كان في غيره كالتفسير والتاريخ بيِّنٌ.

وقد قسم السيوطي درجات الكتب التي خرج منها أحاديثه إلى ثلاثة أقسام هي:

- **القسم الأول: قسم صحيح**، وهي الكتب الآتية:

١ - صحيح البخاري (خ).

٢ - صحيح مسلم (م).

٣ - صحيح ابن حبان (**حب**).

٤ - مستدرك الحاكم (ك)، وقد يتعقب الحاكم في حكمه على الحديث فينبه على ذلك.

٥ - المختارة للضياء المقدسي (ض).

٦ - موطأ مالك.

٧ - صحيح ابن خزيمة.

٨ - صحيح أبي عوانة.

٩ - الصحاح لابن السكن.

١٠ - المنتقى لابن الجارود.

١١ - المستخرجات بأجمعها.

- **القسم الثاني؛ وقد اشتمل على الصحيح والحسن والضعيف**، وهي الكتب الآتية:

١ - سنن الترمذي (**ت**).

٢ - سنن أبي داود (**د**).

٣ - سنن النسائي (**ن**).

٤ - سنن ابن ماجه (**هـ**).

٥ - مسند أبي داود الطيالسي (**ط**).

٦ - مسند أحمد بن حنبل (**حم**).

وزيادات ابنه عبد اللَّه عليه (**عم**)، وقال: كل ما في مسند أحمد مقبول فإن الضعيف الذي فيه يقرب من الحسن.

٧ - مصنف عبد الرزاق (**عب**).

٨ - مصنف ابن أبي شيبة (**ش**).

٩ - سنن سعيد بن منصور (**ص**).

١٠ - مسند أبي يعلى (**ع**).

١١ - معاجم الطبراني الثلاثة الكبير (**طب**) والأوسط (**طس**) والصغير (**طص**).

١٢ - الحلية لأبي نعيم (**حل**) ويعني بها حلية الأولياء.

١٣ - السنن الكبرى للبيهقي (**هق**) (١).

١٤ - شعب الإيمان للبيهقي (**هب**).

- **القسم الثالث؛ اشتمل على الضعيف**، وهو الكتب التالية:

١ - الضعفاء للعقيلي (**عق**).

٢ - الكامل في الضعفاء لابن عدي (**عد**).

٣ - تاريخ بغداد للخطيب البغدادي (**خط**).

٤ - تاريخ دمشق لابن عساكر (**كر**).

٥ - نوادر الأصول في معرفة أخبار الرسول للحكيم الترمذي.

٦ - تاريخ نيسابور للحاكم.

٧ - تاريخ ابن الجارود.

٨ - مسند الفردوس للديلمي.

ومفهوم الأقسام الثلاثة: أن الأول: صحيح يكتفي بالإشارة إليه، أما الثاني: فهو خليط بين الصحيح والحسن والضعيف فلا بد من تتبع الحكم عليه، أما الثالث: فليس فيه إلا الضعيف فيكفي في ضعفه مجرد العزو إليه.

- **أما الإشارة الثانية**: فهي الصحابي الذي روى الحديث عن رسول اللَّه ﷺ، وغالبًا

---

(١) وقد يرمز له بـ (ق) فتنبه.

ما يستعمل الاختصار، يعرفها من تَمَرَّس البحث في كتب السنة، فإذا ما قال: أبو بكر؛ فالمراد به أبو بكر الصديق، أو عثمان؛ فهو عثمان بن عفان، وإذا ما قال: سعد؛ فهو سعد ابن أبي وقاص، وإذا ما قال: جابر؛ فهو جابر بن عبد اللّٰه، وإذا ما قال: حذيفة؛ فهو حذيفة بن اليمان وهكذا.

أما القسم الثاني من الكتاب: فهو الأحاديث الفعلية، وهي المشتملة على قول وفعل أو إقرار أو فعل أو سبب أو مراجعة أو نحو ذلك.

ورتب هذا القسم على مسانيد الصحابة جمع فيه ما رواه كل صحابي على حدة ورتب الصحابة على هذا المنوال:

١ - **العشرة المبشرين بالجنة أولاً** وهم: أبو بكر الصديق - عمر بن الخطاب - عثمان ابن عفان - علي بن أبي طالب - سعد بن أبي وقاص - سعيد بن زيد - طلحة ابن عبيد اللّٰه - الزبير بن العوام - عبد الرحمن بن عوف - أبو عبيدة بن الجراح.

٢ - **رتب بقية الصحابة حسب حرف المعجم**؛ فذكر على الترتيب:

أ - من اشتهروا بأسمائهم.

ب - من اشتهروا بكنيتهم.

جـ - المبهمون من الرجال.

د. - من اشتهرن بأسمائهن من النساء.

هـ - من اشتهرن بكنيتهن.

و - المبهمات من النساء.

ز - الأحاديث المرسلة مرتبة على حسب من أرسلوها، وهي على حروف المعجم أيضًا [١].

وإليك ما قال الحافظ السيوطي في مقدمته مبينًا منهجه في القسمين (الأقوال والأفعال).

فقال: (هذا كتاب شريف حافل، ولباب منيف رافل، يجمع الأحاديث الشريفة النبوية، قصدت فيه إلى استيعاب الأحاديث النبوية، وأرصدته مفتاحًا لأبواب المسانيد العلية، **وقسمته قسمين:**

الأول: أسوق فيه لفظ المصطفى ﷺ بنصه، وأطرق كل خاتم منه بفصه، وأتبع متن

---

(١) وموضوع القسم الثاني سنتناوله بالتفصيل في الحالة الثانية؛ وهي تخريج الحديث عن طريق معرفة راوي الحديث.

الحديث بذكر من خرَّجه من الأئمة أصحاب الكتب المعتبرة، ومن رواه من الصحابة - رضوان اللَّه عليهم - من واحد إلى عشرة أو أكثر من عشرة، سالكًا طريقة يعرف منها صحة الحديث وحسنه وضعفه، مرتبًا ترتيب اللغة على حروف المعجم، مراعيًا أول الكلمة فما بعده.

ورمزت للبخاري (**خ**) ولمسلم (**م**) وابن حبان (**حب**) وللحاكم في المستدرك (**ك**) وللضياء المقدسي في المختارة (**ض**)، وجميع ما في هذه الخمسة صحيح؛ فالعزو إليها معلم بالصحة سوى ما في المستدرك من المتعقب فأنبه عليه.

وكذا ما في موطأ مالك وصحيح ابن خزيمة وأبي عوانة وابن السكن والمنتقى لابن الجارود والمستخرجات؛ فالعزو إليها معلم بالصحة أيضًا.

ورمزت لأبي داود (**د**) فما سكت عليه فهو صالح وما بيَّن ضعفه نقلته، عنه والترمذي (**ت**) وأنقل كلامه عنه، والنسائي (**ن**)، ولابن ماجه (**هـ**)، ولأبي داود الطيالسي (**ط**)، ولأحمد (**حم**)، ولزيادات ابنه عبد اللَّه (**عم**)، ولعبد الرزاق (**عب**)، ولسعيد بن منصور (**ص**)، ولابن أبي شيبة (**ش**)، ولأبي يعلى (**ع**)، وللطبراني في الكبير (**طب**) وفي الأوسط (**طس**) وفي الصغير (**طص**).

وللدارقطني (**قط**)؛ فإن كان في السنن أطلقت وإلا بيَّنته، وللبيهقي في السنن الكبرى (**هق**)، وله في شعب الإيمان (**هب**).

وهذه فيها الصحيح والحسن والضعيف فأبينه غالبًا.

وكل ما في مسند أحمد فهو مقبول؛ فإن الضعيف الذي فيه يقرب من الحسن.

وللعقيلي في الضعفاء (**عق**)، ولابن عدي في الكامل (**عد**)، وللخطيب (**خط**)؛ فإن كان في تاريخه أطلقت وإلا بينته، ولابن عساكر في تاريخه (**كر**). وكل ما عزي لهؤلاء الأربعة أو للحكيم الترمذي في نوادر الأصول، أو الحاكم في تاريخه، أو لابن الجارود في تاريخه، أو للديلمي في مسند الفردوس فهو ضعيف، فيستغنى بالعزو إليها أو إلى بعضها عن بيان ضعفه [١].

وإذا أطلقت العزو إلى ابن جرير؛ فهو في تهذيب الآثار؛ فإن كان في تفسيره أوتاريخه بينته، وحيث أطلقَ في هذا القسم أبو بكر فهو الصديق، أو عمر فهو ابن الخطاب، أو عثمان

(١) ونلاحظ من ذلك: أنه لا يذكر درجة الحديث ولا يشير إليها اكتفاء بتصنيف تلك الكتب على ما رأيت.

فابن عفان، أو علي فابن أبي طالب، أو سعد فابن أبي وقاص، أو أنس فابن مالك، أو البراء فابن عازب، أو بلال فابن رباح، أو جابر فابن عبد اللّٰه، أو حذيفة فابن اليمان، أو معاذ فابن جبل، أو معاوية فابن أبي سفيان، أو أبو أمامة فالباهلي، أو أبو سعيد فالخدري، أو العباس فابن عبد المطلب، أو عبادة فابن الصامت، أو عمار فابن ياسر.

والثاني: الأحاديث الفعلية المحضة أو المشتملة على قول وفعل أو سبب أو مراجعة أو نحو ذلك، مرتبًا على مسانيد الصحابة على ما يأتي بيانه في أول القسم الثاني، وقد سميته جمع الجوامع، واللّٰه أسأل المعونة على جمعه والمن بقبوله ونفعه؛ فهو البر الرحيم والجواد الكريم) [١].

طريقة الاستفادة بالكتاب:

إذا أردت تخريج حديث من كتاب الجامع الكبير « قسم الأقوال » **عليك أن تمر بالمراحل التالية:**

١ - تأمل الحديث الذي تريد تخريجه هل معك لفظه أم لا؟ فإن لم يكن معك لفظه ولا طرفه فإنك لا تستطيع الاستفادة من الكتاب في هذا القسم.

٢ - إذا عرفت أوله فتدبر بأي حرف يبدأ، ثم ابدأ البحث عنه في ذلك الحرف مع تدبُّرك للحرف الذي يليه.

٣ - بعد وصولك إلى الحديث فُكَّ رموزه، وذلك بالرجوع إلى مقدمة الكتاب.

٤ - تأكد من مرتبة الكتب التي أشار إليها في التصنيف الذي أشار إليه في المقدمة للاستعانة بذلك في الحكم على الحديث.

مثال:

حديث: « **اذكروا محاسن موتاكم وكفوا عن مساوئهم** ».

قال السيوطي عقبه: د ت ك ق، عن ابن عمر [٢].

ومعنى ذلك أن الذين أخرجوه هم:

---

(١) مقدمة جمع الجوامع (١/١ - ٤) ط. مجمع البحوث الإسلامية.
وانظر أيضًا مقدمة كنز العمال.

(٢) جمع الجوامع (١/٨٧٠).

أبو داود، الترمذي، الحاكم، البيهقي في السنن الكبرى عن عبد اللّٰه بن عُمر.

وهذه هي المرحلة الأولى في التخريج، **عليك بعد ذلك أن ترجع إلى الكتب المشار إليها لتستخرج منها الأحاديث**؛ فكتاب السيوطي إنما هو دليل فقط.

مميزات الكتاب: (قسم الأقوال):

١ - الكتاب موسوعة علمية ومرجع كبير قد عرفت عدد أحاديثه من أن القولية فقط بلغت ما يقرب من ٢٨٥٠٠ حديث عدا الفعلية [1].

٢ - سهولة الانتفاع بالكتاب والاستفادة منه.

عيوب الكتاب:

١ - أن الاستفادة منه لا تتحقق إلا لمن حفظ متن الحديث.

٢ - لا تتحقق الاستفادة منه لمن أراد أن يجمع متون حديث في موضوع واحد، ومن أراد ذلك عليه أن يقلب كل أجزاء الكتاب وصفحاته.

٣ - إنك لا تستطيع البحث في هذا القسم عن الأحاديث الفعلية أو المشتركة بين القول والفعل أو التقريرات أو التي اشتملت على أسئلة ومراجعة إلى غير ذلك، وليست السنة أقوالًا فقط كما تعلم.

المؤلفات على الجامع الكبير:

١ - فتح البصير في التعريف بالرجال المخرج لهم في الجامع الكبير لأبي العلاء إدريس العراقي (ت ١١٨٤) ترجم فيه للرواة المخرج لهم في الكتاب.

٢ - الدرر اللوامع في الكلام على أحاديث جمع الجوامع، ولم يكتمل للمؤلف السابق، تكلم فيه على أحاديثه بالأحكام المناسبة لمَّا رأى السيوطي في الجامع الكبير لم يحكم على أحاديثه.

* * *
* *
*

---

(١) انظر (ص ٤١) من الكتاب.

(٢)

الجامع الصغير من حديث البشير النذير

نستطيع أن نقول: إن **كتاب الجامع الصغير للسيوطي مختصر من القسم الأول للجامع الكبير وهو الأحاديث القولية مع زيادات**؛ ومن هنا سماه بالجامع الصغير.

قال السيوطي في مقدمته للجامع الصغير: هذا كتاب أودعت فيه من الكلم النبوية ألوفًا، ومن الحكم المصطفية صنوفًا، اقتصرت فيه على الأحاديث الوجيزة، ولخصت فيه من معادن الأثر إبريزه [1]، وبالغت في تحرير التخريج فتركت القشر وأخذت اللباب، وصنته عما تفرد به وَضَّاعٌ أو كذاب، ففاق بذلك الكتب المؤلفة في هذا النوع كالفائق والشهاب، وحوى من نفائس الصناعة الحديثية ما لم يودع قبله في كتاب، ورتبته على حروف المعجم مراعيًا أول الحديث فما بعده تسهيلًا على الطلاب، وسميته « الجامع الصغير من حديث البشير النذير »؛ لأنه مقتضب من الكتاب الذي سميته جمع الجوامع وقصدت فيه جمع الأحاديث النبوية بأسرها.

رموزه:

(**خ**) للبخاري - (**م**) لمسلم - (**ق**) لهما - (**د**) لأبي داود - (**ت**) للترمذي - (**ن**) للنسائي - (**هـ**) لابن ماجه - (**٤**) لهؤلاء الأربعة - (**٣**) لهم إلا ابن ماجه - (**حم**) لأحمد في مسنده - (**عم**) لابنه عبد اللَّه في زوائده - (**ك**) للحاكم؛ فإن كان في مستدركه أطلقت وإلا بينته، (**خد**) للبخاري في الأدب - (**تخ**) له في التاريخ - (**حب**) لابن حبان في صحيحه - (**طب**) للطبراني في الكبير - (**طس**) له في الأوسط - (**طص**) له في الصغير - (**ص**) لسعيد بن منصور في سننه - (**ش**) لابن أبي شيبة - (**عب**) لعبد الرزاق في الجامع - (**ع**) لأبي يعلى في مسنده - (**قط**) للدارقطني، فإن كان في السنن أطلقت وإلا بينته - (**فر**) للديلمي في مسند الفردوس - (**حل**) لأبي نعيم في الحلية - (**هب**) للبيهقي في شعب الإيمان - (**هق**) له في السنن - (**عد**) لابن عدي في الكامل - (**خط**) للخطيب، فإن كان في التاريخ أطلقت وإلا بينته [2].

---

(١) أي خالصه وأحسنه، والإبريز هو الذهب الخالص.

(٢) فيض القدير شرح الجامع الصغير (١/١٩ - ٢٩) ط. بيروت.

ونلاحظ على هذه الرموز ما يأتي:

١ - أن البخاري رمز له بثلاثة رموز وهي: (خ) **في صحيحه** و(**خد**) في الأدب المفرد و(**تخ**) في التاريخ.

٢ - والطبراني رمز له أيضًا بثلاثة رموز وهي: (**طب**) له في معجمه الكبير، (**طس**) له في معجمه الأوسط، (**طص**) له في معجمه الصغير.

٣ - والبيهقي رمز له برمزين وهما: (**هب**) له في شعب الإيمان، و (**هق**) له في السنن الكبرى.

٤ - أنه ذكر شيئًا أغفله في الجامع الكبير وهو (**فر**) وهو رمز للديلمي في مسند الفردوس.

٥ - وأغفل هنا شيئًا ذكره في الكبير وهو (**كر**) وهو رمز لابن عساكر في التاريخ.

٦ - وأمرٌ أهم من كل ذلك وهو أنه في الجامع الكبير أشار للرمز (**ق**) بأنه للبيهقي، وهنا في الجامع الصغير أشار إلى أنه رمز لاتفاق البخاري ومسلم على الحديث، فتنبه جيدًا.

٧ - أغفل هنا رمز (**ض**) المشار إليه في الجامع الكبير للضياء المقدسي في المختارة.

٨ - أراد **بالأربعة:** أصحاب السنن الأربعة وهم: أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه.

٩ - وأشار بلفظ (**الثلاثة**) لهم إلا ابن ماجه.

١٠ - لاحظ جيدًا أن حرف الضاد (**ض**) قد يتكرر مرتين: مرة يشار به إلى من خرجه، ويكون معناه رواه الضياء المقدسي في المختارة، ومرة يشار به للحكم على الحديث ويكون معناه أن الحديث ضعيف. وكذلك يمكن أن يفرق بين (**ص**) أي سعيد ابن منصور، وبين (**ض**) وهي رمز الضعف فالصاد والضاد متقاربان.

١١ - أنه زاد على الجامع الكبير الإشارة إلى الحكم على الحديث، وهي بثلاث:

(**صحـ**): ومعناها صحيح.

(**ح**): ومعناها حسن.

(**ض**): ومعناها ضعيف.

وبمرور الزمن عدا التصحيف والتحريف على بعض هذه الحروف؛ فأصبح لا يوثق فيها ثقة كاملة؛ مما جعل العلماء يذكرون الحكم صراحة على الحديث كما فعل الألباني في مؤلفاته.

طريقة التخريج بالكتاب:

طريقته هي طريقة القسم الأول، وهو الأحاديث القولية من الجامع الكبير فارجع إليها لتتذكرها، **ولا بد لك للاستفادة به أن تحفظ لفظ الحديث أو على الأقل أوله.**

وهنا ملاحظات أربع على الكتاب نحب أن ننبه عليها:

الأولى: أن الترتيب الألفبائي اتسق له تمامًا في الحرف الأول فقط، وبعد ذلك قد يقدم أو يؤخر في الحرف الثاني أو الثالث، فإذا أعياك البحث عن حديث فيه فابحث عنه قبله بورقات أو بعده بصفحات؛ قد تجده، وجل من لا يسهو [1].

الثانية: أنك لو أردت البحث عن حديث فيه نهي عن شيء معين فابحث عنه في حرف (لا)، فإن لم تجده فقد تجده في باب المناهي، وهي الأحاديث التي بدئت بكلمة نهى، أي نهى عن فعل كذا أو كذا، ومكانه من الكتاب بعد حرف النون مباشرة، وعلى التحديد بعد المحلى بالألف واللام من حرف النون.

الثالثة: أنه عقَّب كل حرف بالمحلى بالألف واللام من هذا الحرف.

الرابعة: أنه جعل الشمائل النبوية الشريفة في حرف الكاف، وأسماها (باب كان، وهي الشمائل الشريفة)، فإن أردت أن تبحث عن حديث من شمائله ﷺ كحديث: « كان ألين الناس، بسامًا ضحاكًا » تجده في حرف الكاف، ثم في باب « كان » وهو باب الشمائل.

أمثلة للتخريج بالكتاب:

مثال (١): حديث: « ثلاث من كن فيه وجد حلاوة للإيمان ».

تبحث عنه في حرف الثاء تجده تحتها.

مثال (٢): حديث: « الطهور شطر الإيمان ».

---

(١) الاعتذار عن ذلك حين الكلام على الجامع الكبير فارجع إليه هناك.

تبحث عن حرف الطاء ثم المحلى بالألف واللام من حرف الطاء تجده تحته.

مثال (٣): حديث: « نهَى عن الرقى والتمائم والتولة » [1].

تجده في المناهي بعد حرف النون.

مثال (٤): حديث: « كان إذا دخل بيته بدأ بالسواك ».

تجده في حرف الكاف وبعد المحلى بالألف واللام من حرف الكاف تحت عنوان باب « كان » وهي الشمائل الشريفة.

مميزات الكتاب وعيوبه:

هي نفس المميزات والعيوب التي ذكرت في قسم الأقوال من الجامع الكبير، ويضاف إلى مميزات الصغير إشارته إلى الحكم على الحديث، أما في الجامع فاكتفى بالتصنيف المذكور في المقدمة.

وقد أخذ عليه أنه قال في مقدمة كتاب الجامع الصغير: « وصنته عما تفرد به كذاب أو وضاع »، ومع ذلك فقد أورد أحاديث موضوعة، نص عليها بنفسه في اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، وقد نبه المناوي في فيض القدير شرح الجامع الصغير على تلك الأحاديث.

وممن تتبعها وأفردها بالتأليف الشيخ أبو الفيض أحمد بن محمد الصديق الغماري وجمعها في كتاب سماه: المغير على الأحاديث الموضوعة في الجامع الصغير، ورتب هذه الأحاديث على حروف المعجم ليسهل الوصول إليها في كلٍّ من الجامع والمغير معًا.

المؤلفات على الجامع الصغير:

١ - الكوكب المنير شرح الجامع الصغير؛ وهو شرح شمس الدين العلقمي الشافعي (ت سنة ٩٢٩هـ) وهو تلميذ السيوطي.

٢ - الاستدراك النضير على الجامع الصغير؛ وهو شرح للشيخ شهاب الدين أبي العباس أحمد بن محمد المتبولي الشافعي.

٣ - شرح العزيزي على الجامع الصغير، في ثلاثة مجلدات.

---

(١) التولة: شيء يعلقه النساء يتحببن به إلى أزواجهن لأنه نوع من التمائم.

٤ - شرح القاري على الجامع الصغير.

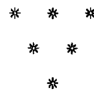
٥ - شرح الأمير اليماني على الجامع الصغير، في مجلدين.

٦ - المغير على الأحاديث الموضوعة في الجامع الصغير: استدرك فيه مجموعة أحاديث موضوعة ضمنها السيوطي للجامع الصغير، وهي مرتبة حسب حروف المعجم، ومؤلفه أبو الفيض أحمد بن محمد بن الصديق الغماري.

٧ - فيض القدير شرح الجامع الصغير للمناوي (ت سنة ١٠٣٠هـ) وهو شرح وافٍ في ستة مجلدات كبار، وهو كتاب مفيد ومشهور ومتداول، وهو من أعظم الشروح للجامع، ناقش فيه السيوطي في كثير من أحكامه فوافقه في بعضها وخالفه في البعض الآخر بل وهاجمه في كثير من تلك الأحاديث، واستدرك عليه كتبًا أغفلها السيوطي فلم يخرج منها، وهو - على حد قوله - يوهم أن الحديث لم يخرج إلا في هذه الكتب، وهو وهم من السيوطي.

وتمتاز هذه الطبعة المتناولة بأنها مرقمة الأحاديث فبلغت عشرة آلاف وواحد وثلاثين حديثًا.

٨ - الكوكب المنير تهذيب صحيح الجامع الصغير وبذيله زوائد سلسلة الأحاديث الصحيحة على صحيح الجامع الصغير للشيخ ناصر الألباني، أعده أبو إبراهيم أحمد ابن نصر الله المصري.



(٣)

الفتح الكبير في ضم الزيادة إلى الجامع الصغير

بعد أن ألف الإمام السيوطي الجامع الصغير، **جمع أحاديث أخرى لم يذكرها في الجامع الصغير**، فوضعها في مصنف جعله تتمة للصغير وذيلًا عليه، وأسماه « **زيادة الجامع** » ونهج فيه نفس النهج الذي سلكه في الجامع الصغير.

وقال في مقدمته: هذا ذيل على كتابي المسمى بالجامع الصغير من حديث البشير النذير سميته زيادة الجامع، ورموزه كرموزه والترتيب كترتيبه.

وبعد أن فرغ العالم الجليل المناوي من شرح الجامع الصغير المسمى بفيض القدير، رأى أن يشرح الزيادة - أيضًا - في كتاب أسماه « مفتاح السعادة بشرح الزيادة ».

وظل الكتاب منفصلًا عن أصله حتى جاء الشيخ يوسف النبهاني فمزج الكتابين معًا في كتاب واحد حسب ما يقتضيه الترتيب الهجائي، فجاء الكتابان بعد مزجهما كأنهما كتاب واحد، غير أنه للأمانة العلمية رمز لأحاديث الزيادة برمز (ز) حتى يكون تمييزًا له عن أصل الجامع الصغير.

وسمى هذا المؤلف الجديد « **الفتح الكبير في ضم الزيادة إلى الجامع الصغير** »، قال الشيخ النبهاني في مقدمة (الفتح الكبير):

فجمعتهما - أي الجامع الصغير مع زيادته - في هذا الكتاب ومزجتهما مزج مؤلف واحد، ولولا أني ميزت أحاديث الزيادة بوضع حرف (ز) في أوائلها لما عرف الأصل من الزائد، وقد اعتنيت كمال الاعتناء بترتيب الأحاديث على الحروف معتبرًا حروف الكلمة الأولى ثم التي يليها وهكذا إلى آخر الحديث.

وقد وقع في الجامع الصغير عدم مراعاة الترتيب في كثير من الأحاديث كما هو مشاهد ونبه عليه الشيخ الحنفي في حاشيته، وذلك في الزيادة أكثر، ووجدتُ عدة أحاديث فيها هي موجودة في الأصل بعينها؛ فحذفتُها منها وأبقيتها على أصلها، أما المكرر الذي في ألفاظه بعض اختلاف أو في تخريجه ولو بلفظ واحد أو راوٍ واحد؛

فإنني أبقيته في موضعه، وقد سميته: « الفتح الكبير في ضم الزيادة إلى الجامع الصغير ».

مثال: حديث: « **إذا أديت زكاة مالك فقد أذهبت عنك شره** ».

ابن خزيمة، ك « ز ». ومعناه: أن الحديث رواه ابن خزيمة والحاكم، وهو من زيادات الجامع.

مميزات الكتاب:

١ - يمتاز بما امتازت به كتب تلك الطريقة من السهولة واليسر.

٢ - أنه قد جمع أحاديث كتابين وهما الجامع وزيادته.

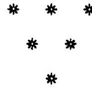
٣ - دقة ترتيبه أكثر من ترتيب السيوطي.

٤ - أمانته العلمية في التمييز بين الأصل والزيادة بوسم الزائد بحرف « ز ».

عيوب الكتاب:

١ - عيوب الكتب التي نهجت تلك الطريقة، من مشقة البحث عن الأحاديث التي لا تعرف أوائلها، وصعوبة تجميع نصوص موضوع معين.

٢ - حذفه للرموز التي اهتمت بالحكم على الحديث، ولا شك أن في معرفة درجة الحديث فائدة، فقد فوَّت النبهاني بتركه للحكم تلك الفائدة.



المؤلفات على الجوامع الثلاثة:

(الصغير - الزيادة - الكبير)

١ - صحيح الجامع الصغير وزيادته للألباني.

٢ - ضعيف الجامع الصغير وزيادته له أيضًا.

ويقصد بهما « الفتح الكبير ».

ويمتاز عمل الألباني في هذين الكتابين بما يأتي:

أ - أضاف تدقيقًا في الترتيب أكثر من النبهاني.

ب - أنه حدَّد درجات الأحاديث التي لم تذكر درجتها في الجامع الصغير أو في الزيادة.

جـ - استدرك على السيوطي أحكامًا مخالفًا له فيها أو متعقبًا له.

د - أعاد ذكر الأحكام التي أغفلها النبهاني، وزاد في أنه صرح بالحكم، فيقول: صحيح أو ضعيف دون الرمز لما رأى من تحريف الرموز وتغييرها.

هـ - وثق هذه الأحكام بالمراجع التي يحيل عليها فيقول مثلًا:

حديث: « **ابدأوا بما بدأ اللّه به** ».

(قط) عن جابر (ضعيف). الإرواء (١١٢٠) [١].

وحديث: « **إذا ابتغيتم المعروف فاطلبوه من حسان الوجوه** ».

(موضوع) (عد، هب) عن عبد اللّه بن جراد، (ضعيف) فيض القدير.

٣ - كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال للمتقي الهندي (ت سنة ٩٧٥هـ) جمع فيه مؤلفات السيوطي الثلاثة (الكبير والصغير والزيادة) ورتبها على الأبواب الفقهية ثم اختصره في كتاب آخر سماه (منتخب كنز العمال) وسيأتي الكلام عليهما بعد في الحالة الثالثة.

* * *
* *
*

---

(١) ضعيف الجامع الصغير وزيادته (ح ٣٦)، (١/٦٤).

(٤)

المقاصد الحسنة

في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة

مؤلفه:

الإمام الحافظ شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن السخاوي المتوفى سنة (٩٠٢هـ)، تلميذ الحافظ ابن حجر.

جمع الحافظ السخاوي في كتابه هذا الأحاديث المشتهرة على ألسنة الناس، وخرجها وتكلم عليها، مرتبًا إياها على حروف المعجم، مراعيًا الحرف الأول من الكلمة فما بعدها.

ومن خصائصه:

١ - أنه لم يفرد المحلى بأل من الحروف ولم يجعله ملحقًا بكل حرف كما فعل السيوطي، وإنما ذكره في حرفه مغفلًا « أل ».

٢ - لم يجعل للشمائل فصلًا خاصا، وإنما ذكرها ضمن حرف الكاف.

٣ - لم يجعل للمناهي فصلًا خاصا، وإنما ذكرها ضمن حرف النون.

٤ - جعل حرف « لا » ملحقًا بحرف اللام.

٥ - لم يراع ترتيب الحديث في الكلمة الثانية مما جعل الترتيب غير دقيق.

٦ - يعزو الحديث إلى مصدره فقط فلا يذكر الباب والكتاب ولا الجزء والصحفة وفي بعض الأحيان يذكره وهو نادر.

٧ - يذكر اسم الصحابي الذي روى الحديث إذا كان الحديث مرفوعًا، وإذا كان مرسلًا ذكر اسم التابعي أو من دونه.

٨ - ينص على بيان درجة الحديث، وقد يذكر الدليل إذا كان في الحديث ضعف، فيقول: في سنده فلان مثلًا.

٩ - يشير إلى الشواهد والمتابعات ليتقوى بها الحديث؛ وليصل إلى حكم نهائي على الحديث.

المؤلفات على الكتاب:

١ - مختصر المقاصد الحسنة؛ اختصره الشيخ محمد بن عبد الباقي الزرقاني المتوفى سنة (١١٢٢هـ)، وقد نهج فيه الزرقاني منهج الأصل في الترتيب، لكنه اختصر الطرق وأشار إلى الحكم على الحديث فقط، ولم يعزُ فيه الحديث لمن خرجه ولا من رواه، ولا اهتم بذكر الشواهد والمتابعات.

٢ - تمييز الطيب من الخبيث فيما يدور على ألسنة الناس من الحديث: ألَّفه الإمام عبد الرحمن بن علي بن الديبع الشيباني، تلميذ السخاوي، المتوفى سنة (٩٤٤هـ)، واختصر فيه كتاب شيخه المقاصد ورتبه على أصله.

قال ابن الديبع في مقدمته: (وقفت على كتاب المقاصد الحسنة لشيخنا الإمام الحافظ السخاوي... فرأيته كتابًا حسنًا اشتمل على جمل من النفائس والمهمات، والفوائد والتتمات، ولكنه - رحمه اللَّه تعالى - أطاله وبالغ في تطويله بما يضعف مطالعته فضلًا عن تحصيله، والهمم في هذا الزمان قاصرة... وغرضي تقريبه للطالبين، وتيسيره على الراغبين، واللَّه - تعالى - يصلح المقاصد وينفع بما فيه من الفوائد، وجعلته على الحروف تبعا لأصله)[(١)].

وقد سار ابن الديبع على طريقة الاختصار، ولا شك أن في الاختصار تفريطًا وتفويتًا لبعض المقصود، وذكر أحاديث أخرى مما أوردها السخاوي في الشواهد والمتابعات على أنها أحاديث مستقلة.

مميزات كتاب المقاصد وعيوبه:

١ - يمتاز الكتاب بما امتازت به كتب تلك الطريقة من السهولة واليسر.

٢ - ويمتاز أيضًا بإطالته في ذكر المتابعات والشواهد في بعض الأحيان للوصول إلى تقوية الحديث.

انظر حديث: « **من حفظ على أمتي أربعين حديثًا** ». فإنه قد ذكر له خمسة عشر طريقًا.

٣ - وعيوب هذا الكتاب هي نفس عيوب الكتب التي ألفت على حروف المعجم،

---

(١) مقدمة التمييز (ص ٣، ٤).

ومن أبرزها عدم الانتفاع بها لمن غاب عنه متن الحديث، وأنه لا يستفيد منه من رام جمع نصوصٍ حديثيةٍ في موضوع واحد.

٤ - أضف إلى ذلك أن الكتاب لم يهتم إلا بالأحاديث المشتهرة الذائعة بين الناس، وليس كل حديثٍ مشهورًا على ألسنة الناس.

* * *
* *
*

(٥)

كشف الخفا ومزيل الإلباس

عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس

ألف السخاوي كتابه المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة؛ فجاء بعده المفسر المحدث الشيخ إسماعيل بن محمد العجلوني (ت سنة ١١٦٢هـ)، فوجد الكتاب مطولًا بسوق الأسانيد، فاختصر الكتاب **ولخصه مقتصرًا على من خرج الحديث مع ذكر الصحابي، وأضاف إليه شيئًا من أحاديث اللآلئ المنثورة في الأحاديث المشهورة لابن حجر العسقلاني** وسماه: كشف الخفا ومزيل الإلباس عما اشتهر من الحديث على ألسنة الناس.

قال في مقدمته للكتاب:

(وإن من أعظم ما صنف في هذا الغرض، وأجمع ما يميز فيه السالم من الصحة والمرض، الكتاب المسمى بالمقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة، المنسوب للإمام الحافظ الشهير أبي الخير شمس الدين محمد ابن عبد الرحمن السخاوي، لكنه مشتمل على طول بسوق الأسانيد التي ليس لها كبير فائدة إلا للعالِم الحاوي.

ومِن ثم لخصته في هذا الكتاب مقتصرًا على مخرج الحديث وصحابيه رومًا للاختصار غير مخلٍّ إن شاء اللّه - تعالى - بما اشتمل عليه مما يتطلب أو يستحسن عند أئمة الحديث الأخيار، وضامًا إليه مما في كتب الأئمة المعتبرين كاللآلئ المنثورة في الأحاديث المشهورة لأمير الحفاظ والمحدثين من المتأخرين الشهاب أحمد بن حجر العسقلاني) [١].

رموز الكتاب:

الحقيقة أن المؤلف لم يعتمد على الرموز كالسيوطي، إنما ذكر الأسماء وقد يكون فيها اختصار فيقول:

---

(١) مقدمة كشف الخفا (١/٧، ٨).

- « **في اللآلئ** »: ويقصد اللآلئ المنثورة في الأحاديث المشهورة للحافظ ابن حجر.

- « **في الأصل** »: ويقصد المقاصد الحسنة للسخاوي.

- « **في التمييز** »: ويقصد تمييز الطيب من الخبيث فيما يدور على ألسنة الناس من الحديث لابن الديبع الشيباني تلميذ السخاوي.

- « **في الدرر** »: ويقصد الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة للسيوطي.

منهجه في الكتاب:

رتبه على حروف المعجم كأصله - أي المقاصد - ولم يرمز للمخرجين بل صرح بأسمائهم، ولم يلتزم فيه إلا بالحرف الأول فقط ولم يجعل للألف واللام بابًا كالجامع الصغير.

حكمه على الحديث:

اهتم ببيان الحديث من غيره والتنبيه على ما اشتهر بين الناس وليس له أصل في الشرع، وسلك في الحكم على الحديث بحسب الظاهر عند المحدثين باعتبار الإسناد أو غيره، هذا والكتاب يضم بين دفتيه خمسًا وعشرين وخمسمائة وألف حديث جمعها صاحبها في مجلدين كبار.

مميزات الكتاب وعيوبه:

١ - من مميزاته: اشتماله على عدد كبير من الأحاديث تبلغ ضعف ما في المقاصد، وهو حتى الآن يعتبر أكبر كتاب مطبوع في الأحاديث المشتهرة؛ فقد جمع فيه أحاديث أربعة كتب كما عرفت، بل يمكن أن يكون أضاف إليها شيئًا آخر كتخريج الإحياء للعراقي، فإنه استفاد منه، يفهم ذلك من يطالع الكتاب.

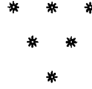
٢ - ومن مميزاته أيضًا: بيان درجة الحديث، وإن كان لا أصل له؛ نصَّ على ذلك.

٣ - ومن مميزاته أيضًا: أنه ضمن كتابه خاتمة تكلم فيها عن أمور علمية وتاريخية شاع نسبتها إلى أشخاص معينين وفي نسبتها إليهم نظر، كما نص في الخاتمة على أحاديث كثيرة موضوعة واشتهرت بين الناس.

٤ - ومن عيوبه: أنه لم يراع الترتيب الهجائي في الحرف الثاني وما بعده.

٥ - كما أنه لا يتسنى الانتفاع به إلا لمن حفظ الحديث أو طرفه الأول.

٦ - أنه يهتم بالأحاديث المشتهرة دون غيرها، مما يجعل الفائدة منه محصورة في أحاديث معينة [1].



(١) وقد خدم الكتاب محققه أحمد القلاش؛ فقام بشكل الأحاديث وضبطها، ورتب أحاديثه في نهاية الكتاب على الكتب والأبواب الفقهية ليتسنى الانتفاع به من لا يحفظ متن الحديث، لكن لمن أدرك فقهه

(٦)

موسوعة أطراف الحديث

التعريف بالمؤلف:

هو الشيخ أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني آل زغلول، كاتب معاصر وهب نفسه لخدمة كتب أحاديث رسول اللّه ﷺ جزاه اللّه خير الجزاء.

التعريف بالكتاب:

هو كتاب فهرس فيه **لأطراف ومقاطيع أحاديث أكثر من مائة وخمسين مصنفًا من مصنفات الشريعة المختلفة**، ككتب السنة ورجالها، وكتب السيرة، والفقه، والتفسير، وغير ذلك، وبيان موضع كل طرف منها في كل مصنف من هذه المصنفات.

مصادر الكتاب وأقسامها:

نظرًا لما يلقاه الباحث في هذا الكتاب من النَّصَب أو المشقة عند تخريجه من مصادر هذا الكتاب، لأنَّ المؤلف لم يفصح لنا عن تحديد موضع الحديث فيها، وإنما ذكر لنا أرقامًا عقب كلِ مصدر، ولم يبين أهي أرقام للأحاديث أم للصفحات أم غيرها، ولتيسير ذلك لا بد من بيان هذه المصادر وأقسامها.

وقد جمع مؤلف هذه الموسوعة كتابه من مصادر متعددة، وقسمها سبعة أقسام:

القسم الأول: قسم يذكر فيه الجزء ورقم الترجمة، ويشمل الكتب الآتية:

١ - « **ميزان** »: أي ميزان الاعتدال للحافظ الذهبي.

٢ - « **لسان** »: أي لسان الميزان للحافظ ابن حجر.

القسم الثاني: قسم يذكر فيه الجزء والقسم، ورقم الصفحة، ويشمل:

- « **سعد** » أي الطبقات الكبرى لابن سعد كاتب الواقدي.

القسم الثالث: وهو القسم الذي يذكر فيه اسم الكتاب ورقم الباب، ويشمل الكتب الآتية:

١ - « **د** » أي سنن أبي داود السجستاني.

٢ - « ن » أي سنن الإمام النسائي

القسم الرابع: قسم يذكر فيه اسم الكتاب، ورقم الحديث، ويشمل الكتب الآتية:

- « م » أي صحيح الإمام مسلم.

القسم الخامس: قسم يذكر فيه الجزء ورقم الصفحة، ويشمل الكتب الآتية:

١ - « **إتحاف** » أي إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين لمرتضى الزبيدي.

٢ - « **أصبهان** » أي كتاب تاريخ أصبهان لأبي نعيم الأضبهاني.

٣ - « **البداية** » أي كتاب البداية والنهاية للحافظ ابن كثير الدمشقي.

٤ - « **بغوي** » أي التاريخ الكبير الإمام البغوي.

٥ - « **تخ** » أي التاريخ الكبير للإمام البخاري.

٦ - « **تخص** » أي التاريخ الصغير للإمام البخاري.

٧ - « **ترغيب** » أي الترغيب والترهيب للمنذري.

٨ - « **تلخيص** » أي التلخيص الحبير لابن حجر العسقلاني.

٩ - « **تمهيد** » أي التمهيد لابن عبد البر.

١٠ - « **تنزيه** » أي تنزيه الشريعة المرفوعة.

١١ - « **حاوي** » أي الحاوي للفتاوي للسيوطي.

١٢ - « **حبيب** » أي مسند الربيع بن حبيب.

١٣ - « **حلية** » أي حلية الأولياء، وطبقات الأصفياء لأبي نعيم.

١٤ - « **حم** » أي مسند الإمام أحمد بن حنبل.

١٥ - « **حنف** » أي جامع مسانيد أبي حنفية.

١٦ - « **حنيفة** » أي مسند أبي حنيفة النعمان.

١٧ - « **خ** » أي صحيح البخاري.

١٨ - « **خط** » أي تاريخ بغداد للخطيب البغدادي.

١٩ - « **خفا** » أي كشف الخفا للعجلوني.

٢٠ - « **سنة** » أي شرح السنة للبغوي.

٢١ - « **ش** » أي مصنف ابن أبي شيبة.

٢٢ - « **شج** » أي أمالي الشجري.

٢٣ - « **الشفا** » أي الشفا بالتعريف بحقوق المصطفى للقاضي عياض.

٢٤ - « **طب** » أي المعجم الكبير للطبراني.

٢٥ - « **طبرى** » أي تفسير الإمام الطبري.

٢٦ - « **طخ** » أي تاريخ الإمام الطبري.

٢٧ - « **طص** » أي المعجم الصغير للطبراني.

٢٨ - « **عاصم** » أي السنة لابن أبي عاصم.

٢٩ - « **عد** » أي الكامل في الضعفاء لابن عدي.

٣٠ - « **عر** » أي المغني عن حمل الأسفار في الأسفار للعراقي.

٣١ - « **عقيلي** » أي الضعفاء للعقيلي.

٣٢ - « **عوانة** » أي مسند أبي عوانة الإسفراييني.

٣٣ - « **غليل** » أي إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل.

٣٤ - « **فتح** » أي فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر.

٣٥ - « **قرطبي** » أي تفسير القرطبي.

٣٦ - « **قط** » أي سنن الدارقطني.

٣٧ - « **ك** » أي مستدرك الحاكم.

٣٨ - « **كثير** » أي تفسير ابن كثير.

٣٩ - « **كر** » أي تهذيب تاريخ دمشق لابن عساكر.

٤٠ - « **لئ** » أي اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة للسيوطي.

٤١ - « **متناهية** » أي العلل المتناهية لابن الجوزي.

٤٢ - « **مجروحين** » أي المجروحين لابن حبان البستي.

٤٣ - « **مسانيد** » أي القسم الثاني من جمع الجوامع للسيوطي، وهو قسم الأفعال.

٤٤ - « **مسير** » أي زاد المسير في التفسير لابن الجوزي.

٤٥ - « **مشكل** » أي مشكل الآثار للطحاوي.

٤٦ - « **مع** » أي جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر.

٤٧ - « **معاني** » أي كتاب شرح معاني الآثار للطحاوي.

٤٨ - « **مناقب** » أي كتاب مناقب الشافعي للإمام البيهقي.

٤٩ - « **منثور** » أي كتاب الدر المنثور في التفسير بالمأثور للسيوطي.

٥٠ - « **موضوعات** » أي كتاب الموضوعات الكبرى لابن الجوزي.

٥١ - « **مي** » أي كتاب سنن الدارمي.

٥٢ - « **نبوة** » أي كتاب دلائل النبوة للبيهقي.

٥٣ - « **نصب** » أي كتاب نصب الراية للزيلعي.

٥٤ - « **هق** » أي كتاب السنن الكبرى للبيهقي.

٥٥ - « **لا** » أي كتاب الكنى والأسماء والألقاب للدولابي.

القسم السادس: قسم يذكر فيه رقم الصفحة فقط، ويشمل الكتب الآتية:

١ - « **إتحاف** » أي كتاب الإتحافات السنية في الأحاديث القدسية للمدني.

٢ - « **أخبار المنتظر** » أي كتاب عقد الدرر في أخبار المنتظر ليوسف بن يحيى المقدسي.

٣ - « **أخلاق** » أي كتاب أخلاق النبوة.

٤ - « **أذكار** » أي كتاب الأذكار للنووي.

٥ - « **أذكياء** » أي كتاب الأذكياء لابن الجوزي.

٦ - « **استذكار** » أي كتاب الاستذكار لابن عبد البر.

٧ - « **أسرار** » أي كتاب الأسرار المرفوعة لملا علي القاري.

٨ - « **أشربة** » أي كتاب الأشربة للإمام أحمد بن حنبل.

٩ - « **أفريقية** » أي كتاب طبقات علماء أفريقية لأبي العرب محمد بن أحمد ابن تميم.

١٠ - « **اقتضاء** » أي كتاب اقتضاء العلم العمل للخطيب البغدادي.

١١ - « **انتقاء** » أي الانتقاء لابن عبد البر.

١٢ - « **أولياء** » أي كتاب الأولياء لابن أبي الدنيا.

١٣ - « **إيمان** » أي كتاب الإيمان لابن أبي شيبة.

١٤ - « **بطة** » أي كتاب إبطال الحيل لابن بطة.

١٥ - « **تحصيل** » أي كتاب جامع التحصيل في أحكام المراسيل للعلائي.

١٦ - « **تذكرة** » أي كتاب تذكرة الموضوعات للفتني.

١٧ - « **تغليق** » أي كتاب تغليق التعليق لابن حجر العسقلاني.

١٨ - « **تلبيس** » أي كتاب تلبيس إبليس.

١٩ - « **توسل** » أي كتاب التوسل لمحمد ناصر الدين الألباني.

٢٠ - « **جرجان** » أي كتاب تاريخ جرجان للسهمي.

٢١ - « **جري** » أي كتاب الشريعة لأبي بكر الآجري.

٢٢ - « **جمهرة** » أي كتاب جمهرة أنساب العرب.

٢٣ - « **حبائك** » أي كتاب الحبائك في أخبار الملائك للسيوطي.

٢٤ - « **حديثية** » أي كتاب الفتاوي الحديثية لابن حجر الهيثمي.

٢٥ - « **حلم** » أي كتاب الحلم لابن أبي الدنيا.

٢٦ - « **حمز** » أي كتاب الزهد لأحمد بن حنبل.

٢٧ - « **حمقى** » أي كتاب الحمقى والمغفلين لابن الجوزي.

٢٨ - « **حوائج** » أي كتاب قضاء الحوائج لابن أبي الدنيا.

٢٩ - « **خصائص** » أي كتاب تهذيب خصائص علي للنسائي.

٣٠ - « **خطأ** » أي كتاب إصلاح خطأ المحدثين للإمام الخطابي.

٣١ - « **خواص** » أي كتاب تحذير الخواص من أحاديث القصاص للسيوطي.

٣٢ - « **خير** » أي كتاب فهرسة ابن خير.

٣٣ - « **درر** » أي كتاب الدرر المنتشرة في الأحاديث المشتهرة.

٣٤ - « **دلائل** » أي كتاب دلائل النبوة للإمام البيهقي.

٣٥ - « **ذهبي** » أي كتاب الطب النبوي للإمام الذهبي.

٣٦ - « **رياض** » أي كتاب رياض الصالحين للإمام النووي.

٣٧ - « **زفاف** » أي كتاب أدب الزفاف للألباني.

٣٨ - « **شرف** » أي كتاب شرف أصحاب الحديث للخطيب البغدادي.

٣٩ - « **الشكر** » أي كتاب الشكر لابن أبي الدنيا.

٤٠ - « **شمائل** » أي كتاب الشمائل المحمدية للترمذي.

٤١ - « **شهاب** » أي كتاب المسند للشهاب القضاعي.

٤٢ - « **صفة** » أي كتاب الأسماء والصفات للبيهقي.

٤٣ - « **ظن** » أي كتاب حسن الظن لابن أبي الدنيا.

٤٤ - « **عجب** » أي كتاب تبيين العجب في فضائل شهر رجب لابن حجر.

٤٥ - « **عزلة** » أي كتاب العزلة لأبي الخطاب البستي.

٤٦ - « **فريابي** » أي كتاب صفة النفاق للفريابي.

٤٧ - « **فوائد** » أي كتاب الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة.

٤٨ - « **القصاص** » أي كتاب أحاديث القصاص لابن تيمية.

٤٩ - « **قيس** » أي كتاب تذكرة الموضوعات لابن القيسراني.

٥٠ - « **كحال** » أي كتاب الأحكام النبوية في الأحكام الطبية للكحال.

٥١ - « **كشاف** » أي كتاب الكاف الشّاف في تخريج أحاديث الكشاف لابن حجر.

٥٢ - « **مب** » أي كتاب الزهد لعبد اللّه بن المبارك.

٥٣ - « **مد** » أي كتاب المراسيل لأبي داود السجستاني.

٥٤ - « **مختصر العلو** » أي كتاب مختصر العلو للعلي الغفار للذهبي، تحقيق الشيخ الألباني.

٥٥ - « **مسائل** » أي كتاب مسائل أحمد بن حنبل لأبي داود السجستاني.

٥٦ - « **مسند أبي بكر** » أي كتاب مسند أبي بكر للمروزي.

٥٧ - « **مسند ابن عمر** » أي كتاب مسند ابن عمر للطرسوسي.

٥٨ - « **ملك** » أو « **مكارم** » أي كتاب مكارم الأخلاق للخرائطي.

٥٩ - « **موضح** » أي كتاب موضح كتاب أوهام الجمع والتفريق للخطيب البغدادي.

٦٠ - « **هب** » أي كتاب شعب الإيمان للبيهقي.

٦١ - « **هل** » أي كتاب مناهل الصفا في تخريج أحاديث الشفا للسيوطي.

٦٢ - « **واحدي** » أي كتاب أسباب النزول للواحدي.

٦٣ - « **واسط** » أي كتاب تاريخ واسط لأبي الحق أسلم بن سهل الواسطي.

القسم السابع: قسم يذكر فيه رقم الحديث فقط، ويشمل الكتب الآتية:

١ - « **أستار** » أي كتاب كشف الأستار عن زوائد البزار للهيثمي.

٢ - « **ت** » أي كتاب سنن الإمام للترمذي.

٣ - « **تجريد** » أي كتاب تجريد التمهيد لابن عبد البر النمري.

٤ - « **جوامع** » أي كتاب جمع الجوامع للسيوطي.

٥ - « **حب** » أي كتاب موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان للهيثمي.

٦ - « **حميدي** » أي كتاب مسند الحميدي.

٧ - « **خد** » أي كتاب الأدب المفرد للبخاري.

٨ - « **خزيمة** » أي كتاب صحيح ابن خزيمة.

٩ - « **سني** » أي كتاب عمل اليوم والليلة لأبي بكر بن السني.

١٠ - « **شفع** » أي كتاب بدائع المنن في ترتيب مسند الشافعي والسنن للساعاتي.

١١ - « **صحيحة** » أي كتاب سلسلة الأحاديث الصحيحة للألباني.

١٢ - « **ضعيفة** » أي كتاب سلسلة الأحاديث الضعيفة للألباني.

١٣ - « **عب** » أي كتاب مصنف عبد الرزاق الصنعاني.

١٤ - « **علل** » أي كتاب علل الحديث لابن أبي حاتم الرازي.

١٥ - « **ف** » أي كتاب مسند الإمام الشافعي.

١٦ - « **كلم** » أي كتاب الكلم الطيب لابن تيمية.

١٧ - « **كنز** » أي كتاب كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال للمتقي الهندي.

١٨ - « **مشكاة** » أي كتاب مشكاة المصابيح للتبريزي.

١٩ - « **مطالب** » أي كتاب المطالب العالية لابن حجر.

٢٠ - « **منحة** » أي كتاب منحة المعبود للساعاتي.

٢١ - « **منصور** » أي كتاب سنن سعيد بن منصور.

٢٢ - « **منتقى** » أي كتاب المنتقى لابن الجارود.

٢٣ - « **منيف** » أي كتاب المنار المنيف لابن القيم.

٢٤ - « **موطأ** » أي كتاب الموطأ للإمام مالك.

٢٥ - « **هـ** » أي كتاب سنن ابن ماجه القزويني.

ويلاحظ أنَّ: صاحب الموسوعة قد أغفل بعض المصادر لم يذكرها في المقدمة، وإنما ذكرها في التخريج؛ ومن هذه المصادر ما يلي:

١ - « **أزهر** » وهو رمز لكتاب « الجامع الأزهر في حديث النبي الأنور » للمناوي (١).

٢ - « **فضائل** » لعله رمز لكتاب فضائل الصحابة للإمام أحمد أو للنسائي (٢).

كما يلاحظ: أنه قد شاء اللَّه - تعالى - أن تخرج هذه الموسوعة مشتملة على مائة وخمسين مصدرًا، وبتوالي ظهور مراجع جديدة، بعد النشاط العلمي الملحوظ في الآونة الأخيرة، وعلى الأخص في الحديث النبوي الشريف وعلومه، تحتم أن يلحق بالموسوعة ذيل عليها، وقد اهتم مؤلفها في فهارس الذيل على الموسوعة بوضع مصنفات الحديث التي اهتمت بالإسناد بصفة غالبة، وسائر المصنفات في العلل التي يتوالى ظهورها حينًا بعد حين، وكذلك المخطوطات التي ظهرت لكنها طبعت مؤخرًا، وكذلك أضيف له مؤلفات الإمام ابن حزم الأندلسي، وأهمها كتاب « المحلى »، وأيضًا مؤلفات الإمام

---

(١) انظر الموسوعة (٢٧٦/١، ٢٨٨، ٢٩٢، ٢٩٥).

(٢) انظر الموسوعة (١٠٣/١، ١٠٤، ١١١).

الشوكاني باعتبارها مراجع تحقيقية مهمة، **كما أنه أضاف أحاديث كثيرة من كتب الرجال والعلل مثل:**

١ - المفردات والوحدان لمسلم بن الحجاج.

٢ - التاريخ ومعرفة الرجال للفسوي.

٣ - التاريخ والعلل لابن معين.

٤ - الجرح والتعديل لابن أبي حاتم.

٥ - الجرح والتعديل لابن معين.

٦ - معرفة الرجال لابن معين.

٧ - تعريف أهل التقديس للحافظ ابن حجر.

وغير ذلك من أحاديث كتب العلل ومعرفة الرجال.

ملاحظات يجب أن يتنبه إليها الباحث على هذه المصادر:

الأولى: قد يغاير موضع الحديث في سنن أبي داود، فتارة يذكر رقمه وتارة يذكر اسم الكتاب ورقم الباب الموجود فيها الحديث في السنن.

الثانية: ويفعل هذا في سنن النسائي فتارة يذكر اسم الكتاب والباب، وتارة يذكر الجزء ورقم الصفحة الموجود فيها الحديث، وهو في الغالب قد اعتمد على نسختين في كل من الكتابين.

الثالثة: قد يغاير في رمز كتاب كشف الأستار على زوائد البزار للهيثمي فتارة يذكره برمز « **أستار** »، وتارة يذكره « **كشف الأستار** ».

الرابعة: يفعل هذا في كتاب المنار المنيف لابن القيم، فتارة يذكره بـ « **منار** » وتارة يذكره بـ « **منيف** ».

الخامسة: ويفعل هذا في كتاب موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان للهيثمي فتارة يذكره بـ « **موارد الظمآن** »، وتارة يذكره برمز « **حب** »، وأكثر ما يستعمل الأخير.

السادسة: ويفعل هذا في كتاب الزهد لابن المبارك فتارة يذكره برمز « **مب** » وأخرى يذكره بـ « **مبارك** ».

السابعة: ويفعل هذا في مسند أبي حنيفة النعمان فتارة يذكره بـ « **حنيفة** »، وتارة يذكره بـ « **أبي حنيفة** »، وأكثر ما يستعمل الأول.

الثامنة: هناك فرق بين رمزي « **حنيفة** » و « **حنف** » فالأول: يستعمل لكتاب مسند أبي حنيفة وهو كتاب مستقل، والثاني: يستعمل لكتاب جامع مسانيد أبي حنيفة وهي مجموعة مسانيد في مجلد.

التاسعة: ويفعل هذا في كتاب الشريعة للآجري فتارة يذكره بـ « **جري** »، وتارة يذكره بـ « **جري الشريعة** »، وثالثة يذكره بـ « **شريعة** »، ورابعة يذكره بـ « **الشريعة** ».

العاشرة: ويفعل هذا في كتاب الفتاوى الحديثية لابن حجر الهيثمي، فتارة يذكره بـ « **الفتاوى** »، وتارة يذكره بـ « **حديثية** ».

الحادية عشرة: ويفعل هذا في كتاب الأسماء والصفات للبيهقي، فتارة يذكره بـ « **صفة** »، وتارة يذكره بـ « **الأسماء والصفات** ».

الثانية عشرة: ويفعل هذا في كتاب تحذير الخواص من أحاديث القصاص للسيوطي، فتارة يذكره بـ « **خواص** »، وأخرى يذكره بـ « **تحذير** »، وثالثة يذكره بـ « **تحذير الخواص** ».

الثالثة عشرة: ويفعل هذا في كتاب مسند الإمام الشافعي فتارة يذكره برمز « **ف** » وأخرى يذكره بـ « **الشافعي** ».

الرابعة عشرة: ويفعل هذا في كتاب تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة لابن عراق، فتارة يذكره بـ « **تنزيه** » وأخرى بـ « **ابن عراق** ».

الخامسة عشرة: قد يرمز لكتاب الشمائل المحمدية للإمام الترمذي بـ « **شمائل** »، وقد يحيله على هوامش مصنفات أخرى؛ كأن يقول مثلًا: « **هامش المواهب** » أي أنَّ كتاب الشمائل مطبوع على هامش المواهب اللدنية بالمنح المحمدية لشهاب الدين أحمد ابن محمد بن أبي بكر القسطلاني المتوفى سنة (٩٢٣هـ)، وقد طبعت الكتابين مطبعة مصطفى البابي الحلبي.

منهج المؤلف في هذه الموسوعة:

أولًا: رتب **الأطراف والمقاطع على حروف المعجم**، وجاء على الترتيب التالي:

١ – جعل عناوين للحروف المركبة؛ فمثلًا يقول: (حرف الألف مع الهمزة)

أو (حرف الهمزة مع الباء)،.... وهكذا إلى أن ينتهي من حرف الألف، ويفعل ذلك في بقية الحروف.

٢ - يورد تحت كل عنوانٍ الأطرافَ والمقاطع المندرجة تحته، والتي يشملها في أي مصنفٍ من المصنفات المائة والخمسين.

٣ - عقب انتهائه من ذكر الأطراف والمقاطع المجردة يذكر الأطراف المحلاة بـ « أل » من هذا الحرف.

٤ - جعل لأحاديث الأوامر عنوانًا مستقلًا ذكره آخر حرف الألف ولم يذكره في مكانه الأصلي بين الألف مع الميم، وقبل الألف مع النون [1].

٥ - بدأ بـ « أنْ » الساكنة في حرف الألف من النون، ثم أعقبها بـ « أنا » ضمير المتكلم، ثم بـ « إنا »، وهكذا إلى أن انتهى من حرف الألف مع النون المخففة، وآخرها مقطع « **أنين المريض تسبيح** » أعقب كل ذلك بذكر حرف الألف مع النون المشددة، وأوله مقطع « **إنَّ آثاركم تكتب** ».

٦ - فرق بين حرف الألف من « أل »، وبين حرف الألف مع اللام ألف « ألا ». انظر مثلًا الموسوعة (١٣٠/٢). حيث ذكر مقطع « **البسوا الثياب البياض** » ثم ذكر بعده في (٢/ ١٣٢) مقطع « **التمس ولو خاتمًا من حديد** »، هكذا، وانظر الموسوعة (٦٤/٤) حيث ذكر مقطع « **ألا أخبركم بأحبكم إلي وأقربكم مني مجلسًا** »، ثم ذكر بعده مقطع « **ألا أخبركم بأكبر الكبائر** » في (٦٥/٤).

٧ - لم يدخل الكلمات المعترضة في الترتيب الأبجدي مثل كلمة عليه السلام، وتبارك وتعالى، وعز وجل؛ حيث إنَّ الحديث الواحد قد يروى مرة وفيه هذه الكلمات، ومرة لا تذكر فيه، فحذف كل ذلك وأبقى كلمات المقاطع الأصلية، ليسهل على الباحثين العثور على الحديث.

٨ - حذف متعلقات أطراف الشمائل والأفعال؛ كقوله ﷺ، أي حذف ملحقات كلمة « كان » كما فعل في فهارس مسند أحمد.

---

(١) ينظر الموسوعة (٣٥٤/٢).

٩ - جعل أحاديث الشمائل عقب أحاديث حرف الكاف، وأحاديث النواهي عقب حرف النون. والله أعلم.

ثانيًا: عقب ذكره لطرف الحديث يذكر من أخرجه من الأئمة، والإشارة إلى موضعه في كتبهم.

كيفية التخريج من هذا الكتاب:

هي الطريقة نفسها في التخريج من الكتب المرتبة على حروف المعجم؛ حيث إنَّ المعرفة فيها متوقفة على حفظ الباحث لأول الحديث.

مثال ذلك:

لو أردنا أن نخرج حديث « **إذا حكم أحدكم فاجتهد ثم أصاب فله أجران، فإن أخطأ فله أجر واحد** » نبحث عنه في حرف الألف مع الذال فنجد المؤلف قد ذكره، ثم أشار عقبه إلى:

[خ/٩/٣٣٣ - م الأقضية ١٥ - د ٣٥٤٧ - ن ٢٢٤/٨ - هـ ٢٣١٤ - حم ٢٠٤/٢ - هق ١١٨/١٠ - سنة ١١٥/١٠ - مشكاة ٣٧٣٢ - نصب ٦٣/٤ - بغوي ٣٠٥/٣ - مشكل ٣٢٦/١ - مع ٧١/٢ - فتح ٣١٨/١٣ - كنز العمال ١٤٥٩٧][1].

فنحن نقول:

أخرجه البخاري في صحيحه الجزء (٩) صفحة (٣٣٣)، ومسلم في صحيحه في ك/الأقضية حديث رقم (١٥)، وأبو داود في سننه حديث رقم (٣٥٧٤)، والنسائي في سننه الجزء (٨) صفحة (٢٢٤)، وابن ماجه في سننه الحديث رقم (٢٣١٤)، أحمد بن حنبل في مسنده في الجزء (٤) صفحة (٢٠٤)، والبيهقي في السنن الكبرى (١١٨/١٠)، والبغوي في شرح السنة (١١٥/١٠)، والتبريزي في مشكاة المصابيح حديث رقم (٣٧٣٢) والزيلعي في نصب الراية (٦٣/٤)، البغوي في التفسير (٣٠٥/٣)، الطحاوي في مشكل الآثار (٣٢٦/١)، وابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله (٧١/٢)، وابن حجر في فتح الباري (٣١٨/١٣)، المتقي الهندي في كنز العمال حديث رقم (١٤٥٩٧) كما في الموسوعة.

---

(١) الموسوعة (٢٩٦/١).

وبالتأمل في هذا المثال نجد أنَّ:

- صاحب الموسوعة رتب طرف الحديث حسب أوله على حروف المعجم.
- بعد ذكره لطرف الحديث أشار إلى المصادر التي وجد فيها هذا الحديث.

أشار إلى رقم الحديث في بعض المصنفات، وأشار إلى رقم الجزء والصفحة في بعضها الآخر، وصرح بالكتاب الفقهي في بعضها.

ميزات الكتاب وعيوبه:

ميزات الكتاب:

١ - يعتبر هذا الكتاب موسوعة بحق كما سماها مؤلفها؛ إذ ضمت أكثر من مائة وخمسين مصنفًا.

٢ - خرجت الأحاديث من مصادر كان يصعب على بعض الباحثين العثور عليها.

٣ - سرعة الوصول إلى نص الحديث الواحد في جميع الكتب التي شملتها هذه الموسوعة، وسهولة البحث فيها على من حفظ مقاطع الحديث؛ لكون الأحاديث فيها مرتبة على حروف الهجاء.

٤ - تساعد الباحثين على جمع كل متابعات وشواهد الحديث مما يجعلهم يطلقون الحكم على الحديث دون لبس أو خفاء.

٥ - تعتبر هذه الموسوعة وسيلة لكشف التصحيفات والتحريفات الواقعة في بعض الكتب، وتصحيحها في البعض الآخر، مما يجعل الباحث يصل إلى الصواب دون نَصَبٍ أو عناء.

عيوب الكتاب:

١ - البحث في هذه الموسوعة متوقف على معرفة كل مقاطع الحديث؛ لأنه يستوفي التخريج في بعض المقاطع، ويختصر في بعض المقاطع الأخرى.

٢ - يبدو أن صاحبها قد أولع بتخريج المصادر التي عزَّ على بعض الباحثين وجودها، وترك التخريج من المصادر الذائعة الصيت، والمشهورة.

٣ - لم يراع الترتيب الدقيق في بعض الحروف.

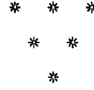
٤ - توجد فيه بعض الأخطاء المطبعية التي قد تخفى على بعض الباحثين.

طبعات الكتاب:

هذه الموسوعة طبعت بواسطة مطبعة عالم التراث، بيروت، لبنان، وتقع في أحد عشر مجلدًا، وطبعتها أيضًا مطبعة المكتبة التجارية، مصطفى أحمد الباز، وتقع أيضًا في أحد عشر مجلدًا.

ومما ينبه إليه: أن لهذه الموسوعة ذيل يتكون من أربعة أجزاء للمؤلف نفسه، أضاف إليه كتبًا أخرى كما سبق بيانه في مصادرها.

ولله الحمد والمنة، وصل الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.



(٧)

المفاتيح والفهارس

يمكن أن نلحق بهذه الحالة الكتب التي اهتمت بفهرسة أحاديث كتب معينة حسب أوائلها.

ونستطيع أن نقول بحق: إن هذا العصر قد شهد نهضة كبيرة في هذا النوع من التصنيف لم يعهد لها نظير، حتى حق لنا أن نصف هذا العصر بأنه عصر الفهرسة لكتب السنة؛ فلا نكاد نجد كتابًا في السنة إلا وقد أشرف على خدمته ووضع له فهرسًا عالم أو باحث يسَّر الانتفاع به والاستفادة منه، **ومن هذه الفهارس ما يلي:**

١ - مفتاح الصحيحين، اشترك في وضعه كلٌّ من محمد صادق إسماعيل ومحمد حسن العقبي، وزكريا علي يوسف، وهو مرتب على حروف الهجاء، يشير إلى الأجزاء والصفحات لطبعة الشعب وطبعة استانبول.

٢ - مفتاح الصحيحين لمحمد الشريف بن مصطفى التوقادي، وقد رتب أحاديث البخاري ومسلم على حروف المعجم ذاكرًا الكتاب ورقم الباب، وقد أشار في مقدمته إلى الطبعات التي اعتمد عليها، فمن لم يكن لديه تلك الطبعات يمكنه الاستفادة بالإحالة على الكتاب.

٣ - هداية الباري إلى ترتيب أحاديث صحيح البخاري للسيد عبد الرحيم عنبر الطهطاوي، وقد رتب فيه أحاديث تجريد صحيح البخاري للزبيدي على حروف المعجم.

٤ - دليل فهارس صحيح البخاري، إعداد مصطفى بن علي البيومي.

٥ - كشاف صحيح أبي عبد اللَّه البخاري وضعه مصطفى كامل وصفي بالترتيب الأبجدي للألفاظ والموضوعات وأسماء الأشخاص والأعلام.

٦ - فهارس البخاري؛ وضعه رضوان محمد رضوان البيلي.

٧ - دليل القاري إلى مواضع الحديث في صحيح البخاري، وضعه عبد اللَّه بن محمد الغنيمان، فهرس فيه لأطراف الحديث هجائيًّا مع الإحالة للكتاب والباب وأرقام الأجزاء

والصفحات لكتاب فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر بتحقيق الأستاذ / محمد فؤاد عبد الباقي.

٨ - فهارس صحيح البخاري، إعداد مصطفى ديب البغا.

٩ - فهارس صحيح البخاري، إعداد المكتب السلفي لتحقيق التراث بالقاهرة.

١٠ - فهارس صحيح مسلم لفؤاد عبد الباقي، وقد وضعه في الجزء الخامس والأخير من الطبعة التي قام بتحقيقها، والجزء المشار إليه قد ضمنه ستة فهارس، منها فهرس الأحاديث القولية المشار إليه هنا.

١١ - فهارس اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان لمحمد فؤاد عبد الباقي، إعداد وترتيب عبد الرحمن دمشقية.

١٢ - الفهرس العام لأحاديث سنن أبي داود لعبد المهيمن الطحان، وهو مرتب على أحاديث الهجاء، وهو يعتمد على الطبعة التي قام بتحقيقها عادل السيد، وعزت الدعاس وقد طبع ملحقًا بتلك النسخة في الجزء الخامس.

١٣ - فهارس أحاديث وآثار سنن أبي داود، إعداد عبد الرحمن دمشقية.

١٤ - فهارس سنن أبي داود، وضعها المكتب السلفي لتحقيق التراث بالقاهرة.

١٥ - مفتاح المنهل العذب المورود شرح سنن أبي داود، وضعه مصطفى البيومي، وهو ضمن عدة فهارس شملت الجزء الحادي عشر والأخير من الكتاب، وهي على غرار فهارس صحيح مسلم التي وضعها محمد فؤاد عبد الباقي.

١٦ - فهارس سنن الترمذي، وضعها المكتب السلفي لتحقيق التراث بالقاهرة.

١٧ - مفتاح سنن الترمذي، وضعه عبد البر عباس وراجعه عزت الدعاس، وهو ملحق بالطبعة التي حققها عزت عبيد الدعاس.

١٨ - فهرس سنن الترمذي على الطبعة التي حقق قسمًا منها أحمد شاكر، دار الكتب العلمية، بيروت.

١٩ - فهارس سنن النسائي الصغرى المعروفة بالمجتبى، وضعها المكتب السلفي لتحقيق التراث بالقاهرة.

٢٠ - فهرس سنن النسائي الصغرى، وضعه عزت الدعاس وهو يفهرس للطبعة التي حققها ورقَّم أحاديثها.

٢١ - مفتاح سنن ابن ماجه لمحمد فؤاد عبد الباقي، وضعه آخر الطبعة التي حققها.

٢٢ - معجم جامع الأصول من أحاديث الرسول ﷺ لابن الأثير، أعده ورتبه يوسف الشيخ محمد البقاعي في مجلدين كبيرين.

٢٣ - مفتاح موطأ الإمام مالك، وضعه محمد فؤاد عبد الباقي، وهو ملحق بالطبعة التي حققها.

٢٤ - فهرس أحاديث مسند أبي داود الطيالسي، وضعه يوسف عبد الرحمن المرعشلي، ووليد راشد الجبلاوي على حروف المعجم.

٢٥ - ترتيب مسند أحمد بن حنبل على الحروف لابن كثير، وضم إليه زوائد الطبراني وأبي يعلى، وذكره السيوطي في ذيل تذكرة الحفاظ (ص ٣٦١).

٢٦ - فهرس أحاديث مسند الإمام أحمد، إعداد أبي هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول.

٢٧ - مرشد المحتار إلى ما في مسند الإمام أحمد بن حنبل من الأحاديث والآثار، وضعه الأستاذ / حمدي عبد المجيد السلفي.

٢٨ - فهرس أحاديث مسند أبي يعلى الحنبلي، وضعه حسين سليم أسد محقق الكتاب.

٢٩ - فهرس أحاديث المعجم الكبير للطبراني، وضعه آخر كل جزء محققُ الكتاب حمدي عبد المجيد السلفي.

٣٠ - فهرس المعجم الأوسط للطبراني، وضعه محقق الكتاب محمود الطحان.

٣١ - فهرس أحاديث معجم الطبراني الصغير، وضعه عبد العزيز بن محمد السدحان في جزء مستقل على حروف المعجم.

٣٢ - الأطراف السنية لمجمع الزوائد والمطالب العالية، إعداد عمر بن غرامة العمروي، وهو مجلد كبير.

٣٣ - فهارس كتاب مجمع الزوائد ومنبع الفوائد للهيثمي، إعداد أبي هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول.

٣٤ - فهرس أحاديث مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، وضعه يوسف المرعشلي وجماعة، وهو مرتب على الأحاديث ومسانيد الصحابة.

٣٥ - فهرس أحاديث سنن الدارقطني، وضعه يوسف عبد الرحمن المرعشلي.

٣٦ - فهرس أحاديث مسند الشهاب القضاعي، وضعه محقق الكتاب حمدي عبد المجيد السلفي بآخر الكتاب، ورتبه على حروف المعجم.

٣٧ - فهرس أحاديث السنن الكبرى للبيهقي، إعداد الدكتور / يوسف عبد الرحمن المرعشلي.

٣٨ - فهرس مستدرك الحاكم.

٣٩ - فهرس أحاديث مسند الفردوس بمأثور الخطاب، وضعه محقق الكتاب السعيد ابن بسيوني زغلول.

٤٠ - فهرس أحاديث الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان، وضعه محقق الكتاب كمال يوسف الحوت.

٤١ - فهرس أحاديث نوادر الأصول في معرفة أحاديث الرسول للحكيم الترمذي، أعده د/ يوسف عبد الرحمن المرعشلي.

٤٢ - فهرس أحاديث مسند الإمام الشافعي بترتيب المحدث البارع محمد عابد السندي، أعده الدكتور / يوسف عبد الرحمن المرعشلي.

٤٣ - فهرس أحاديث صحيح ابن خزيمة منشورات المكتب الإسلامي في بيروت.

٤٤ - فهرس أحاديث الشفا للقاضي عياض، وضعه محققو الكتاب أسامة الرفاعي وجماعة، ورتبوا الأحاديث القولية على حروف المعجم.

٤٥ - فهرس مصنف عبد الرزاق، إعداد المكتب الإسلامي للطباعة والنشر بيروت.

٤٦ - فهرس أحاديث سنن الدارمي، تأليف عبد الرحمن دمشقية وميرفت فاخوري.

٤٧ - فهرس أحاديث مصنفي عبد الرزاق وابن أبي شيبة، إعداد أبي عبد الله محمود الحداد.

٤٨ - فهرس أحاديث كشف الأستار عن زوائد البزار، صنفه أبو يعلى القويسني.

٤٩ - فهرس أحاديث موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان، إعداد يوسف عبد الرحمن المرعشلي.

٥٠ - فهارس مسند أبي عوانة، إعداد عبد الرحمن دمشقية.

٥١ - التيسير في ترتيب أحاديث الطبراني في المعجم الصغير، إعداد مبارك بن مصبح فرحان العازمي.

٥٢ - فهرس معاني الآثار للطحاوي، إعداد عبد الرحمن دمشقية وسليمان الحرش.

٥٣ - فهرس جامع بيان العلم وفضله، إعداد عبد العزيز محمد السدحان.

٥٤ - فهرس أحاديث شرح السنة للبغوي، إشراف زهير اشاويش.

٥٥ - فهارس كتب غريب الحديث للخطابي، والحربي، وابن قتيبة، إعداد نبيل ابن يعقوب بن سلطان البصارة.

٥٦ - فهرس غريب الحديث للهروي إعداد الدكتور / محمود ميرة.

٥٧ - المرشد إلى كنز العمال، وهو فهرس أحاديث كنز العمال على حروف المعجم، وضعه نديم مرعشلي وابنه أسامة.

٥٨ - فهرس أحاديث فضائل الصحابة للإمام أحمد بن حنبل، وضعه محققه وصي الله بن محمد عباس بآخر الكتاب ورتبه على حروف المعجم.

٥٩ - فهرس أحاديث تركة المنتخب من كتاب أزواج النبي ﷺ للزبير بن بكار وضعته محققة الكتاب سكينة الشهابي في آخره ورتبته على حروف المعجم.

٦٠ - فهرس أحاديث تركة النبي ﷺ والسبل التي وجهها فيها لحماد بن إسحاق، وضعه محقق الكتاب د/ أكرم ضياء العمري على حروف المعجم.

٦١ - فهرس أحاديث أبي زرعة الدمشقي، وضعه محققه شكر الله بن نعمة الله الفوجاني بآخر الكتاب ورتبه على حروف المعجم.

٦٢ - فهرس أحاديث عنوان الدراية فيمن عرف من العلماء في المائة السابعة ببجاية لأبي العباس الغبريني، وضعه محققه عادل نويهض بآخره ورتبه على حروف المعجم.

٦٣ - فهرس أحاديث الرياض الأنيقة في شرح أسماء خير الخليقة للسيوطي، وضعه محققه أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول في آخر الكتاب ورتبه على حروف المعجم.

٦٤ - فهارس علل الحديث للرازي، إعداد الدكتور / يوسف المرعشلي.

٦٥ - فهرس أحاديث الأدب المفرد، وضعه محقق الكتاب محمد فؤاد عبد الباقي.

٦٦ - ترتيب أحاديث وآثار المسند للحميدي، جمع محمد اللحيدان.

٦٧ - الدرر المجموعة بترتيب أحاديث اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة للسيوطي، رتبه رياض عبد اللَّه عبد الهادي.

٦٨ - قرة عين المسعد بترتيب أطراف الأدب المفرد، إعداد طيبة بنت يحيى اليحيى.

٦٩ - ترتيب أحاديث معرفة علوم الحديث للحاكم، جمعه محمد اللحيدان.

٧٠ - التذكرة المشفوعة في ترتيب أحاديث تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة لابن عراق، رتبه صالح يوسف معتوق.

٧١ - فهرس أحاديث تفسير القرآن العظيم لأبي الفداء إسماعيل بن كثير الدمشقي إعداد الدكتور / يوسف عبد الرحمن المرعشلي، ومحمد بن سليم إبراهيم سمارة، وجمال حمدي الذهبي.

٧٢ - فهرس أحاديث تفسير عبد الرزاق الصنعاني، وضعه محقق الكتاب الدكتور / عبد المعطي أمين قلعجي.

٧٣ - فهرس أحاديث الطبري المسمى « جامع البيان في تفسير القرآن »، وضعه الناشر في آخر المجلد الثلاثين، ورتب فيه أحاديثه على حروف المعجم.

٧٤ - فهرس أحاديث المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لأبي الفتح عثمان بن جني، وضعه محققا الكتاب على النجدي ناصف، وعبد الفتاح إسماعيل شلبي بآخره، ورتب الأحاديث على حروف المعجم.

٧٥ - فهرس أحاديث الكشف عن وجوه القراءات السبع لمكي بن أبي طالب القيسي، وضعه محقق الكتاب محيي الدين رمضان في آخره، ورتب الأحاديث على حروف المعجم.

٧٦ - فهرس أحاديث مشكل إعراب القرآن، لمكي أيضًا، وضعه محقق الكتاب حاتم صالح الضامن في آخره، ورتب الأحاديث على حروف المعجم.

٧٧ - فهرس أحاديث المكتفي في الوقف والابتدا لأبي عمرو الداني، وضعه محقق الكتاب يوسف عبد الرحمن المرعشلي، ورتبه على حروف المعجم.

٧٨ - فهرس أحاديث أحكام القرآن للكيا هراس، وضعه الناشر بآخر الكتاب، ورتبه على حروف المعجم.

٧٩ - فهرس أحاديث المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز لأبي شامة المقدسي، وضعه محقق الكتاب طيار آلتي قولاج في آخره.

٨٠ - فهرس أحاديث تفسير ابن كثير، وضعه الناشر في آخر الكتاب ورتبه على حروف المعجم، طبع بدار الفكر في بيروت.

٨١ - فهرس أحاديث الدر المنثور للسيوطي، وضعه محقق الكتاب د / عبد الرحمن عميرة في آخره، ورتبه على حروف المعجم.

٨٢ - فهارس أحاديث بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز للفيروز آبادي، وضعه محقق الكتاب محمد علي النجار في آخره، ورتبه على حروف المعجم.

٨٣ - فهرس أحاديث الإتقان في علوم القرآن للسيوطي، وضعه مصطفى ديب البغا في آخره، ورتبه على حروف المعجم.

٨٤ - فهرس أحاديث مفحمات الأقران في مبهمات القرآن للسيوطي، وضعه مصطفى ديب بغا في الطبعة التي حققها.

٨٥ - فهرس أحاديث فتح الرحمن بكشف ما يلتبس في القرآن للشيخ زكريا الأنصاري، وضعه يوسف عبد الرحمن المرعشلي بآخر الكتاب، ورتبه على حروف المعجم.

٨٦ - مفتاح الترتيب لأحاديث تاريخ الخطيب، إعداد الشيخ أحمد الصديق الغماري.

٨٧ - فهارس تاريخ بغداد، إعداد أبي هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول.

٨٨ - فهارس التاريخ الكبير للبخاري، إعداد ونشر دار الكتب العلمية ببيروت.

٨٩ - فهارس كتاب سير أعلام النبلاء للذهبي، محقق الكتاب شعيب الأرناؤوط.

٩٠ - فهارس ذيول تاريخ بغداد لابن النجار والدمياطي والدبيثي، إعداد السعيد ابن بسيوني زغلول.

٩١ - فهرس الأحاديث والآثار لكتاب الكنى والأسماء للدولابي، إعداد وترتيب عدنان علي شلاق.

٩٢ - فهرس فتح الرحمن لأحاديث الميزان، رتبه برق التوحيدي.

٩٣ - فتح الخبير لأحاديث التاريخ الكبير، رتبه برق التوحيدي، وقد جمعهما في كتاب واحد سماه المفتاح الكبير لأحاديث الميزان والتاريخ الكبير.

٩٤ - أنوار البيان في ترتيب أحاديث أخبار أصبهان لأبي نعيم الأصبهاني، أعده نبيل ابن منصور بن يعقوب بن سلطان البيصارة.

٩٥ - فهرس الأحاديث والآثار الواردة في تاريخ الفسوي، أعده الدكتور / عبد الله عبد العزيز الغصن، وهو ملحق برسالة الدكتوراه، ومرتب على حروف المعجم.

٩٦ - فهرس الأقوال الشريفة التي رواها ابن سعد في كتاب السير وفي الطبقات، وضعه إحسان عباس في الطبقة التي اعتنى بها، ورتبه على حروف المعجم.

٩٧ - فهرس أحاديث الطبقات الكبرى لابن سعد (الجزء المتمم لتابعي أهل المدينة ومن بعدهم) نشر مؤخرًا، وضعه محقق الكتاب دكتور / زياد محمد منصور على حروف المعجم.

٩٨ - فهرس أحاديث الضعفاء والمتروكين للبخاري، وضعه يوسف عبد الرحمن المرعشلي بآخر الطبعة الصادرة عن دار المعرفة في بيروت.

٩٩ - فهارس أحاديث التاريخ الصغير للبخاري، وضعه يوسف عبد الرحمن المرعشلي ورياض عبد الله عبد الهادي في آخر الطبعة التي حققها محمود إبراهيم زايد.

١٠٠ - فهرس أحاديث أحوال الرجال للجوزجاني، وضعه محققه صبحي السامرائي بآخر الكتاب، ورتبه على حروف المعجم.

١٠١ - فهرس أحاديث الكنى والأسماء للإمام مسلم بن الحجاج، وضعه محققه عبد الرحيم القشقري بآخر الكتاب، ورتبه على حروف المعجم.

١٠٢ - فهرس أحاديث تاريخ الثقات للعجلي، وضعه محققه أمين قلعجي في آخر الكتاب، ورتبه على حروف المعجم.

١٠٣ - فهرس أحاديث كتاب الضعفاء لأبي زرعة الرازي، وأجوبته على البرذعي، وضعه المحقق سعد الهاشمي بآخر الكتاب، ورتبه على حروف المعجم.

١٠٤ - فهرس أحاديث سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني في الجرح والتعديل وضعه محققه موفق بن عبد اللَّه بن عبد القادر بآخره، ورتبه على حروف المعجم.

١٠٥ - فهرس أحاديث الضعفاء الكبير لأبي جعفر العقيلي، وضعه محققه عبد المعطي أمين قلعجي بآخره، ورتبه على حروف المعجم.

١٠٦ - فهرس أحاديث الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي، وضعه يوسف الشيخ محمد البقاعي في جزء مستقل، ذيَّل به الكتاب ورتبه على حروف المعجم.

١٠٧ - فهرس أحاديث الجامع في السنن والآداب والمغازي والتاريخ لابن أبي القيرواني، وضعه محققا الكتاب محمد أبو الأجفان وعثمان بطيخ، ورتباه على حروف المعجم.

١٠٨ - فهرس أحاديث سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني في الجرح والتعديل، وضعه محقق الكتاب موفق بن عبد اللَّه بن عبد القادر بآخره ورتبه على حروف المعجم.

١٠٩ - فهرس أحاديث سؤالات حمزة بن يوسف السهمي للدار قطني، وغيره من المشايخ في الجرح والتعديل، وضعه محقق الكتاب موفق بن عبد اللَّه بن عبد القادر بآخر الكتاب.

١١٠ - الجمع والترتيب لأحاديث تاريخ الخطيب، وضعه الشيخ عبد الفتاح أبو غدة.

١١١ - فهرس أحاديث الدرر في اختصار المغازي والسير لابن عبد البر، وضعه محقق الكتاب مصطفى ديب البغا.

١١٢ - فهرس أحاديث مشيخة ابن الجوزي، وضعه محققه محمد محفوظ بآخره، ورتبه على حروف المعجم.

١١٣ - فهرس أحاديث صفة الصفوة لابن الجوزي - أيضًا - وضعه محققا الكتاب محمد رواس قلعجي ومحمود فاخوري بآخر الكتاب، ورتباه على حروف المعجم.

١١٤ - فهرس أحاديث سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل، وضعه محقق الكتاب محمد علي قاسم العمري في آخره، ورتبه على حروف المعجم.

١١٥ - فهرس أحاديث الكامل في التاريخ لابن الجزري، وضعه سيف الدين الكاتب في جزء مستقل ضمن مجموعة فهارس - ورتبه على حروف المعجم.

١١٦ - فهرس أحاديث الفصول في اختصار سيرة الرسول ﷺ لابن كثير، وضعه محققا الكتاب محمد العيد الخضراوي ومحيي الدين مستو بآخر الكتاب، ورتباه على حروف المعجم.

١١٧ - فهرس أحاديث البداية والنهاية لابن كثير، وضعه أبو هاجر محمد السعيد البسيوني آل زغلول في جزء مستقل - ضمن مجموعة فهارس - ورتبه على حروف المعجم.

١١٨ - فهرس كتابي البداية والنهاية، ونهاية البداية لابن كثير، وضعه محمد الأشقر.

١١٩ - فهرس أحاديث تهذيب التهذيب لابن حجر العسقلاني، وضعه ناشر الكتاب في جزء مستقل ملحق بالكتاب، ورتبه على حروف المعجم، ط. بيروت.

١٢٠ - فهرس أحاديث طبقات المفسرين للداودي، وضعه محقق الكتاب علي محمد عمر بآخره، ورتبه على حروف المعجم.

١٢١ - نيل الغاية في ترتيب أحاديث وآثار أحاديث نصب الراية، جمع وترتيب أبي عبد اللّٰه طالب بن محمود.

١٢٢ - ترتيب أحاديث وآثار التلخيص الحبير لابن حجر العسقلاني، إعداد عبد الرحمن دمشقية.

١٢٣ - الدليل في ترتيب أحاديث وآثار إرواء الغليل، إعداد أبي عبد اللّٰه طالب ابن محمود.

١٢٤ - فهرس إرواء الغليل للألباني، إعداد قسم التصحيح في المكتب الإسلامي، وإشراف زهير الشاويش.

١٢٥ - فهرس أحاديث مسائل الإمام أحمد بن حنبل لابن هانئ النيسابوري، وضعه محقق الكتاب زهير الشاويش في آخره، ورتبه على حروف المعجم.

١٢٦ - فهرس مسائل الإمام أحمد لابنه عبد اللّٰه، وضعه محقق الكتاب زهير الشاويش في آخره، ورتبه على حروف المعجم.

١٢٧ - فهرس أحاديث اختلاف العلماء لمحمد بن نصر المروزي، وضعه محقق الكتاب صبحي السامرائي في آخره، ورتبه على حروف المعجم.

١٢٨ - فهرس أحاديث الإجماع لأبي بكر بن المنذر، وضعه محقق الكتاب أبو حماد صغير أحمد بن محمد حنيف في آخره، ورتبه على حروف المعجم.

١٢٩ - فهرس أحاديث حلية الفقهاء لأحمد بن فارس، وضعه محقق الكتاب الدكتور / عبد اللّٰه بن عبد المحسن التركي بآخر الكتاب، ورتبه على حروف الكتاب.

١٣٠ - فهرس أحاديث المهذب في الفقه الشافعي للشيرازي، وضعه المحقق سمير طه المجذوب في آخر الكتاب، ورتبه على حروف المعجم.

١٣١ - فهرس أحاديث تخريج أحاديث اللمع في أصول الفقه للشيرازي، والتخريج للغماري، وضعه محقق الكتاب يوسف المرعشلي في آخره، ورتبه على حروف المعجم، ورتب الآثار على مسانيد الصحابة.

١٣٢ - فهرس أحاديث المبسوط للسرخسي الحنفي، وضعه خليل الميس في جزء مستقل ملحق بالكتاب، ورتب فيه أحاديث كل جزء على حدة على حروف المعجم.

١٣٣ - فهرس أحاديث المنخول من تعليقات الأصول للغزالي، وضعه محققه محمد حسن هيتو بآخر الكتاب ورتبه على حروف المعجم.

١٣٤ - فهرس أحاديث فتاوى ابن الصلاح، وضعه محققه عبد المعطي قلعجي بآخر الكتاب، ورتبه على حروف المعجم.

١٣٥ - فهرس أحاديث تخريج الفروع على الأصول للزنجاني، وضعه محققه محمد أديب صالح بآخر الكتاب، ورتبه على حروف المعجم.

١٣٦ - فهرس أحاديث اللُباب في الجمع بين السنة والكتاب للمنجبي، وضعه محقق الكتاب الدكتور / محمد فضل عبد العزيز المراد بآخره.

١٣٧ - فهرس أحاديث المغني في أصول الفقه لجلال الدين عمر بن محمد الحبازي، وضعه محقق الكتاب محمد مظهر بغا في آخر الكتاب، ورتبه على حروف المعجم.

١٣٨ - فهرس أحاديث الحسبة في الإسلام لتقي الدين ابن تيمية، وضعه محققه سيد ابن محمد بن أبي سعدة بآخر الكتاب، ورتبه على حروف المعجم.

١٣٩ - فهرس أحاديث تلقيح الفهوم في تنقيح صيغ العموم لابن كيكلدي العلائي، وضعه محققه عبد اللَّه بن محمد آل الشيخ في آخر الكتاب، ورتبه على حروف المعجم.

١٤٠ - فهرس أحاديث التمهيد في تخريج الفروع على الأصول للإسنوي، وضعه محققه محمد حسن هيتو بآخر الكتاب، ورتبه على حروف المعجم.

١٤١ - فهرس أحاديث المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل لابن بدران، وضعه محققه الدكتور / عبد اللَّه عبد المحسن التركي.

١٤٢ - فهرس أحاديث الهداية بتخريج أحاديث البداية - بداية المجتهد لابن رشد - والهداية لأحمد بن محمد الصديقي الغماري، وضعه محققو الكتاب يوسف المرعشلي، وعدنان شلاق، ومحمد سليم سمارة، وعلي الطويل، وعلي البقاعي بآخره، ورتبوه على حروف المعجم.

١٤٣ - فهرس أحاديث الأشربة للإمام أحمد بن حنبل، وضعه محقق الكتاب صبحي السامرائي بآخره، ورتب أحاديثه على حروف المعجم.

١٤٤ - فهرس أحاديث كتاب الزهد لابن المبارك، إعداد يوسف عبد الرحمن المرعشلي.

١٤٥ - البغية في ترتيب أحاديث الحلية، إعداد الشيخ عبد العزيز صديق الغماري.

١٤٦ - فهرس حلية الأولياء، إعداد أبي هاجر السعيد بن بسيوني زغلول.

١٤٧ - فهرس أحاديث القصاص والمذكرين لابن الجوزي، وضعه محققه محمد ابن لطفي الصباغ بآخره، ورتبه على حروف المعجم.

١٤٨ - فهرس أحاديث الميزان الكبرى للإمام الشعراني، وضعه محقق الكتاب الدكتور / عبد الرحمن عميرة في آخر الكتاب على حروف المعجم.

١٤٩ - فهرس تخريج إحياء علوم الدين، وضعه مستخرج الكتاب أبو عبد اللَّه محمود الحداد.

١٥٠ - إسعاف الملحِّين بترتيب أحاديث علوم الدين، رتَّبه محمود سعيد.

١٥١ - ترتيب أحاديث إحياء علوم الدين للغزالي، وضعه الشيخ عبد الفتاح أبو غدة.

١٥٢ - فهرس أحاديث كتاب الإيمان لأبي بكر بن أبي شيبة، وضعه محقق الكتاب الألباني، ورتبه على حروف المعجم.

١٥٣ - اللآلئ الأثرية في ترتيب أحاديث وآثار شرح العقيدة الطحاوية جمعه أبو عبد اللَّه طالب بن محمود.

١٥٤ - فهرس أحاديث خلق أفعال العباد والرد على الجهمية وأصحاب التعطيل للبخاري، طبع مؤسسة الرسالة في بيروت.

١٥٥ - فهرس أحاديث كتاب القدر لجعفر بن محمد الفريابي، وضعه محقق الكتاب جمال حمدي الذهبي في آخره، ورتبه على حروف المعجم.

١٥٦ - فهرس أحاديث تفسير أسماء اللَّه الحسنى لأبي إسحاق الزجاج، وضعه محقق الكتاب أحمد يوسف الدقاق في آخره، ورتبه على حروف المعجم.

١٥٧ - فهرس أحاديث الإبانة عن أصول الديانة للأشعري، وضعه محقق الكتاب عبد القادر الأرناؤوط، ورتب أحاديثه على حروف المعجم.

١٥٨ - فهرس أحاديث كتاب النزول وكتاب الصفات لأبي الحسن الدارقطني، وضعهما المحقق علي بن محمد بن ناصر الفقيهي.

١٥٩ - فهرس أحاديث الرد على الجهمية لابن منده، وضعه محقق الكتاب علي ابن محمد بن ناصر الفقيهي.

١٦٠ - فهرس أحاديث شعب الإيمان للبيهقي، وضعه محقق الكتاب عبد المعطي أمين قلعجي بآخره، ورتبه على حروف المعجم.

١٦١ - فهرس الأربعين في دلائل التوحيد لأبي إسماعيل الهروي، وضعه علي ابن محمد بن ناصر الفقيهي.

١٦٢ - فهرس أحاديث رسالة في الذبِّ عن أبي الحسن الأشعري لابن درباس، وضعه محقق الكتاب علي بن محمد بن ناصر الفقيهي.

١٦٣ - فهرس أحاديث تخريج أحاديث شرح المواقف في علم الكلام للسيوطي، وضعه محقق الكتاب يوسف عبد الرحمن المرعشلي في آخره، ورتبه على حروف المعجم.

١٦٤ - فهرس أحاديث التصريح بما تواتر في نزول المسيح لمحمد أنور شاه الكشميري، وضعه محقق الكتاب عبد الفتاح أبو غدة في آخره، ورتبه على حروف المعجم.

١٦٥ - فهرس أحاديث دلائل النبوة لأبي نعيم، وضعه يوسف المرعشلي، وموسى ترو، ورتباه على حروف المعجم ومسانيد الصحابة في جزءٍ مستقل.

١٦٦ - فهرس أحاديث همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي، وضعه محقق الكتاب عبد العال سالم مكرم في جزء مستقل بآخر الكتاب خصصه للفهارس، ورتبه على حروف المعجم.

١٦٧ - فهرس أحاديث كتاب سيبويه، وضعه عبد السلام محمد هارون محقق الكتاب ضمن مجموعة فهارس في جزء مستقل، ورتبه على حروف المعجم.

١٦٨ - فهرس أحاديث اشتقاق الأسماء للأصمعي، وضعه محققا الكتاب رمضان عبد التواب وصلاح الدين الهادي، ورتباه على حروف المعجم.

١٦٩ - فهرس أحاديث الكامل للمبرد (في الأدب)، وضعه محقق الكتاب محمد أبو الفضل إبراهيم في آخره، ورتبه على حروف المعجم.

١٧٠ - فهرس أحاديث العقد الفريد لابن عبد ربه الأندلسي، وضعه محققا الكتاب محمد فؤاد عبد الباقي ومحمد رشاد عبد المطلب بآخره، ورتباه على حروف المعجم.

١٧١ - فهرس أحاديث الجمل في النحو للزجاج، وضعه محقق الكتاب علي توفيق الحمد بآخره، ورتبه على حروف المعجم.

١٧٢ - فهرس أحاديث سر صناعة الإعراب لابن جني، وضعه محقق الكتاب حسن هويدي بآخره، ورتبه على حروف المعجم.

١٧٣ - فهرس أحاديث مجمل اللغة لابن فارس، وضعه محقق الكتاب زهير عبد المحسن سلطان بآخره، ورتبه على حروف المعجم.

١٧٤ - فهرس أحاديث فصل المقال في شرح كتاب الأمثال لأبي عبيد البكري، وضعه محققا الكتاب إحسان عباس وعبد المجيد عابدين بآخره، ورتباه على حروف المعجم.

١٧٥ - فهرس أحاديث رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي، وضعه محقق الكتاب أحمد محمد الخراط بآخره، ورتبه على حروف المعجم.

١٧٦ - معجم الحديث في لسان العرب لابن منظور، وضعه خليل عمايرة وأحمد أبو الهيجا في جزء مستقل، وضمن مجموعة كبيرة من الفهارس خاصة بالكتاب.

١٧٧ - فهرس أحاديث الإفادات والإنشادات لأبي إسحاق الشاطبي، وضعه محقق الكتاب أبو الأجفان في آخره، ورتبه على حروف المعجم.

١٧٨ - فهرس أحاديث تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للدماميني، وضعه محمد ابن عبد الرحمن بن محمد المفدي بآخر الكتاب، ورتبه على حروف المعجم.

١٧٩ - فهرس أحاديث برنامج الوادي آش، وضعه محققه محمد محفوظ بآخر الكتاب، ورتبه على حروف المعجم.

١٨٠ - فهرس أحاديث البرصان والعرجان والعميان والحولان للجاحظ، وضعه المحقق محمد مرسي الخولي بآخر الكتاب.

١٨١ - المنهج الأسعد في ترتيب أحاديث مسند الإمام أحمد معه الفتح الرباني للساعاتي وشرح الحافظ أحمد شاكر، أعده عبد اللَّه ناصر عبد الرشيد رحماني.

١٨٢ - فهارس دلائل النبوة للحافظ قوام السنة إسماعيل بن محمد بن الفضل التيمي الأصبهاني، أعده أبو عبد اللَّه محمود الحداد، وأم عبد اللَّه بنت محروس العسلي.

١٨٣ - فهرس أحاديث كتاب المجروحين لابن حبان، إعداد طالبة علم وإشراف خالد العنبري.

١٨٤ - فهرس أحاديث وآثار كتاب السنة لابن أبي عاصم، صنعه عبد الرحمن دمشقية.

١٨٥ - فهارس كتاب جامع البيان، وكتاب التاريخ، وكتاب المنتخب؛ وجميعها للإمام الطبري، إعداد حسن أبو هنية.

١٨٦ - إتحاف الخلان بمعارف معجم البلدان، وهي جملة فهارس تضم فهرسًا للأحاديث، أعده محمد العمري.

١٨٧ - فهارس تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، أعده محمد عبد القادر عطا.

١٨٨ - فهارس الجرح والتعديل، وبه فهرس للأحاديث والآثار ضمن سبعة فهارس.

١٨٩ - فهارس كتاب الترغيب والترهيب، أعده عدنان عرعور.

١٩٠ - فهرس أحاديث الكتاب المصنف لابن أبي شيبة، أشرف عليه سمير طه المجذوب.

١٩١ - فهارس جامع الأصول، أعده رياض عبد اللَّه عبد الهادي.

١٩٢ - الجامع المفهرس لألفاظ الأحاديث النبوية التي خرجها الألباني، أعده سليم الهلالي.

١٩٣ - فهرس أحاديث الدر المنثور، وضعه عمر بن غرامة العمروي.

وبهذا نستطيع أن نقول: إنه قلما نجد كتابًا من كتب التراث امتدت إليه يد عالم أو باحث لتحقيقه ونشره إلا وقد حظي بهذا النوع من الفهرسة، حتى حق لنا أن نقول في أول البحث: إن هذا العصر عصر الفهرسة لكتب السنة أو كتب التراث عمومًا.

ويؤخذ على هذا النوع من التصنيف أنه يهتم بترتيب الأحاديث القولية دون غيرها لصعوبة ترتيب الفعلية على حروف الهجاء.

* * *
* *
*

الحالة الثانية

وهي تخريج الحديث عن طريق
معرفة الراوي الأعلى للحديث

والكتب التي يستعان بها كتب صنفت الأحاديث حسب رواتها. فتذكر تحت اسم كل راوٍ - صحابي أو من دونه - الحديث أو طرفه الذي يدل على بقيته، **ويسمى هذا النوع بكتب الأطراف.**

قال الكتاني معرِّفًا بهذه الكتب:

كتب الأطراف؛ وهي التي يقتصر فيها على ذكر طرف الحديث الدال على بقيته مع الجمع لأسانيده إما على سبيل الاستيعاب، أو على جهة التقيد بكتب مخصوصة [(١)].

ومن أشهر هذه الكتب:

١ - أطراف الصحيحين للحافظ أبي مسعود إبراهيم بن محمد الدمشقي ت سنة (٤٠١هـ).

٢ - أطراف الكتب الخمسة؛ وهي البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي، لأبي العباس أحمد بن ثابت الطرقي.

٣ - أطراف الكتب الستة؛ وهي البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه، لأبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي.

٤ - الكشاف في معرفة الأطراف للحافظ شمس الدين محمد بن علي بن الحسن ابن حمزة الدمشقي ت سنة (٧٦٠هـ).

٥ - الإشراف على معرفة الأطراف لابن عساكر، وبنفس الاسم كتاب آخر لسراج الدين أبي حفص عمر بن نور الدين الأنصاري المعروف بابن الملقن.

٦ - إتحاف المهرة بأطراف العشرة لابن حجر العسقلاني؛ والعشرة هي: الموطأ

---

(١) الرسالة المستطرفة (ص ١٢٥)، وشرح النخبة (ص ٧٨).
ومن خلال استعراض أسماء الكتب المؤلفة في الأطراف تجدها أنواعًا: فمنها ما ألف في أطراف كتاب واحد أو كتابين أو عدة كتب.

ومسند الشافعي ومسند أحمد والدارمي وصحيح ابن خزيمة ومنتقى ابن الجارود وصحيح ابن حبان ومستدرك الحاكم ومستخرج أبي عوانة وشرح معاني الآثار وسنن الدارقطني، وزاد العدد واحدًا لأن صحيح ابن خزيمة لم يوجد منه سوى قدر ربعه.

٧ - أطراف المسند المعتلي بأطراف المسند الحنبلي، وهي أطراف لأحاديث مسند أحمد بن حنبل لابن حجر أيضًا.

٨ - أطراف صحيح ابن حبان للعراقي.

٩ - تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف للحافظ جمال الدين المزي ت سنة (٧٤٢هـ).

١٠ - أطراف الكتب السبعة وهي: البخاري ومسلم والترمذي والنسائي وأبو داود وابن ماجة والموطأ، وهو المسمى بـ: ذخائر المواريث في الدلالة على مواضع الأحاديث للشيخ عبد الغني النابلسي ت (١١٤٣هـ).

١١ - الجمع بين الصحيحين للحافظ أبي بكر البرقاني (ت سنة ٤٢٥هـ)، وهو مرتب على مسانيد الصحابة.

١٢ - جامع المسانيد والسنن الهادي لأقوم سنن للحافظ ابن كثير (ت ٧٧٤هـ).

١٣ - المسند الجامع للدكتور بشار عواد وآخرين.

تعقيبات:

١ - يشترط فيمن يستخدم هذه الطريقة أن يكون قد عرف اسم الصحابي إن كان الحديث مرفوعًا، والتابعي إن كان الحديث موقوفًا.

٢ - يستعان في هذه الطريقة بكتب المسانيد [1] التي رتبها مؤلفوها على مسانيد الصحابة، وذكروا تحت كل صحابي الأحاديث التي رويت عنه بسند صاحب الكتاب، إلا أن هذه الكتب ليست جامعة ولا تحيل إلا على أحاديث ذلك الصحابي عن طريق إسناد المؤلف فقط كمسند الإمام أحمد، ومسند أبي داود الطيالسي وغيرهما.

---

(١) المسند في اصطلاح المحدثين: هو الكتاب الذي جمع فيه أحاديث كل صحابي على حدة من غير نظر إلى وحدة الموضوع، فحديث صلاة بجانب حديث زكاة بجانب حديث بيوع وهكذا. فإذا فرغ من حديث هذا الصحابي أخذ في حديث غيره حتى يتم الكتاب، وقد اختلف أصحاب هذه الطريقة في ترتيب الصحابة، فمنهم من يرتب على حسب الفضل بأن يبدأ بالعشرة المبشرين بالجنة ثم بمن بعدهم، كما فعل الإمام أحمد، ومنهم يرتب حسب القبائل وهكذا.

٣ - كما يمكن أن يستعان في هذه الطريقة بالكتب التي تسمى بمعاجم الشيوخ أو الصحابة، إلا أن الاستفادة منها تتوقف على معرفة اسم الشيخ الذي يخرج الحديث عن طريقه [١].

فوائد كتب الأطراف:

١ - جمع طرق الحديث الواحد في الموضع الواحد؛ فنعرف إن كان الحديث غريبًا أو عزيزًا أو مشهورًا أو متواترًا.

٢ - وعن طريق هذا الجمع نعرف اتصال السند من انقطاعه.

٣ - ونعرف من يكنى في بعض طرق الحديث أو يبهم من طرق أخرى.

٤ - الدلالة على المواضع التي خرج فيها العلماءُ الحديثَ مجموعة في مكان واحد مع معرفة الباب الذي أخرجوه فيه.

٥ - ضبط أسانيد الكتب المخرجة منها وحفظها من التحريف والتبديل، مثال ذلك عند الترمذي: عن زيد بن أسلم عن أبيه، فلو رجعت إلى نسخ الترمذي المطبوعة وجدتها بهذا الإسناد وهو خطأ، والصحيح أن الإسناد هكذا: عن عبد الرحمن بن زيد ابن أسلم عن أبيه، وقد عرف ذلك من كتب الأطراف لأن فيها حصر الأسانيد، فلو رجعت إلى التحفة لوجدت عبد الرحمن.

وسند زيد بن أسلم الذي ضبطته كتب الأطراف كالتالي:

(أ) في سنن الترمذي النسخة المطبوعة:

سفيان بن عيينة عن وكيع عن زيد بن أسلم عن أبيه، انظر جامع الترمذي (١٤٥/٤).

(ب) في كتب الأطراف - وخصوصًا التحفة - صحة السند هكذا:

سفيان بن عيينة عن وكيع عن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم عن أبيه، انظر تحفة الأشراف (٤٠٨/٣).

٦ - من أعظم فوائد كتب الأطراف معرفة مرويات كل صحابي في الكتب التي

---

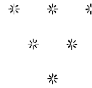
(١) والمعجم في اصطلاح المحدثين: الكتاب الذي تذكر فيه الأحاديث مرتبة على الصحابة أو الشيوخ أو البلدان أو غير ذلك، والغالب أن يكونوا مرتبين على حرف الهجاء مثل: معجم الطبراني الكبير في أسماء الصحابة، ومعجمه الأوسط في شيوخه.

اعتمد عليها صاحب كتاب الأطراف [(١)].

ما يؤخذ على هذا النوع من التأليف:

١ - أنه لا تتسنى الاستفادة من هذه الكتب إلا لمن عرف اسم الصحابي الذي روى الحديث أو من أرسله إذا كان الحديث مرسلًا، حتى يتمكن من الوصول للحديث، وهذا صعب؛ إذ الغالب أن الإنسان يعرف الحديث ولا يعرف راويه.

٢ - قد يذكر في هذه الكتب طرف من الحديث ولا يدل على بقيته؛ فتقرأ الطرف الموجود ولا تستطيع أن تعرف المقصود به، كأن يقول مثلًا: حديث عائشة في الركعتين.



---

(١) انظر تحفة الأشراف (١/ ٢١، ٢٢) بتصرف.

(١)

تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف

مؤلفه:

هو الحافظ جمال الدين أبو الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المزي، المتوفى سنة (٧٤٢هـ).

منهجه في الكتاب:

جمع الحافظ المزي في الكتاب أطراف الكتب الستة وألحق بها بعضًا من الكتب الأخرى.

أما الكتب الستة فمعلوم أنها: البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه.

وأما الكتب الملحقة [١] فهي:

١ - مقدمة [٢] صحيح مسلم.

٢ - كتاب المراسيل لأبي داود.

٣ - كتاب العلل للترمذي.

٤ - كتاب الشمائل للترمذي.

٥ - كتاب عمل اليوم والليلة للنسائي.

- ما المقصود بسنن النسائي:

من المعلوم أن النسائي له السنن الكبرى والصغرى، وقد قيل: إن أمير الرملة سأله هل كل ما في السنن صحيح؟ قال: لا، فطلب منه أن يجرد الصحيح فجرده في السنن الصغرى، وسماها « المجتبى » أو « المجتنى » [٣].

وكانت الكبرى إلى زمن قريب في حكم المفقودة، فكان معظم من يخرج من السنن أو يعزو إليها يقصد الصغرى إلا المزي فإنه خرج منهما معًا، ولكن هل يمكن أن نُفرِّق بينهما في تخريج المزي عنهما؟

---

(١) وكانت هذه لواحق بالكتب الستة لأن مؤلفيها من أصحاب الكتب الستة.

(٢) عد المزي مقدمة صحيح مسلم من اللواحق؛ لأن مسلمًا أخرج فيها أحاديث ليست على شرطه في الصحيح.

(٣) القول بأن الصغرى كل ما فيها صحيح، والكبرى فيها الصحيح والحسن والضعيف غير مسلم.

الجواب: نعم، بما يأتي:

١ - هناك كتب وأبواب موجودة في الكبرى وليست في الصغرى؛ مثل كتاب العلم وعمل اليوم والليلة، فإذا قال المزي: أخرجه النسائي في مثل هذه الكتب فمقصوده الكبرى؛ وذلك لأن هذه ليست موجودة في الصغرى.

٢ - هناك أبواب في الصغرى مختصرة، وموسعة في الكبرى؛ مثل كتاب عشرة النساء، ففي مثل هذه الحالة نرجع إلى الصغرى فإن لم نجده فيها فهو في الكبرى الموسعة [١].

ويلاحظ على المزي أنه جعل عمل اليوم والليلة للنسائي ملحقًا من الملحقات الخمس مع أنه موجود في الكبرى في باب مستقل بهذا العنوان.

ويتلخص منهج المزي في التحفة فيما يأتي:

رتب كتابه هذا على أسماء الصحابة الذين رووا الأحاديث التي اشتمل عليها الكتاب، يبدأ بترجمة من كان أول اسمه همزة مع ملاحظة الحرف الثاني منه وهكذا كترتيب المعاجم، فكان أول مسند في الكتاب مسند أبيض بن حمال.

ويذكر المراسيل - أيضًا - مرتبة على من أرسلها مع ترتيبهم على حروف الهجاء.

ويبدأ المصنف في ذكر أحاديث كل ترجمة بما كثر عدد مخرجيه من أصحاب الكتب أولًا، ثم ما يليها في الكثرة وهكذا.

فما رواه الستة يقدم على ما رواه الخمسة، وهكذا ما رواه البخاري يقدم على ما رواه مسلم، وهكذا، وهو عند ذكره للحديث يذكر طرفًا منه يدل على بقيته أو مضمونه ثم يقول - غالبًا - الحديث، ثم يذكر مخرجيه بالرموز، ثم يذكر اسم الكتاب وسنده بتمامه منتهيًا إلى عنوان باسمه من قبل.

ورمز الكتاب هي:

(**خ**) للبخاري.

(**خت**) له تعليقًا.

(**م**) لمسلم.

(**د**) لأبي داود.

---

(١) انظر الفصل الرابع من مقدمة محقق عمل اليوم والليلة للنسائي وهو للدكتور فاروق حمادة (ص ٦٩ - ٧٨).

(**مد**) له في المراسيل.

(**ت**) للترمذي.

(**تم**) له في الشمائل.

(**س**) للنسائي.

(**سي**) له في عمل اليوم والليلة.

(**ق**) لابن ماجه.

وقد زاد المؤلف رمزين آخرين؛ وهما (**ك**) و (ز).

ويقصد بالأول ما استدركه المزي على من سبقه ممن كتب في الأطراف؛ كأبي مسعود الدمشقي في أطراف الصحيحين، وابن عساكر في أطراف السنن الأربع.

وأما (ز) فيقصد به ما زاده المؤلف من الكلام على الأحاديث:

فكأن الكاف والزاي لا يعني بهما أنهما رمزان لكتب أخرى فتنبه، وقد يرمز بحرف (ع) ويقصد به (رواه الجماعة) [1].

وبالجملة فقد جمع المصنف جميع أحاديث الكتب الستة - ما أسند منها وما أرسل - فبلغ عددها (١٩٥٩٥) بالمكررات، وجملة مسانيدها (١٣٩٥) مسندًا، منها (٩٩٥) منسوبة إلى الصحابة رجالًا ونساءً، والباقي مراسيل وعددها (٤٠٠) منسوبة إلى أئمة التابعين ومن بعدهم، وكلها على حروف المعجم.

وللمصنف تقسيم بديع للمكثرين من الصحابة؛ وهو أنه يقسم مروياتهم على تراجم جميع من يروي عنهم من التابعين وبعض الصحابة.

وقد يقسم أحاديث التابعي إذا كثرت على تراجم من روى عنه من أتباع التابعين.

والكتاب قد جاء محققًا في ثلاثة عشر مجلدًا، حققه الأستاذ عبد الصمد شرف الدين وألحق به المجلد الرابع عشر مِن صُنعه، وسماه الكشاف؛ وهو عبارة عن مجموعة فهارس الكتب والأبواب للأمهات الست، رتبها لمراجعة أحاديث أطراف الكتاب.

---

(١) التحفة (١/٦)، ومما زاده أيضًا صاحب التحفة أنه وصل الأحاديث المعلقة الواردة في البخاري؛ فمثلًا يقول: حديث كذا وصله أحمد في مسنده.

قال مصنف الكشاف: (وقد التزمنا في طبعتنا لكتاب تحفة الأشراف وضع أرقام الأبواب والأحاديث بجانب كل حديث ذكره المزي محصورة بين قوسين؛ فيجد القارئ تلك الأرقام مطابقة لما في هذا الكشاف من أرقام كل باب من الأبواب) (١).

وفائدة هذا الكشاف مهمة جدًا لمن أراد التخريج عن طريق التحفة؛ وذلك لأن صاحب التحفة يُحيلُك على اسم الكتاب ورقم الباب، والكشاف يذكر اسم الباب.

ومعرفة اسم الباب مهمة أيضًا؛ وذلك لاختلاف الطبعات فإنه قد يؤدي إلى تغيير الأرقام، أما أسماء الأبواب فلا تتغير ولا تتبدل.

يضاف إلى ذلك أن الفهارس موجودة مع كل كتاب من كتب السنة لكن وضعها في كتاب مستقل يسهل على القارئ الاستفادة منها.

زيادة على ذلك فإنه قد فهرس للسنن الكبرى التي لا زالت مخطوطة، فالإحالة إليها جعلها في صورة الواقع الموجود (٢).

خواص كتابه تحفة الأشراف:

١ - أنه يحدد موضع الحديث ويذكر إسناده ابتداء من شيخ المصنف الذي أخرج منه الكتاب وحتى راويه الأعلى - الصحابي أو من دونه - وإذا كان هناك التقاء في رجال الإسناد عن بعض الشيوخ بيّنه وأشار إليه، **ومثال ذلك:**

أن يقول عقب حديث ما.

(**د**) عن مسدد، (**ت**) عن يحيى بن إبراهيم، (**ق**) عن أبي بكر بن أبي شيبة، ثلاثتهم عن إبراهيم.

ومعنى ذلك:

أخرجه أبو داود عن مسدد.
والترمذي عن يحيى بن إبراهيم. ـــ وهؤلاء عن إبراهيم
وابن ماجه عن أبي بكر بن أبي شيبة.

هذه حلقة واحدة.

---

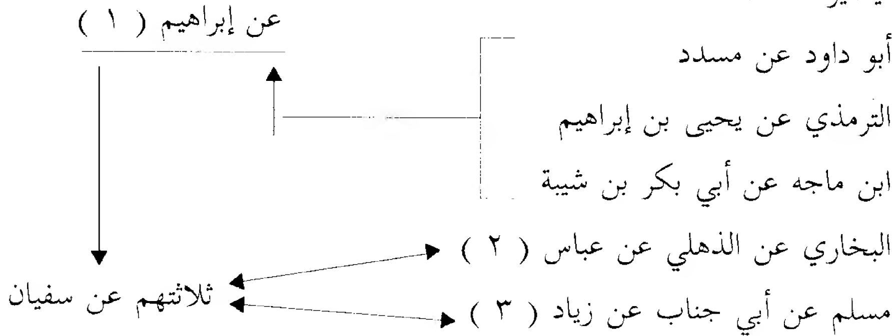
(١) مقدمة محقق التحفة (ص ١٢ - ١٤ - ١٧) وانظر أيضًا مقدمة الكشاف (ص ٦).
(٢) كان ذلك قبل أن تطبع السنن الكبرى، وقد طبعت بعد بحمد الله تعالى.

وأحيانًا يكون الاشتراك في حلقتين؛ **ومثال ذلك:**

(خ) عن الذهلي عن عباس، (م) أبو جناب عن زياد ثلاثتهم عن سفيان.

ويقصد بالثلاثة: عباس وزياد وإبراهيم.

فيصير هكذا:



٢ - تختلف الطبعات التي اعتمد عليها صاحب التحفة عن الطبعات التي بأيدينا الآن فيجب التفطن لذلك، **فعلى سبيل المثال:**

يحيل المزي إلى البخاري في كتاب المحاربين، مع أنه لايوجد في الطبعات التي بين أيدينا كتاب بهذا الاسم وإنما يسمى كتاب المرتدين.

أو يحيل إلى كتاب المرضى، ولا يوجد كتاب بهذا الاسم في البخاري إنما هو كتاب الطب وهكذا.

ويحيل إلى مسلم في كتاب الأدب؛ فنجده في الطبعات التي بين أيدينا الآداب - بالمد.

٣ - حينما يشير إلى النسائي لا بد من التأكد هل هو في الصغرى أم الكبرى؛ فنرجع إلى الصغرى أولًا فإن لم نجده رجعنا إلى الكبرى.

٤ - قد يجمع عدة كتب تحت كتاب واحد، وفي الطبعات التي بين أيدينا مقسمة إلى أكثر من كتاب مثل: كتاب الصلاة عند البخاري فإنه في الطبعات التي بين أيدينا قد قسم إلى: الصلاة - الآذان - التهجد - المواقيت... إلخ.

٥ - أحيانًا يشتهر الراوي بلقبه أكثر من اسمه أو لتعدد أسمائه واختلاف العلماء فيه فيخرج من ذلك الخلاف بالتنصيص على اللقب؛ **ومثاله:**

(آبي اللحم) فإنه ذكره بلقبه ووضعه مكان اسمه لاختلافهم فيه: هل هو خلف أو عبد اللَّه أو الحويرث أو غير ذلك.

فوضعه في حرف الهمزة تبعًا لما اشتهر به من اللقب؛ لأنه لم يجعل للألقاب بابًا مغنيًا [(١)].

٦ - حتى إذا اتفق إخراج الحديث عند أصحاب الكتب الستة رمز له (ع) ويعني بها الجماعة، مع أن هذا الرمز قد يختلف عن وجوده في كتب أخرى:

فابن تيمية مثلًا: يقصد بالجماعة الكتب الستة مع المسند.

وابن الأثير يقصد الكتب الستة مخرجًا ابن ماجه وواضعًا مالكًا موضعه، والسيوطي يرمز بهذا الرمز إلى أبي يعلى، فوجب التنبيه لذلك.

كيفية التخريج عن طريق الكتاب ومثاله:

عرفت أنه للاستفادة من هذا الكتاب لا بد من معرفة من روى الحديث؛ فإن كان صحابيًا فإننا نبحث عن الحديث المراد تخريجه تحت اسمه.

وإن كان الحديث مرسلًا فإننا نبحث عنه في قسم المراسيل في آخر الجزء الحادي عشر.

وإن كان من روى الحديث من النساء فنبحث عنه في موضعه من الجزء الحادي عشر أيضًا.

أما أصحاب الكني فهم من الجزء التاسع إلى الجزء الحادي عشر.

والمبهمون من الرجال في الجزء الحادي عشر بعد الكنى من الرجال وقبل النساء ثم الجزء الثاني عشر والثالث عشر والثالث عشر في النساء، وبآخر الثالث عشر الكنى من النساء ثم المبهمات منهن ثم المراسيل للرجال والنساء.

مثال:

حديث أنس بن مالك: « مر النبي ﷺ بثمره فقال: **لولا أن تكون من الصدقة لأكلتها** ».

الحديث في مسند أنس بن مالك برقم (٩٢٣) من رواية طلحة بن مصرف اليامي أبي عبد اللَّه الكوفي عن أنس.

---

(١) ولقب بهذا اللقب لأنه كان لا يأكل ما ذبح على الأصنام، وليس له في كتب السنة إلا حديث واحد في الاستسقاء، انظر التهذيب (١٨٨/١)، تحفة الأشراف (٩/١).

- **قال المزي عقبه:**

(خ) في البيوع (٤) عن قبيصة بن عقبة - وفي المظالم (لا بل في اللقطة (٦)) عن محمد بن يوسف كلاهما عن سفيان عن منصور عنه به وقال في الحج [1]: (لا بل في اللقطة (٦) تعليقًا): وقال يحيى: أنا سفيان حدثني منصور قال: وقال زائدة عن منصور عن طلحة: ثنا أنس.

(م) في الزكاة (٥١: ٥) عن يحيى.

- **وقال في النكت الظراف:**

حديث مر النبي ﷺ بثمرة... الحديث (خ)... وفي المظالم. قلت: صوابه في اللقطة ثم قال: وقال في الحج وقال يحيى: أنا سفيان قلت: إنما قال ذلك في اللقطة أيضًا.

- **وفي الحاشية قال:**

١ - حاشية « ك » هذا المكان في اللقطة ولم أره في الحج - أعني الذي أوله: وقال أنا سفيان... إلخ إنما رأيته في اللقطة [2].

- **ومعنى ما تقدم:**

قال المزي: أخرجه البخاري في كتاب البيوع باب رقم (٤) وبالرجوع إلى كتاب الكشاف نجد الباب رقم (١٤) هو باب: ما يتنزه من الشبهات عن قبيصة بن عقبة.

فيكون رواه البخاري في كتاب البيوع باب ما يتنزه من الشبهات، عن قبيصة بن عقبة.

وفي المظالم: استدرك عليه أنه ليس في المظالم بل في اللقطة باب (٦) وبالاستعانة بالكشاف نجد الباب رقم (٦) هو باب: إذا وجد ثمرة في الطريق.

إذن وفي البخاري كتاب اللقطة، باب: إذا وجد تمرة في الطريق.

وقد جمع بين الإسنادين؛ فكلًا من قبيصة ومحمد بن يوسف رويا الحديث عن سفيان.

وقال في الحج: استدرك عليه بأنه ليس فيه، بل في اللقطة أيضًا في نفس الباب رقم (٦) من تعليقات البخاري.

ثم يتحدث عن اختلاف الإسناد في أداة الرواية؛ فيحيى يقول: أنا سفيان حدثني منصور، وزائدة يقول: عن منصور ثنا أنس، وبمقارنة ذلك بما جاء في النكت الظراف

(١، ٢) تحفة الأشراف (١/٢٤٣).

(حاشية) فإنه وجد رمز (ك) الذي يفيد الاستدراك المشار إليه سابقًا.

- **ثم يقول المزي:**

(م) في الزكاة (٥١: ٥) عن يحيى.

ومعناه: مسلم في كتاب الزكاة (٥١) وبالاستعانة بالكشاف نجد الباب رقم (٥١) هو باب تحريم الزكاة على رسول الله ﷺ وعلى آله، وهم بنو هاشم وبنو المطلب دون غيرهم، وأما الرقم (٥) فهو رقم الحديث عند مسلم في هذا الباب.

وقد رواه مسلم عن يحيى.

- **ثم يستدرك ابن حجر في النكت الظراف فيقول:**

(خ) في المظالم، قلت: صوابه في اللقطة، ثم قال: وقال في الحج: وقال يحيى: أنا سفيان، قلت: إنما قال ذلك في اللقطة أيضًا.

وبهذا يستفاد بتصحيح أوهام المزي بما استدرك عليه في كتاب النكت وهو هامش التحفة [1].

مميزات كتاب التحفة:

منها:

١ - إنه فهرس دقيق لأحاديث الكتب الستة وما يجري مجراها.

٢ - نستطيع عن طريقه جمع أحاديث كل راوٍ في تلك الكتب.

٣ - أشار إلى لطائف في الإسناد ذات أهمية.

٤ - عن طريق الكتاب يمكن تتبع الأحاديث التي بها مجاهيل أو المراسيل وغيرها.

ومن عيوبه:

١ - أنه لا يمكن الاستفادة به إلا لمن يعرف اسم الراوي الأعلى.

٢ - عدم ذكره للحديث كاملًا، وقد يكون ما ذكره من طرف الحديث ما لا يشير إلى بقيته فيتحير الدارس في المراد منه.

---

(١) وهذه هي الطريقة الأولى للتخريج، وعليك بعد ذلك أن ترجع إلى كلٍّ من البخاري ومسلم لتستخرج الحديث منهما فيما أشار إليه من مواضع وأبواب.

٣ - أبدل بعض صيغ الأداء مما يغير الصنعة الحديثية، خاصة فيما يتصل بالمراسيل والتدليس.

المؤلفات على التحفة:

١ - الإطراف بأوهام الأطراف للحافظ ولي الدين أحمد بن عبد الرحيم العراقي، المتوفى سنة (٨٢٦هـ).

موضوع الكتاب: وقف الحافظ العراقي على بعض الأوهام التي في كتاب تحفة الأشراف فتتبعها، ثم جمعها ابنه الحافظ ولي الدين وأودعها في كتاب ضم إليها ما عند العلامة مغلطاي وسمى الكتاب « الإطراف بأوهام الأطراف ».

قال المصنف في مقدمة الكتاب: « إن كتاب الأطراف للحافظ جمال الدين المزي رَحِمَهُ اللهُ كتاب كثرت فائدته وعادت على سائر أهل العلم عائدته، فأي علم لهم جمع، وأي كد عنهم رفع، ولم أزل عند التصنيف له مراجعًا، ولما ينقله عن الكتب الستة راجعًا، فعثرت له على مراجع وَهَمَ فيها، وأخرى أهمل ذكرها فيفقدها مقتفيها، وكثير من تلك المواضع من تثبُّت والدي وحواشيه، نبتدر ما نبتدئه ونثنيه، فجمعت تلك المواضع تسهيلًا على المطالع... ثم وقفت على مصنف في ذلك للإمام « مغلطاي » فتتبعت فيما ذكر وضممت إلى ما عندي ما طابق فيه الخبرُ الخبرَ، وما وهم فيه نبهت عليه (١).

وقد تبع المصنف في ترتيبه لهذا الكتاب نفس طريقة كتاب الأطراف فلتراجع هناك.

٢ - النكت الظراف على الأطراف:

مؤلفه الحافظ ابن حجر العسقلاني، استدرك فيه على الأوهام التي وردت في كتاب المزي، وقد طبع هذا الكتاب مع التحفة في أسفل الصفحات.

قال ابن حجر في مقدمة « النكت الظراف » - بعد ثنائه على التحفة وصاحبها -: (وكنت ممن مارسه ودارسه، فوقفت في أثناء العمل على أوهام يسيرة، فكنت أكتبها في طرر عندي تارة، وفي هوامش النسخة أخرى، ثم وقفت على جزءٍ جمعه العلامة مغلطاي في ذلك فيه أوهام منه، ثم وجدت جملة من الأحاديث أغفلها من كتاب

---

(١) الإطراف بأوهام الأطراف للحافظ ولي الدين العراقي أحمد بن عبد الرحيم (ص ٣٢)، تحقيق كمال يوسف الحوت.

النسائي رواية ابن الأحمر وغيره، وكذلك من تعاليق البخاري، ثم وقفت على جزء لطيف بخط المصنف تتبع فيه أشياء من كتاب النسائي رواية ابن الأحمر وسماه « لحق الأطراف ».

ثم رأيتها بخطه في هوامش نسخة تلميذه الحافظ عماد الدين بن كثير بدمشق، ونقلت كثيرًا من هوامش نسخة شيخي حافظ العصر أبي الفضل « زين الدين العراقي ».

ثم وقع لي جزء لطيف بخط الإمام القاضي ولي الدين « أبي زرعة العراقي ابن شيخنا المذكور » جمع فيه بين حواشي والده وبين جزء مغلطاي وأضاف إليه من عمله هو شيئًا يسيرًا، وأكثر فيه من التنبيه على أوهام « مغلطاي »، فذاكرته بالجزء الذي جمعه المزي، ووقفته عليه فألحق ما فيه في هوامش نسخته بخطه.

فسألني الآن جماعة من الإخوان خصوصًا المغاربة في جمع ذلك فجمعته كله على ترتيب الأصل ليستفاد، وأكثر ذلك ما هو من عملي وتنقيبي، ولا أدعي العصمة ولا الاستيعاب مع أن حجمه أضعاف حجم كتاب العراقي، ومع ذلك فكتابه يكون قدر العشر من كتابي هذا والله المستعان، مع أنني لم أتشاغل فيه لمغلطاي غالبًا بل اقتصرت على ما لا اعتراض فيه ولا تعقب) [1].

٣ - الكشاف عن أبواب مراجع تحفة الأشراف، تأليف عبد الصمد شرف الدين محقق التحفة، وقد سبقت الإشارة إليه والكلام عليه مع التحفة.

* * *
* *
*

(١) النكت الظراف على هامش التحفة (٤/١ - ٦).

(٢)

ذخائر المواريث

في الدلالة على مواضع الأحاديث

مؤلفه:

العلامة الشيخ عبد الغني إسماعيل النابلسي الحنفي الدمشقي، المتوفى سنة (١١٤٣هـ).

أراد الشيخ عبد الغني النابلسي أن يؤلف كتابًا لأطراف الكتب الستة، وأضاف إليها موطأ الإمام مالك لما رأى من أن المغاربة يقدمون الموطأ على غيره بل جعلوه في مرتبة تلي الصحيحين، فضمه إلى الكتب الستة **وتلك رموزه:**

١ - صحيح البخاري (خ).

٢ - صحيح مسلم (م).

٣ - سنن الترمذي (ت).

٤ - سنن أبي داود (د).

٥ - سنن النسائي (س).

٦ - سنن ابن ماجه (٥).

٧ - موطأ مالك (ط).

ونلاحظ الفرق بينه وبين تحفة الأشراف فيما يأتي:

١ - أنه رمز لابن ماجه (٥) والتحفة رمز له (ق).

٢ - أن التحفة موضوعها الكتب الستة ولواحقها، كالمراسيل لأبي داود والشمائل للترمذي وغير ذلك، أما الذخائر فموضوعه الكتب السبعة فقط.

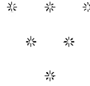
٣ - أن الذخائر اعتمد في سنن النسائي على الصغرى فقط، أما التحفة فقد خرج من الصغرى والكبرى.

٤ - أن الذخائر خرج من الموطأ، أما التحفة فلم يخرج منه شيئًا.

ترتيب الكتاب ومنهج صاحبه فيه:

رتب النابلسي كتابه على نسق ترتيب التحفة، إلا أنه ليس فيه اعتناء بالأسانيد الداخلية، فلم يهتم إلا بالراوي الأعلى للحديث ضامًا إليه شيخ المصنف؛ فيذكر اسم الراوي الأعلى عند بدء مسنده ويذكر شيخ المصنف عقب رواية الحديث، وهذه طريقة مختصرة جعلت الكتاب صغيرًا قليل الحجم، وأيضًا يسَّرت البحث والاستفادة من الكتاب.

هذا **ومميزات الكتاب وعيوبه** هي نفس المميزات والعيوب التي سبق ذكرها في كتاب تحفة الأشراف فليرجع إليها هناك.



(٣)

قسم الأفعال

من الجامع الكبير للسيوطي

سبق أن تكلمنا عن منهج السيوطي في قسم الأقوال من الجامع الكبير وأنه يصلح للتخريج به في الحالة الأولى، أما هذا القسم وهو قسم الأفعال أو ما اشتمل على قول وفعل أو سبب أو مراجعة أو نحو ذلك فيدخل في الحالة الثانية.

وقد رتب هذا القسم على مسانيد الصحابة، جمع فيه ما رواه كل صحابي تحت مسنده، وكذلك الأحاديث المرسلة رتبها على حسب من أرسلها من التابعين أو من دونهم على حروف المعجم أيضًا، وإليك ترتيب هذا القسم بالتفصيل:

١ - العشرة المبشرون بالجنة أولًا وهم: أبو بكر الصديق - عمر بن الخطاب - عثمان بن عفان - عليّ بن أبي طالب - سعد بن أبي وقاص - سعيد بن زيد - طلحة ابن عبيد اللَّه - الزبير بن العوام - عبد الرحمن بن عوف - أبو عبيدة بن الجراح.

٢ - رتب بقية الصحابة حسب حروف المعجم فذكر على الترتيب:

أ - من اشتهروا بأسمائهم من الرجال.

ب - من اشتهروا بكناهم من الرجال.

ج - المبهمون من الرجال.

د - من اشتهرن بأسمائهن من النساء.

هـ - من اشتهرن بكناهن من النساء.

و - المبهمات من النساء.

ز - الأحاديث المرسلة مرتبة على حسب من أرسلها، وهي على حروف المعجم أيضًا.

وقد سار في هذا القسم على الرموز التي سار عليها في قسم الأقوال فلتراجع هناك.

وإليك ما قاله السيوطي بشأن هذا القسم ومنهجه فيه عقب ما انتهى به من قسم الأقوال قال: لما انتهى قسم الأقوال من كتاب جمع الجوامع مرتبًا على حروف المعجم

في أول اللفظ النبوي، أتبعته ببقية الأحاديث الخارجة عن هذه الشريطة، وهي الفعلية المحضة، أو المشتملة على فعل أو قول أو سبب أو مراجعة، أو نحو ذلك ليكون الكتاب جامعًا لجميع ما هو مأخوذ من الأحاديث النبوية إن شاء اللَّه تعالى، وهذا القسم مرتب على مسانيد الصحابة باديًا بالعشرة ثم بالباقي على حروف المعجم في الأسماء ثم الكنى كذلك ثم المبهمات ثم النساء كذلك ثم بالمراسيل، وباللَّه التوفيق [١] .

* * *
* *
*

---

(١) جمع الجوامع (١/١٠٢١) النسخة المصورة عن مخطوطة دار الكتب المصرية، والتي قدم لها الدكتور الحسيني عبد المجيد هاشم، وأشرف عليها حسن عباس زكي وراجع هامش (ص ٤١) من الكتاب.

(٤)

جامع المسانيد والسنن

الهادي لأقوم سنن

التعريف بالمؤلف:

هو عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن الخطيب شهاب الدين أبي حفص عمر بن كثير ابن ضوء بن كثير بن درع الدمشقي القرشي الشافعي، المتوفى سنة أربع وسبعين وسبعمائة [١].

التعريف بالكتاب وموضوعه:

هو كتاب جمع فيه مؤلفه أحاديث كتب عشرة من مصادر السنة، مرتبًا إياها على المسانيد، وهي: الكتب الستة مضافًا إليها مسانيد أحمد بن حنبل، والبزار، وأبي يعلى، ومعجم الطبراني الكبير، وكان همُّه جمع ما في غير الكتب الستة من زيادات ليست فيها [٢].

منهج المؤلف في هذا الكتاب:

١ - رتَّب الحافظ ابن كثير جامعه على مسانيد الصحابة؛ فبدأ أولًا بمسانيد المقلِّين من الرواية، ثم بمسانيد المكثرين، ومسانيد الخلفاء الأربعة: أبي بكر، وعمر، وعثمان، وعلي ﷺ في آخر الكتاب.

٢ - راعى في ترتيب مسانيد الصحابة أن تكون مُرتبة على حروف الهجاء.

٣ - قدم لكل صحابي بترجمة اعتمد فيها على كتاب ابن الأثير الجزري « أسد الغابة في معرفة الصحابة »، بل إنه قام بتفريغه فيه.

٤ - يورد متن الحديث كاملًا، اللهم إلَّا المطولات جدًا فقد يشير إليها.

٥ - إذا كثرت الرواية عن الصحابي فإن ابن كثير يرتب التابعين الرواة عن الصحابي المكثر على حروف الهجاء؛ فمثلًا: في مسند الصحابي الجليل أنس بن مالك ﷺ يبدأ في سرد

---

(١) ترجمته في: طبقات الحفاظ للسيوطي (ص ٥٣٠)، شذرات الذهب (٣٩٧/٨)، إنباء الغمر (٣٩/١، ٤٠)، الدرر الكامنة (٣٧٣/١)، النجوم الزاهرة (٣٢/١٤).

(٢) مقدمة الكتاب (ص ٢٥٢)، وما بعدها، وينظر (١١/١).

مروياته برواية التابعي أبان بن ثعلب، ثم من اسمه إبراهيم من التابعين عن أنس ﷺ، ثم من اسمه أسعد، ثم من اسمه إسماعيل... وهكذا إلى أن ينتهي من التابعين الرواة عن أنس ﷺ.

٦ - هناك بعض المسانيد المفقودة من الكتاب، وقد أكملها المحقق عبد المعطي قلعجي، وفيها: إذا كان الصحابي مكثرًا من الرواية، وأكثر من الرواية عنه تابعي، فإنَّ المحقق يرتب الرواة أتباع التابعين الرواة عن التابعي المكثر عن الصحابي المكثر على حروف الهجاء.

٧ - إذا كان للصحابي أحاديث وردت في مسند الإمام أحمد فإنَّ ابن كثير يقابل أحاديثه على ما جاء في الكتب الستة، فإذا وجد لها مطابقًا في الكتب الستة فإنه يقول: أخرجه الجماعة ثم يورد طريق إسناد الجماعة مختصرًا، وإن وجد لها مطابقًا في البخاري ومسلم، فإنه يقول: (أخرجه الشيخان) وإن رواه البخاري فقط أو مسلم فقط فإنه يقول: (أخرجه البخاري عن شيخه فلان عن شيخه فلان... إلخ) وكذا مسلم، وإن أخرجه الترمذي، أو أبو داود، أو النسائي، أو ابن ماجه، فإنه يقول: (أخرجه الترمذي عن فلان عن فلان... إلخ) وكذا في بقية الأربعة.

٨ - إذا روى أحمد في مسنده أحاديث لهذا الصحابي، ليست في الكتب الستة، فإن المؤلف يشير إلى ذلك بقوله: (تفرد به فلان).

٩ - إذا روى الستة لهذا الصحابي، وليست في مسند أحمد، والكتب الستة، فإنه يذكرها بعد الأحاديث التي تفرد بها الإمام أحمد، مخرجًا إياها على ما أوضحت.

١٠ - بعد أن استوعب ابن كثير أحاديث مسند أحمد والكتب الستة عمد إلى أحاديث الطبراني في المعجم الكبير، والتي تفرد بها عن الكتب الستة، ومسند أحمد، وغالبًا ما يجعل لهذه الأحاديث ترتيبًا بأن يقول: (أحاديث أُخر من رواية التابعي عن الصحابي الأول: ثم يذكر الحديث، الثاني: ثم يذكر الحديث... وهكذا.

١١ - إذا انتهى من أحاديث الطبراني ذكر أحاديث البزار التي تفرد بها عن الكتب الستة، ومسند أحمد ومعجم الطبراني الكبير، فإن انتهى من أحاديث البزار ذكر أحاديث أبي يعلى، والتي تفرد بها عن الكتب الستة، ومسند أحمد، ومسند البزار، ومعجم الطبراني الكبير.

١٢ - إذا اشترك الطبراني والبزار وأبو يعلى في رواية حديث فإنَّ ابن كثير يشير إلى ذلك، وكذا إذا اشترك في الرواية اثنان منهم فقط.

١٣ - إذا كان الحديث قد تقدم أو سيأتي في مسند صحابي آخر فإنه يشير إلى ذلك.

١٤ - جَمَع المجاهيل من « أسد الغابة »، و « مسند أحمد »، و « تحفة الأشراف ».

١٥ - خرج ابن كثير بعض الأحاديث بقوله: (تفرد به)، ولم توجد في مسند أحمد الذي بين أيدينا [١].

١٦ - نادرًا ما ينقل ابن كثير من مصادر أخرى غير الذي التزم بها [٢].

١٧ - تعرض لبعض الأحاديث بالنقد عندما يكون في سند الحديث ضعف، أو في متنه نكارة يذكر متن الحديث كاملًا، إلا إذا كان الحديث طويلًا، فإنه يكتفي منه بما يميزه عن غيره من الأحاديث.

تنبيه: في تحقيق القول في القدر الذي لم يكمل من جامع المسانيد والسنن

جاء في آخر مسند النساء، قال ولد المصنف: رأيت بخط والدي - تغمده اللَّه برحمته وأسكنه فسيح جناته - ما صورته: (الحمد للَّه وسلام على عباده الذين اصطفى، يقول إسماعيل بن كثير - لهمه اللَّه رشده، وغفر له ولطف به: فرغت من هذا الكتاب في ليلة الأحد العاشرة من شهر ربيع الآخر سنة ثلاث وستين وسبعمائة هجرية، خارجًا عن مسانيد المكثرين مثل: أنس، وجابر، وسعد بن مالك، أبي سعيد الخدري، وعبد اللَّه ابن عباس، وعبد اللَّه بن عمر، وعبد اللَّه بن عمرو، وعبد اللَّه بن مسعود، وأبي هريرة، وعائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، وأرجو من اللَّه تيسير ذلك، وهو أخف مؤنة وأيسر مما تقدم [٣]).

ويقول تلميذ ابن كثير الحافظ شمس الدين ابن الجزري عن جامع المسانيد: (وأجهد نفسه كثيرًا، وتعب فيه تعبًا عظيمًا فجاء لا نظير له في العالم، وأكمله إلا بعض مسند أبي هريرة رضي الله عنه، فإنه مات قبل أن يكمله، فإنه عوجل بكف بصره، وقال لي - رحمه اللَّه

(١) مقدمة الكتاب (ص ٢٥٦)، ومثل المحقق بحديث رقم (٧٤٩٢) عن عمرو بن مرة، والحديث رقم (٧٦٩٧) عن فروة بن مسيك عن الصحابي، والحديث (٧٤٩١، ٧٤٩٢، ٧٤٩٣، ٧٤٩٥) قال ابن كثير في جميع ذلك: تفرد به على الرغم من عدم وجودها في المسند.

(٢) فأخذ من مسند الطيالسي (ح ٦٥٢٠)، ومن مستدرك الحاكم (ح ٣١٤٢). ذكر ذلك المحقق.

(٣) مقدمة جامع المسانيد (ص ٢٤٣).

تعالى -: لازلت أكتب فيه بالليل والسراج ينونص حتى ذهب بصري معه، ولعل اللَّه يقيض له من يكمله مع أنه سهل، فإنَّ معجم الطبراني الكبير لم يكن فيه شيء من مسند أبي هريرة ﷺ[١].

والذي يظهر لنا من خلال ما نقله عنه ولده، وما نقله عنه تلميذه ابن الجزري أنَّ ابن كثير أتم تصنيف الكتاب كله إلا بعض مسند أبي هريرة، فإنه حال دون إكماله ذهابُ بصره؛ حيث إنه أضير سنة سبع وستين وسبعمائة، وفي الوقت الذي يبدو لنا فيه أنَّ ابن كثير أتم كتابه إلا جزءًا من مسند أبي هريرة، يذكر لنا محقق الكتاب أنَّ هناك مسانيد أخرى ناقصة، وهي مسانيد الخلفاء الراشدين الأربعة مضافًا إليها: مسند جابر، ومسند عبد اللَّه بن عمرو بن العاص، ومسند عبد اللَّه بن عباس، ومسند أبي سعيد الخدري، ومسند أم المؤمنين عائشة ﷺ، وتكملة مسند أنس من رواية التابعي حميد إلى آخر المسند، وخمس وسبعون لوحة تشمل المجاهيل من عبد اللَّه بن كعب إلى آخر المجاهيل.

إذًا: كيف نوفق بين تصريح ابن كثير - فيما نقله عن ولده - بوجود نقص في الكتاب، وهي مسانيد المكثرين، وتصريحه بعد ذلك - فيما نقله عنه تلميذه ابن الجزري - بإكمال النقص إلا بعض مسند أبي هريرة، فإنه عوجل بكف بصره، كيف نوفق بين هذا، وبين وجوده كل هذا النقص في الكتاب؟!

حاول محقق الكتاب أن يخرج من هذا بأنَّ ابن كثير صنف بعض المسانيد وترك البعض الآخر، لكنني لست مع ما ذهب إليه محقق الكتاب، فإنَّ الصواب يجافيه؛ حيث إنَّه لا سبيل للجزم بأنَّ ابن كثير صنف بعض المسانيد، وهي الموجودة، وترك البعض الآخر وهي المفقودة، في حين أنَّ ابن كثير صرَّح بإكمال الكتاب كله إلا بعض مسند أبي هريرة.

والذي يترجح عندي أنَّ ابن كثير صنف جميع المسانيد إلا ما حال دون تصنيفه ذهاب بصره، أما كوننا لم نجد بعض المسانيد؛ فالراجح أنها مفقودة كما فقد غيرها من مصنفات ابن كثير. وجزى اللَّه محقق الكتاب خير الجزاء لإكماله هذه المسانيد؛ إذ لو صدر الكتاب بدونها لأنقص ذلك من قيمته.

---

(١) المقصد الأحمد (ص ٣٩، ٤٠).

طريقة التخريج من هذا الكتاب:

الحديث المراد تخريجه من هذا الكتاب له **حالات ثلاث**:

الأولى: أن يكون الموجود معنا متن الحديث، وراويه الأعلى (الصحابي) والراوي عن الراوي الأعلى (التابعي).

الثانية: أن يكون الموجود متن الحديث، وراويه الأعلى فقط.

الثالثة: أن يكون الموجود متن الحديث فقط.

ففي الحالة الأولى: نخرج الحديث بالبحث عن اسم الصحابي على حسب الترتيب على حروف الهجاء، فإن وجدناه فإننا نبحث عن اسم التابعي الراوي عنه بحسب الترتيب على حروف الهجاء أيضًا، هذا إذا كان الصحابي من المكثرين من الرواية، ويكون البحث عنه في المجلدات الأخيرة من الكتاب، أما إذا كان من المقلّين فالبحث عنه يكون في أول الكتاب.

وفي الحالة الثانية: نخرج الحديث بأن نحدد المجلد الذي فيه اسم الصحابي ثم نبحث عن الحديث في فهرس أطراف الأحاديث الملحق بكل مجلد، أو في الفهرس الفقهي المضاف إلى فهرس الأطراف ابتداءً من المجلد السابع عشر حتى آخر الكتاب.

أما الحالة الثالثة: لتخريج الحديث فإنها أصعب حالات التخريج؛ حيث إننا نستقرئ فيها جميع فهارس الأطراف أو الأبواب الفقهية الموجودة في الكتاب.

ومثال ذلك: الحديث: عن ابن مسعود ﷺ قال: قال رسول اللَّه ﷺ: « **إن من أشراط الساعة أن يسلم الرجل على الرجل لا يسلم عليه إلا للمعرفة** ».

إذا أردنا تخريج هذا الحديث من جامع المسانيد فإننا نبحث عنه في مسند الصحابي الجليل عبد اللَّه بن مسعود ﷺ، فإذا وصلنا إلى مسنده فإننا نجد أمامنا كثيرًا من التابعين الذين رووا عنه، ولكي نحدد أيهم روى عنه هذا الحديث فإننا نرجع إلى فهرس أطراف الأحاديث، أو فهرس الأبواب الفقهية في آخر الكتاب، فسوف نجده في كتاب الفتن وأشراط الساعة حديث رقم (١٢)، وسوف نجده - أيضًا - في فهرس الأطراف في باب الألف، وهذا في المجلد (٢٧) صفحة (١٣) فإذا ما عرفنا مكان وجوده في المسند فسيظهر لنا أنه من رواية التابعي (الأسود بن هلال المحاربي) عن ابن مسعود،

وقال ابن كثير بعده: (تفرد به) أي أنه لم يروه إلا الإمام أحمد متفردًا به عن بقية الأئمة، وهذه صورة وجوده في الجامع:

[١٢ - حدثنا أبو النضر قال: حدثنا شريك عن عياش العامري عن الأسود بن هلال عن ابن مسعود قال: قال رسول الله ﷺ: « **إن من أشراط الساعة أن يسلم الرجل على الرجل لا يسلم عليه إلا للمعرفة** ». تفرد به]

ومقصد الإمام ابن كثير بقوله: حدثنا أبو النضر... إلخ: أي الإمام أحمد في مسنده، فهذ نص إسناده.

ميزات الكتاب وعيوبه:

ميزات الكتاب:

١ - الكتاب موسوعة حديثية ضخمة قلَّ أن ترى العيون مثله، جمع فيه صاحبه فأوعى، وصدق حين سماه جامعًا، فقل أن نجد حديثا ليس فيه.

٢ - نستطيع من خلاله أن نعرف عدد مرويات كل صحابي، ومَن أكثر من الرواية عنهم من التابعين، ومن أكثر من الرواية عن التابعي من أتباع التابعين.

٣ - تعرَّض ابن كثير للحكم على أحاديث كثيرة إذا كان في سند الحديث ضعف أو في متنه نكارة.

٤ - يذكر تخريج الحديث تفصيلاً من غير رموز، فيذكر من أخرجه من الأئمة أصحاب الكتب التي عليها مدار جامع المسانيد، والإسناد الذي أخرجه به صاحب الكتاب.

٥ - نستطيع من خلاله أن نتعرف ما للحديث من متابعات وشواهد.

٦ - ذكر في مستهل كل مسند ترجمة للصحابي صاحب المسند، أحيانًا تطول فتصل إلى عدة صفحات، وتقتصر أحيانًا أخرى فتكون سطرًا واحدًا.

٧ - الترتيب البديع لأصحاب المسانيد، ومن روى عنهم من التابعين ومن تبعهم.

٨ - فهرسة أحاديث كل مجلد على الأطراف، مضافًا إليها الفهرسة على الأبواب الفقهية من المجلد السابع عشر إلى آخر الكتاب، مما يسهل كثيرًا الوصول للحديث، وهي فهارس من صنع المحقق.

٩ - تعرض ابن كثير لترتيب أحاديث عشرة دواوين من أشهر دواوين السنة، إن لم تكن أشهرها.

١٠ - الكتاب آخر مؤلف صنَّفه ابن كثير في حياته وقبل مماته، وهذا يمثل آخر وجهة ارتضاها ابن كثير في ترتيب الكتاب وأخرجه بهذا الوضع الذي ظهر لنا به.

عيوب الكتاب:

١ - أبرز عيوب الكتاب هو تعذر الوصول للحديث إذا لم يكن الباحث على علم بالصحابي الراوي الأعلى للحديث.

٢ - عدم وجود فهرس عام لأطراف الأحاديث في الكتاب كله، مما يوفِّر كثيرًا من الوقت والجهد على الباحث في الوصول للحديث، فالفهرس الحالي مرتب على الأطراف كل مجلد على حدة، فإذا أراد الباحث أن يستخرج حديثًا لم يعرف راويه الأعلى فما عليه إلا أن ينظر في فهرس كل مجلد من المجلدات السبعة والثلاثين.

٣ - هناك بعض الأحاديث التي أشار ابن كثير إلى تفرد الإمام أحمد بها بقوله: (تفرد به) ولم توجد في مسند أحمد الذي بين أيدينا.

طبعات الكتاب:

طبع هذا الكتاب في سبعة وثلاثين مجلدًا، طبعته دار الكتب العلمية، بيروت. لبنان (١٤١٥هـ - ١٩٩٤م)، بتحقيق د / عبد المعطي قلعجي.

* * *
* *
*

(٥)

المسند الجامع

التعريف بالمؤلِّف:

رتَّبَ هذا الكتاب، وحققه، وضبط نُصوصه جماعة من العلماء المعاصرين هم: الدكتور / بشار عواد معروف، والسيد أبو المعاطي محمد النوري، وأحمد عبد الرازق عيد، وأيمن إبراهيم الزاملي، ومحمود محمد خليل، وكان معهم:

الدكتور / محمد مهدي السيد، وإبراهيم محمد النوري، وأحمد منصور عبد الواحد، وحمدي طه إبراهيم، وغيرهم.

موضوع الكتاب وتسميته:

هو كتاب جمع فيه مؤلفوه الأحاديث المسندة في الكتب الستة، ومؤلفات أصحابها الأخرى، وموطأ مالك، ومسانيد الحميدي، وأحمد بن حنبل، وعبد بن حميد، وسنن الدارمي، وصحيح ابن خزيمة، قال مؤلفوه [١]: **وقد أطلقنا على كتابنا هذا (المسند الجامع) لأمرين:**

أولهما: لكونه مُرتبًا على الصحابة.

والآخر: لأنَّه جمع أحاديث جميع المؤلفات المتقدم ذكرها.ا.هـ.

الباعث على تأليفه:

قال مؤلفوه [٢]: وقد رأينا في هذه الأعصر التي تطور فيها العلم، وتنوعت فيها أساليب البحث العلمي أنَّ من واجب المسلمين تَيسير سُنَّة رسول اللَّه ﷺ إلى طُلابها العاملين بها، وفق طرائق من التنظيم والترتيب والتخريج تُعين المستفيد منها أقصى إعانة بحيث يجدُ الحديث الواحد الذي تكرر في الكتاب الواحد، أو ورد في مجموعة من الكتب قد تُجمع في مكان واحد، بينما كان يجد صعوبة في العثور عليه، بسبب تنوع أساليب التنظيم والترتيب، وكثرة الكتب واختلاف مناهجها.ا.هـ.

---

(١) المسند الجامع (١/ ٩) ط. دار الجيل بيروت، لبنان، الشركة المتحدة، الطبعة الأولى، (١٤١٣هـ - ١٩٩٣م).
(٢) المسند الجامع (١/ ٦).

تقسيم الكتاب:

قسم مؤلفو الكتاب [١] هذا الكتاب **إلى أبواب ثلاثة:**

الباب الأول: تضمن مسند الصحابة ﷺ.

الباب الثاني: مسندًا لمن اشتهر بالكنى من الصحابة ثم الأبناء ثم المجهولين.

الباب الثالث: مسند النساء على النسق نفسه أعلاه، فبدؤوا بالمعروف منهن، ثم المشهورات بكناهن، ثم أخيرًا المجهولات.

ترتيب الكتاب

أوضح المؤلفون ترتيبهم لهذا الكتاب فقالوا [٢]:

- جمعنا أحاديث كل صحابي على حدة، ورتبنا الصحابة على حروف المعجم.

- ثم رتبنا أحاديث كل صحابي على أبواب الفقه المعروفة في كتب « الجوامع »، و « السنن »، ولما كان ترتيب تسلسل ورود الأبواب المعروفة بـ « الكتب » يختلف اختلافًا يسيرًا بين كل كتاب وآخر، فقد اتخذنا لكتابنا هذا منهجًا موحدًا ينتظمها كما يلي:

١ - كتاب الإيمان.
٢ - كتاب الطهارة.
٣ - كتاب الصلاة.
٤ - كتاب الجنائز.
٥ - كتاب الزكاة.
٦ - كتاب الحج.
٧ - كتاب الصوم.
٨ - كتاب النكاح. الرضاع.
٩ - كتاب الطلاق. اللعان.
١٠ - كتاب العتق.
١١ - كتاب البيوع والمعاملات.
١٢ - كتاب اللقطة.
١٣ - كتاب المزارعة.
١٤ - كتاب الوصايا.
١٥ - كتاب الفرائض.
١٦ - كتاب الهبة.
١٧ - كتاب الأيمان.
١٨ - كتاب النذور.
١٩ - كتاب الحدود والديات.
٢٠ - كتاب الأقضية.
٢١ - كتاب الأطعمة والأشربة.
٢٢ - كتاب اللباس والزينة.

---

(١) المسند الجامع (١/١١).

(٢) المسند الجامع (١/٩).

٢٣ - كتاب الصيد والذبائح.
٢٤ - كتاب الأضاحي.
٢٥ - كتاب الطب والمرض.
٢٦ - كتاب الأدب.
٢٧ - كتاب الذكر والدعاء.
٢٨ - كتاب التوبة.
٢٩ - كتاب الرؤيا.
٣٠ - كتاب القرآن.
٣١ - كتاب العلم.
٣٢ - كتاب السنة.
٣٣ - كتاب الجهاد.
٣٤ - كتاب الإمارة.
٣٥ - كتاب المناقب.
٣٦ - كتاب الزهد والرقائق.
٣٧ - كتاب الفتن.
٣٨ - كتاب أشراط الساعة.
٣٩ - كتاب القيامة والجنة والنار.

- وراعينا في ترتيب الأحاديث الواردة في الكتاب الواحد ما راعاه البخاري ومسلم وغيرهما في ترتيب طريقة سرد الأحاديث؛ فأحاديث الصلاة في مسند صحابي معين - مثلًا - روعي في ترتيبها بأن تبدأ بفضائل الصلاة، ثم المواقيت، ثم الأذان، ثم ما يصلى عليه وإليه، ثم التكبير، وهلم جرًا، وروعي في أحاديث مناقب الصحابة البدء بمناقب أبي بكر ثم عمر ثم عثمان ثم علي، ثم رتبنا باقي الصحابة رضوان اللَّه عليهم على حروف المعجم.ا.هـ.

مصادر الكتاب وطبعاتها:

قال مؤلفوه [١]: وقد قُمنا باختيار مجموعة نفيسة من كتب الحديث لتكون أساسًا لهذا الكتاب هي في حقيقتها الأمهات في هذا الموضوع، وانتقينا لعملنا منها أجود الطبعات التي وقفنا عليها، **فأصبح كتابنا هذا يجمع جميع الأحاديث وطرقها في الكتب الآتية:**

١ - الموطأ: لأبي عبد اللَّه مالك بن أنس، المتوفى سنة (١٧٩هـ) برواية يحيى ابن يحيى الليثي، المتوفى سنة (٢٣٤هـ) عنه، طبعة الشعب بالقاهرة، بعناية محمد فؤاد عبد الباقي.

٢ - المسند: لأبي بكر عبد اللَّه بن الزبير الحميدي، المتوفى سنة (٢١٩هـ) وطبعته عالم الكتب، بيروت، بتحقيق الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي.

---

(١) المسند الجامع (٦/١).

٣ - المسند: لأبي عبد اللَّه أحمد بن حنبل، المتوفى سنة (٢٤١هـ) وطبع بالقاهرة، المطبعة الميمنية (١٨٩٦هـ).

٤ - المسند: لأبي محمد عبد بن حميد، المتوفى سنة (٢٤٩هـ)، عن نسخة مخطوطة مصورة عن دار الكتب الظاهرية بدمشق تحت رقم (١٠٦٦) وقمنا بترقيم أحاديثها، والإحالة على رقم الحديث.

٥ - السنن: لأبي محمد عبد اللَّه بن عبد الرحمن الدارمي، المتوفى سنة (٢٥٥هـ)، طبعة شركة الطباعة الفنية المتحدة بالقاهرة.

٦ - الجامع الصحيح: لأبي عبد اللَّه محمد بن إسماعيل البخاري، المتوفى سنة (٢٥٦هـ) طبعة الشعب مصورة عن الطبعة السلطانية في تسعة أجزاء.

٧ - الأدب المفرد: للبخاري أيضًا، طبعة القاهرة، نشر قصي محب الدين الخطيب.

٨ - رفع اليدين: للبخاري أيضًا، نشرته دار الأرقم، الكويت.

٩ - جزء القراءة خلف الإمام: للبخاري أيضًا نشرته دار الحديث، القاهرة.

١٠ - خلق أفعال العباد: للبخاري أيضًا طبع مكتبة ومطبعة النهضة الحديثة، مكة المكرمة (١٣٩٠هـ).

١١ - الجامع الصحيح: لأبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري المتوفى، سنة (٢٦١هـ) طبعة استانبول المحققة، المطبوعة عام (١٣٢٩هـ).

١٢ - السنن: لأبي داود سليمان بن الأشعث، المتوفى سنة (٢٧٥هـ) طبعة دار إحياء السنة النبوية، بعناية محمد محيي الدين عبد الحميد.

١٣ - السنن: لأبي عبد اللَّه محمد بن يزيد الربعي (ابن ماجه)، المتوفى سنة (٢٧٥هـ) طبعة دار إحياء التراث العربي بالقاهرة، بعناية محمد فؤاد عبد الباقي.

١٤ - الجامع: لأبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي، المتوفى سنة (٢٧٩هـ) طبعة مصطفى البابي الحلبي القاهرة (١٣٥٦هـ).

١٥ - الشمائل: للترمذي أيضًا عن نسخة قديمة قمنا بنسخها وترقيمها.

١٦ - الزوائد: وهي ما زاده عبد اللَّه بن أحمد بن حنبل، المتوفى سنة (٢٩٠هـ) على مسند أبيه، وهي ضمن أحاديث المسند.

١٧ - السنن: لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، المتوفى سنة (٣٠٣هـ) (وهي المجتبى) طبعة المطبعة المصرية بالأزهر، الطبعة الأولى، سنة (١٣٤٨هـ).

١٨ - عمل اليوم والليلة: للنسائي أيضًا طبعة مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب، سنة (١٤٠٠هـ)، بتحقيق الدكتور / فاروق حمادة.

١٩ - فضائل القرآن: للنسائي أيضًا، وهو جزء من « السنن الكبرى » طبعته مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب، سنة (١٤٠٠هـ)، بتحقيق الدكتور / فاروق حمادة.

٢٠ - فضائل الصحابة: للنسائي أيضًا وهو جزء من « السنن الكبرى » طبعته مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب، سنة (١٤٠٠هـ)، بتحقيق الدكتور / فاروق حمادة.

٢١ - صحيح ابن خزيمة: (وهو القسم الذي تم العثور عليه حتى الآن) طبعة المكتب الإسلامي، تحقيق الدكتور / مصطفى الأعظمي.

منهج الكتاب:

صرَّح مؤلفو الكتاب بمنهجهم الذي اتبعوه في هذا الكتاب فقالوا [١]:

١ - بدأنا كل حديث بذكر من رواه عن الصحابي، سواءً كان الراوي عنه صحابيًا أم تابعيًا، ثم سُقنا متن الحديث كاملًا مضبوطًا بالشكل، مأخوذًا من أصح الطرق إن كان صحيحًا، أو من الرواية التي تجمع ما فيه إن لم يكن كذلك، مع بيان الوجه الذي اقتصر عليه كل واحد منهم في رواية الحديث.

٢ - لم نُدخل في هذا - المسند الجامع - المقاطيع، والمراسيل، والمعلقات، ومجاهيل الاسم، وقصرناه على الأحاديث المسندة وحسب؛ لأنَّها هي التي يُمكن أن يجري عليها الحكم تقوية أو تضعيفًا.

٣ - عنينا بذكر مواطن الروايات الواقعة في جماع هذه الكتب مرتبة حسب قدم وفيات مؤلفيها لما في ذلك من علو السند، وأحقية السبق، وإفادة المتأخر من المتقدم، وإن كان بعض أصحاب هذه الكتب قد امتازت كتبهم بالاقتصار على ما صحَّ عندهم كالبخاري، ومسلم، وابن خزيمة.

---

(١) المسند الجامع (١/١١) بتصرف يسير.

٤ - تتبعنا تشعب الأسانيد والطرق، بدءًا من الشيخ الذي روى عنه صاحب الكتاب، وانتهاءً بالصحابي أو التابعي الراوي عن الصحابي؛ فبدأنا بذكر صاحب الكتاب، ثم الذي يليه إلى حين التقائه برواية الكتب الأخرى، ثم التقاؤهم جميعًا بالرواية عن الصحابي أو التابعي الراوي عن الصحابي الذي جُمعت أحاديثه، مع العناية بفصْل كل طريق مستقل على حدة، كما يراه القارئ عند نظره إلى أيٍّ من الأحاديث في هذا الكتاب.

٥ - جعلنا رواية كل من روى الحديث عن الصحابي حديثًا مستقلًا، سواء أكان الراوي صحابيًا أم تابعيًا؛ فإذا رواه عن الصحابي اثنان عددناه حديثين، وإذا رواه ثلاثة عددناه ثلاثة أحاديث، وهلم جرًا.

٦ - وضعنا لكل حديث رقمًا متسلسلًا من أول « المسند » إلى آخره لتكون الإحالة عليه عند الإفادة من الكتاب، ثم أتبعناه برقم تسلسل أحاديث كل صحابي ممن ورد في هذا الكتاب، ويحال إليه أيضًا.

٧ - أشرنا عند الإحالة على المصادر إلى رقم الحديث فيها عدا موطأ مالك، ومسند أحمد، وصحيحي البخاري ومسلم، والمجتبى، فإنَّ الإشارة إلى رقم الجزء والصفحة فيها.

٨ - أعدنا تدقيق أسانيد الأحاديث، والأسماء ومراجعتها على أمهات كتب الرجال، ونخص منها بالذكر كتابي الحافظ المتقن المدقق أبي الحجاج يوسف المزي « تحفة الأشراف »، و « تهذيب الكمال »، ثم كتاب « جامع المسانيد والسنن » لابن كثير الدمشقي، فضلًا عن متابعة ما وقع من أوهام في أسانيد بعض الأحاديث مما أشار إليه العلماء على مدى العصور.

٩ - هذا المسند جمع الأحاديث الواردة في مصادرها صحيحها وسقيمها، وعلى المسلم التأكد من صحة الحديث قبل الأخذ به، والعمل بمقتضاه، أو بما يستفاد منه [١].

---

(١) علل المؤلفون سبب تركهم للحكم على ما جمعوه من أحاديث خاصة في غير الصحيحين بقولهم: كان بودنا أن يخرج « المسند الجامع »، وفيه الحكم على صحة كل حديث أو ضعفه، وبيان علله استنادًا إلى علم الجرح والتعديل، وبالبناء والتشييد لا بالتقليد، لكننا توقفنا عن ذلك في الوقت الحاضر، مع توفر معظم المادة بين أيدينا لأمرين رئيسين:

أولهما: الخوف من تضخم الكتاب بحيث يصعب طبعه.

والآخر: أنه قد تكون هناك طرق صحيحة في غير هذا الكتب، لم نقف عليها مع علمنا بأنَّ الكثير من كتب السنة لم يزل مخطوطًا مبعثرًا في خزائن الكتب.اهـ. المسند الجامع (١/١٣).

١٠ - وضِعت فهارس متعددة؛ منها فهارس جامعة لأحاديث الكتاب تنظمها مجددًا على كتب الفقه وأبوابه المتشعبة المفصلة بحيث تشير إلى جميع الأحاديث الواردة في أيَّة مسأله فقهية من مسائلة الدقيقة، وأخرى تنظم أوائل الأحاديث على حروف المعجم، وثالثة تفهرس ألفاظها، وهلم جرًا.

طريقة التخريج من هذا الكتاب:

لكي يتوصل الباحث إلى داخل هذا الكتاب فما عليه إلَّا أن ينظر عمن روى من الصحابة فيبحث عنه في أحد الأقسام من الكتاب [مسند من اشتهر باسمه من الصحابة ﷺ أو مسند من اشتهر بالكنى من الصحابة ثم الأبناء ثم المجهولين، أو مسند النساء على النسق نفسه أعلاه، فبدؤوا بالمعروفات منهن، ثم المشهورات بكناهن، ثم أخيرًا المجهولات]، كل ذلك مرتبًا على حروف المعجم.

ثم يتأمل في معناه، وتحت أيِّ باب من أبواب الفقه يقع؛ فيبحث عنه في موضعه، ويتضح ذلك من خلال النموذج التالي:

قال المؤلفون [١]:

الباب الأول: مسند الصحابة

١٠ - أسامة بن زيد

الصلاة

١٠٧ - ٣: عن كلثوم الخزاعي عن أسامة بن زيد ﷺ قال: قال لي رسول اللَّه ﷺ: أدخل عليَّ أصحابي، فدخلوا عليه فكشف القناع، ثم قال: لعن اللَّه اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد.

أخرجه أحمد ٢٠٣/٥، قال: حدثنا أبو سعيد مولى بني هاشم، وفي ٢٠٤/٥، قال: حدثنا سريج، كلاهما (أبو سعيد، وسريج) قالا: حدثنا قيس بن الربيع، قال: حدثنا جامع بن شداد عن كلثوم، فذكره.ا.هـ [٢].

---

(١) المسند الجامع (١٥/١، ٩٩).
(٢) المسند الجامع (١٠٠/١، ١٠١).

بالتأمل في هذا المثال يتضح أن:

- بعد أن فرغ المؤلفون من أحاديث أسامة بن أخدرى التميمى ﷺ، شرعوا في سرد أحاديث الصحابي الجليل أسامة بن زيد ﷺ.

- عنون باسم الصحابي، ووضع رقمًا يدل على ترتيبه بين سابقه ولاحقه.

- وقع هذا الحديث في القسم الأول من الكتاب (من عرفوا بأسمائهم)، لذا عنون بـ (مسند الصحابة) في أوله.

- لما كان موضوع الحديث في الصلاة، عنون له بالباب الفقهي الذي يقع تحته.

- وضعوا رقمًا يدل على ترتيب الحديث داخل الكتاب، وبجواره آخر يدل على ترتيب الحديث داخل مسند الصحابي.

- بعد أن فرغوا من ذكر متن الحديث شرعوا في بيان المصادر المخرجة.

- أخرج الحديث الإمام أحمد في مسنده لذا أشار إلى رقم الجزء والصفحة.

ميزات الكتاب وعيوبه:

ميزات الكتاب:

١ - جمع هذا الكتاب جملة غير يسيرة من أحاديث كتب أصول السنة، مع تحقيق متونها تحقيقًا علميًا، ومراجعة أسماء رواتها على أمهات كتب الرجال.

٢ - سهولة الوصول للحديث وسرعته، خاصة إذا اتفقت وجهة نظر الباحث والمؤلف في ترتيب الحديث وتحت أيِّ باب من أبواب الفقه يقع، وزاد من سهولة ذلك ما قام به مؤلفوه من وضع الفهارس المتنوعة الترتيب في نهاية الكتاب.

٣ - جمع هذا الكتاب في ترتيبه بين طريقتي « ترتيب الأحاديث على حسب الراوي الأعلى »، وطريقة ترتيبها على « الكتب والأبواب الفقهية ».

٤ - جمع هذا الكتاب بين متون الأحاديث وأسانيدها، مع الإشارة إلى ما وقع في أسانيدها من اختلاف.

عيوب الكتاب:

١ - لم يقم المؤلفون بإلحاق كل حديث بما يدل على بيان درجته، خاصة ما لم يكن في الصحيحين أو أحدهما، وقد نبَّهَ المؤلفون على ذلك.

٢ - يصعب على الباحث جمع أحاديث الموضوع الواحد عن كل صحابي؛ فمثلًا: من أراد أن يجمع أحاديث باب من أبواب الصلاة فعليه أن ينظر في مسانيد كل صحابي على حدة، ممن ذكرت أحاديثهم داخل هذا الكتاب.

طبعات الكتاب:

طبع هذا الكتاب في عشرين مجلدًا، طبعته دار الجيل، بيروت، لبنان، والشركة المتحدة لتوزيع الصحف والمطبوعات، الكويت الطبعة الأولى (١٤١٣هـ - ١٩٩٣م)، وقد ألحق به فهرسان في مجلدين؛ أولهما: فهرس الأطراف للأحاديث القولية والفعلية، والثاني: فهرس الرواة عن الصحابة من الصحابة والتابعين وغيرهم، وطبعتهما دار الجيل المذكورة، الطبعة الأولى سنة (١٤١٦هـ - ١٩٩٦م).

* * *
* *
*

(٦)

إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة [(١)]

التعريف بالمؤلف:

هو شيخ الإسلام وإمام الحفاظ في زمانه قاضي القضاة شهاب الدين أبو الفضل أحمد ابن علي بن محمد بن محمد بن علي بن محمود بن أحمد الكناني العسقلاني المصري الشافعي المعروف بابن حجر (لقب لبعض آبائه) المتوفى سنة اثنتين وخمسين وثمانمائة.

موضوع الكتاب:

هو كتاب جمع فيه مؤلفه أطراف أحاديث عشرة من كتب السنة؛ وهي موطأ الإمام مالك، ومسند الشافعي، وأحمد بن حنبل، وسنن الدارمي، والمنتقى لابن الجارود، وصحيح ابن خزيمة، ومستخرج أبي عوانة، وشرح معاني الآثار للطحاوي، وصحيح ابن حبان، وسنن الدارقطني، ومستدرك الحاكم، وإنما زاد العدد واحدًا لأن الحافظ مؤلفه أردفها بالسنن للدارقطني جبرًا لما فاته من الوقوف على جميع صحيح ابن خزيمة.

الباعث على تأليفه ومراحله:

رأى المصنف رحمه الله أنَّ الأئمة صنفوا تصانيف قصدوا بها ترتيب الأحاديث وتسهيلها على من يروم كيفية مخارجها، ورأى أنَّ هناك عدة تصانيف قد التزم مؤلفوها الصحَّة فمنهم من تقيد بالشيخين، كالحاكم في مستدركه، ومنهم من لم يتقيد كابن حبان في صحيحه، وأنَّ الحاجة ماسَّة إلى الاستفادة منها، فجمع أطراف أحد عشر مصدرًا من المصنفات في السنة المشرفة على طريقة أبي الحجاج المزي وترتيبه - كما صرَّح بذلك في مقدمة كتابه - وقال: (وهذه المصنفات قلَّ أنْ يشذ عنها شيء من الأحاديث الصحيحة، لاسيما في الأحكام إذا ضم إليها أطراف المزي).

---

(١) جاء الاسم مختلفًا في عنوان المجلد الأول وبخط الحافظ السخاوي رحمه الله، فكتب عليه « تحفة المهرة بأطراف العشرة »، وهذا العنوان الذي سماه به مؤلفه في آخر مقدمته، ينظر مقدمة التحقيق للكتاب (١/١٠١).

أما مراحل تأليفه:

كتب على لوحة العنوان من المجلد الأول من نسخة الحافظ السخاوي بخطه ما نصه: (كان الابتداء فيه سنة اثنتين وثمانمائة (٨٠٢هـ)، والذي كمل عليه إلى سنة عشر وثمانمائة (٨١٠هـ) الدارمي، وابن خزيمة، وابن حبان، والحاكم، والدارقطني، وابن الجارود، وكتب أكثر الموطأ، والقليل من مسند الإمام الشافعي، وقطعة من أول الطحاوي، وقطع مفرقة من أبي عوانة، ولم يكتب من مسند الإمام أحمد شيء أعان اللَّه - تعالى - على إكماله، وفتر العزم عنه إلى أول سنة أربع وعشرين، ثم شرع فيه سنة خمس وعشرين، فكمل شرح معاني الآثار، وكتب أبو عوانة إلى آخر الكتاب. ا.هـ.
وتبين للمحقق بعد البحث أنَّ الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ ألف أطراف المسند (المسند المعتلي بأطراف المسند الحنبلي) قبل تأليفه لإتحاف المهرة ثم ضمَّه إليه فوصل إلى أقل من الثلث، ثم اخترمته المنية، فأكمله الحافظ السخاوي رَحِمَهُ اللَّهُ [1].

مصادر الكتاب ورموزه:

سبقت الإشارة إلى أنَّ هذا الكتاب جمع أطراف أحد عشر مصنفًا من كتب السنة ورمز لبعضها، وذكر بعضها صراحة وهي:

١ - موطأ الإمام مالك بن أنس، ت (١٧٩هـ).

٢ - مسند الإمام الشافعي، ت (٢٠٤هـ).

٣ - مسند الإمام أحمد بن حنبل، ت (٢٤١هـ).

٤ - سنن الإمام الدارمي، ت (٢٥٥هـ) ورمز له بـ (**مي**).

٥ - المنتقى لابن الجارود، ت (٣٠٧هـ)، ورمز له بـ (**جا**).

٦ - صحيح ابن خزيمة، ت (٣١١هـ)، ورمز له بـ (**خز**).

٧ - مستخرج أبي عوانة ت (٣١٦هـ)، ورمز له بـ (**عه**).

٨ - شرح معاني الآثار للطحاوي، ت (٣٢١هـ)، ورمز له بـ (**طح**).

٩ - صحيح ابن حبان، ت (٣٥٤هـ)، ورمز له بـ (**حب**).

---

(١) يراجع مقدمة التحقيق للإتحاف (١/١٣٠، ١٣١) مع تصرف في النقل.

١٠ - مستدرك الحاكم، ت (٤٠٥هـ)، ورمز له بـ (**كم**).

١١ - سنن الدارقطني، ت (٣٨٥هـ)، ورمز له بـ (**قط**).

وقد صرَّح أنه عندما يخرج لأحد من الأئمة الثلاثة (مالك، والشافعي، وأحمد) يفصح بذكرهم [(١)].

منهج المؤلف في الكتاب:

سلك المؤلف في هذا الكتاب منهجًا يمكن تلخيصه في النقاط التالية:

١ - رتب المؤلف أطراف الأحاديث الموجودة في الكتب العشرة على حسب من رواها من الصحابة أو التابعين [(٢)].

---

(١) هناك رموز وأرقام، وأشياء وضعها محقق الكتاب إعانة للباحث، وتيسيرًا للقارئ، يجب التنبه لها، وهي كالتالي:

١ - رقَّم الأحاديث وأسماء الصحابة المذكورة أحاديثهم برقم متسلسل من أول الكتاب إلى آخره.

٢ - رقَّم أسماء التابعين، وتابعيهم ترقيمًا خاصًا بهم مع كل صحابي.

٣ - وضع ترجمة موجزة لكل راوٍ ذي عنوان على نمط تراجم « تقريب التهذيب ».

٤ - وضع رموزًا تحت رقم كل حديث ترمز لمن أخرجه على وجه الإجمال لتيسير الفائدة على الباحث المتعجل، ووضع رموزًا للأئمة الثلاثة الذين صرح المؤلف بأسمائهم، ولم يضع لها رموزًا، وهي (**ط**) للإمام مالك في موطئه، (**ش**) للإمام الشافعي في مسنده، (**حم**) للإمام أحمد في مسنده، ووضع رمز (**عم**) لزوائد عبد الله بن الإمام أحمد على المسند.

٥ - رمز برموز « تحفة الأشراف » عند تصريح المصنف بالعزو إلى الكتب الستة، وملحقاتها، ورمز (**خد**) للإمام البخاري في الأدب المفرد.

٦ - إتمام نص الحديث إذا كان طرفه غير واضح، ووضعه في التعليق.

٧ - وضع كل زيادات ضرورية تلحق بالنص بين معكوفين هكذا [...]، وذلك مثل العناوين بأسماء التابعين الراوين عن أُبي بن كعب، وأسامة بن زيد ﷺ.

٨ - عند الإحالة إلى المصادر يذكر الجزء والصفحة.

٩ - تمييز أسماء الصحابة بحرف بارز كبير، ووضع نقطة سوداء قبل أسمائهم، ونجمة قبل أسماء الرواة عنهم، ونجمتين قبل أسماء الرواة عن الرواة عنهم.

(٢) لم يقتصر الحافظ ابن حجر على المصادر الأحد عشر التي ذكرها، فكثيرًا ماينقل عن غيرها مثل: مسند أبي يعلى الموصلي، ومسند إسحاق بن راهويه، ومسند الحارث بن أبي أسامة، والمعاجم الثلاثة للطبراني، وفضل العلم لابن عبد البر، والأدب المفرد للبخاري، وغيرها.

وإذا قال قائل: إنه ربما نقل عنها لغرض ما؛ إما لبيان تعدد الطرق، أو لرفع رتبته، أو لبيان انقطاعه أو علته.. أو غير ذلك، قلت: إنَّ الواقع يخالف؛ فنراه ينقل عن غير العشرة استقلالًا، ولو لم يذكر الحديث في المصادر الأحد =

٢ - رتب الرواة على حروف المعجم، في اسم الراوي واسم أبيه، فبدأ بترجمة من كان أول اسمه همزة، مع مراعاة الحرف الثاني منه، وهكذا.

٣ - وضع تحت اسم كل صحابي أو تابعي فمن بعده ماله من أحاديث وآثار في الكتب الأحد عشر.

٤ - إن كان الصحابي مكثرًا من الرواية فإنه يرتب أحاديثه على حسب من رواها من التابعين، ويرتبهم على حروف المعجم أيضًا، وإذا كان التابعي مكثرًا من الرواية عنه فإنه يرتب أحاديثه على حسب من رواها عنه، ويرتبهم على حروف المعجم. هذا هو منهجه العام في الكتاب.

أما منهجه في ترتيب الأحاديث:

١ - يضع كلمة (حديث) تحت الترجمة الرئيسية للصحابي أو التابعي الذي يريد ذكر أطراف أحاديثه، ويذكر طرفًا من الحديث.

٢ - يضع نقطا (....) ثم يقول: غالبًا: (الحديث) أو (إلى نهاية الحديث).

٣ - يذكر لمخرجيه رموزًا - كما سبق - وإن خرجه من الأئمة الثلاثة (مالك، الشافعي، وأحمد بن حنبل) صرح بأسمائهم، ثم يتبع ذلك تحديد موضع الحديث في كتابه بذكر اسم الكتاب إن كان ممن يرتب كتابه على أبواب الفقه، أو يذكر رقم القسم والنوع عند تخريجه لصحيح ابن حبان، لأنه مرتب على التقاسيم والأنواع.

٤ - يسوق ألفاظ صيغ الإسناد غالبًا كما هي لتظهر فائدة ما يصرح به المدلس، أو غير ذلك من الفوائد كما نصَّ على ذلك في مقدمته [١] فيسوق الإسناد مبتدءًا بشيخ صاحب كل كتاب، حتى ينتهي إلى الراوي صاحب المسند أو الترجمة التي عنون بها من قبل.

٥ - تنبيه: جرت عادة المصنف أن يسوق بعض السند، ثم يشير إلى بقية السند مع المتن بقوله (به)، وهذا معناه أن الرواية المشار إليها تكون موافقة عمومًا للرواية التي تكون قبلها؛ حيث يعود الضمير في (به) إليها، وقد يشير المصنف إلى المتن فقط بقوله

= عشر، مثل: ما ذكره في مسند (أبان بن سعيد بن العاص) حديث: إن رسول الله ﷺ قد وضع كل دم كان في الجاهلية، وذكر عقبه أنه رواه البزار بسنده إليه، وساق سنده، ورواه الطبراني عنه كذلك، ولم يذكر أحدًا من مصنفي الكتب الأحد عشر، إتحاف (١/١٧٣)، وهو ترجمة رقم (٢) عن الصحابة.

(١) ينظر مقدمة الكتاب (١/١٥٩، ١٦٠).

(نحوه) فيقتضي أنَّ المتن مذكور في المصدر أو الموضع المحال عليه بلفظ مقارب للرواية السابقة، غير أنَّ المصنف لم يلتزم بهذا في الكتاب على الغالب، مع العلم أنَّ هذا مما تعقب به الحافظ ابن حجر نفسه الإمام المزي في كتابه « النكت الظراف على تحفة الأشراف ».

٦ - إذا كان هناك التقاء في رجال الإسناد عن بعض الشيوخ، بيَّنه وأشار إليه، وذلك من خواص الكتاب.

كيفية التخريج من هذا الكتاب:

إذا أردت تخريج حديث ما من هذا الكتاب فلا بد أن تكون عالمًا بالراوي الأعلى للحديث؛ فإن كان صحابيًّا، وهو من المكثرين من الرواية (كأبي هريرة) و (أنس ابن مالك)، و (ابن عباس) ﷺ فالأيسر أن يكون عالمًا بمن روى الحديث عنه من التابعين، وإلا احتجت لوقت أطول نوعًا ما، أو تبحث عن ذلك الصحابي في فهرس المجلدات؛ لأنَّ المحقق وضع فهرسًا لكل مجلد فيه أسماء الصحابة الموجودين فيه، وترتيبهم على حسب الحروف الهجائية، وترتيب من روى عنهم من التابعين كذلك على حروف الهجاء إذا كان الصحابي من المكثرين من الرواية، وترتيب تلاميذ التابعين أيضًا على حروف الهجاء إن كان التابعي من المكثرين من الرواية عن ذلك الصحابي، وأيضًا يمكنك من نظرة على غلاف المجلد أن تعرف أن ذلك الصحابي الذي تبحث عنه موجود في ذلك المجلد أم لا؛ وذلك لأن المحقق وضع على غلاف المجلد أول اسم وآخر اسم فيه، فيعرف بالتتبع لاسمه على حروف الهجاء، هل هو موجود أم لا؟ فإذا وصلت إلى ما تبحث عنه فستجد كلمة (حديث)، وبعدها طرف الحديث الذي تريد، ثم رموز من أخرج الحديث - كما ذكرنا من قبل - ويحدد لك موضع الحديث في كتب الأئمة بذكر اسم الكتاب، إذا كان صاحبه ممن يرتب على الأبواب الفقهية، أو يذكر رقم القسم والنوع عند تخريجه لصحيح ابن حبان؛ فإنه مرتب على التقاسيم والأنواع، أو تجد رقم الجزء والصفحة عند تخريج أحاديث المسانيد، وغيرها من الكتب، وهذا من قبيل عمل المحقق، وستجد المؤلف ذكر الأسانيد وصِيغها، وما في ذلك من الفوائد الكثيرة. وقد جاء الكتاب في تسعة عشر مجلدًا من القطع الكبير. ولبيان ذلك لا بد من نماذج توضيحية:

الأمثلة:

إذا أردنا أن نخرج حديث زيد بن ثابت ﷺ « تَسحرنَا مع رسُولِ اللَّه ﷺ ثم قَامَ إلى الصَّلاةِ، قَالَ: قُلتُ: كَمْ كَانَ بَينَ الأذَانِ والسَّحُورِ؟ قَالَ: قَدرُ خَمسِينَ آيَة ».

فهذا الحديث عرف راويه الأعلى، وهو سيدنا زيد بن ثابت ﷺ، إذًا علينا أن نبحث عنه، إما عن طريق النظر إلى غلاف المجلدات بحيث نعرف أين حرف (الزاي)، أو بالنظر في فهارس المجلدات؛ لأنه مرتب على حروف الهجاء في أسماء الصحابة، ومن روى عنهم لو كان من المكثرين، كسيدنا زيد، فنجد حديثه من رواية سيدنا أنس ابن مالك عنه، ومسند سيدنا زيد ترجمة رقم (٢٤١)، ورواية سيدنا أنس بن مالك ﷺ عنه رقم (٤) في الرواة الذين رووا عنه، وهو حديث رقم (٤٧٢٧) (٤/٦٠٥)، **ونجده يشير عقبه:**

(**مي**) في الصيام: أنا مسلم بن إبراهيم ثنا هشام عن قتادة عنه به.

(**خز**) **فيه:** عن محمد بن عبد الأعلى عن خالد بن الحارث، وعن جعفر بن محمد عن وكيع كلاهما عن هشام به، وعن محمد بن بشار عن سالم بن نوح عن محمد ابن عامر، عن قتادة به.

(**عه**) **فيه:** عن محمد بن إسماعيل الصائغ، قال: ثنا روح بن عبادة، وعن يونس ابن حبيب، ثنا أبو داود، قال: ثنا هشام به، وعن يعقوب بن سفيان عن عمرو بن عاصم، وعن الصائغ عن عفان قالا: ثنا همام عن محمد بن عمرو بن عون الواسطي، ثنا أبي، وعن محمد بن عبد الملك الدقيقي، ثنا عمرو بن عون، أنا هشيم عن منصور كلاهما عن قتادة به. وحديث هشيم مختصر.

(**طح**) في الصلاة: ثنا ابن مرزوق ثنا أبو عامر ثنا هشام به.

وعن محمد بن سليمان الباغندي ثنا عمرو بن عون به.

أحمد: ثنا يحيى، عن هشام، ثنا قتادة عنه به.

وعن عفان ويزيد وبهز عن همام.

وعن وكيع عن هشام، وعن حسن بن موسى، عن أبي هلال ثلاثتهم عن قتادة، نحوه.ا.هـ.

بالتأمل في هذا المثال يتضح أنَّ هذا الحديث:

أخرجه الإمام الدارمي في سننه، كتاب الصيام.....

وأخرجه الإمام ابن خزيمة في صحيحه عن محمد بن عبد الأعلى... إلخ ما ذكر وأخرجه الإمام أبي عوانة في مستخرجه..... إلخ

وأخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار في كتاب الصلاة.... إلخ.

وأخرجه الإمام أحمد في مسنده.....إلخ.

- رمز لكل من أخرجه من أصحاب المصادر التي اشتملها الكتاب، ثم أعقبه بذكر طرقه.

- رتب الرواة عن سيدنا زيد على حروف الهجاء لكثرة مروياته.

ميزات الكتاب وعيوبه:

لهذا الكتاب ميزات عدة؛ من أهمها:

١ - يعد فهرسًا لأطراف أحد عشر مصدرًا من مصادر السنة الهامة التي أغلبها يعتبر من قبيل مظان الحديث الصحيح، والمقبول، فهو بذلك موسوعة إسنادية عظيمة.

٢ - بواسطته يمكن جمع روايات كل راوٍ في الكتب الأحد عشر.

٣ - من خلاله يمكن جمع الأسانيد في الكتب التي جمعها، ومن مقارنة هذه الأسانيد يحصل كثير من الفوائد؛ مثل معرفة سماع المدلس، أو عدم سماعه، أو وصل طريق منقطعة، أو معرفة من أبهم من الرواة أو بيان لتفرد بعض الرواة بالحديث، إلى غير ذلك من الفوائد التي لا تحصى.

٤ - عن طريقه يمكن جمع الأحاديث التي فيها مجاهيل أو مبهمات، وكذلك جمع الأحاديث المرسلة أو المقطوعة في الكتب العشرة.

٥ - أدخل في هذا الكتاب فن « العلل ».

٦ - تميز بتعقبه على أصحاب الكتب العشرة [1].

٧ - جمع بعض ما فقد من كتب السنة التي احتواها هذا الكتاب.

٨ - نحا فيه مؤلفه منحى الجهابذة النقاد، والأئمة الحفاظ؛ فلم يكتف بترتيبه على الأطراف، بل زاد على ذلك، فتكلم عن فنون الإسناد، وحكم على الأسانيد، وقوَّى بعضها

---

(١) ينظر الإتحاف (٥٤٢/٢) الحديث (٢٢٢٣)، (١٩/٣) الحديث (٢٤٧٣).

بذكر المتابعات والشواهد، ووصل المرسل، وبين المنقطع، وعين المبهم، بحيث يقف الباحث أمام كتابه هذا معجبًا مندهشًا لما تضمنه من أبحاث، وما احتواه من نكت وفوائد؛ من ذلك: كلامه على علل الحديث (١)، وذكره متابعات وشواهد تقوي درجة الحديث (٢) وبيانه لتفرد بعض الرواة بالحديث (٣) وتقوية ما انقطع بمجيئه موصولًا من وجه آخر (٤) أو بيان لغلط بعض الرواة في سند الحديث (٥) أو بيان لوهم في رجال الإسناد بالتحريف (٦).

٩ - ومن أهم ما تميز به هذا الكتاب: جمع بعض ما فقد من هذه الكتب، ورتب بعضها؛ فجمع ما فقد من مستخرج أبي عوانة، جمع ورتب صحيح ابن حبان على أصله التقاسيم والأنواع (٧).

عيوب الكتاب:

١ - لا تتحقق الاستفادة منه إلا لمن عرف الراوي الأعلى للحديث.

٢ - لا يذكر المصنف المتن كاملًا، ويكتفي بذكر طرف منه، مما يوقع الباحث في حيرة؛ لأنه قد لا يهتدى إلى بقيته.

٣ - لم يلتزم الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ ببعض صيغ الإسناد، مع أنَّه قال في مقدمة كتابه: (فأسوق ألفاظًا لصيغ الإسناد غالبًا) فكثيرًا ما يعبر بالعنعنة عن صيغ الإخبار والتحديث التي جاءت في الأصول المنقولة عنها، وهذا يجعل الإسناد مبهمًا أمام الباحثين، فيظنونه منقطعًا، وهو موصول أو مرفوع.

٤ - لم يلتزم في كتابه الترتيب الدقيق الذي مشى عليه الحافظ أبو الحجاج المزي في كتابه « تحفة الأشراف ».

٥ - أحيانًا ينقل المصنف عن غير العشرة استقلالًا، ولو لم يذكر الحديث في المصادر العشرة، وفي هذا خروج عمَّا التزمه.

---

(١) ينظر الإتحاف (٢٩٢/١، ٢٩٣) الحديث رقم (١٥٢)، (٣١٨/١).

(٢) ينظر الإتحاف (٢٢٨/٢) مسند أنس بن مالك رقم (١٦٣).

(٣) ينظر الإتحاف (٢٣٨/٢) الحديث رقم (٦٦١)، (٢٨١/٣) الحديث (٣٠١٣).

(٤) ينظر الإتحاف (٤٣٠/١) الحديث رقم (٣٧٦).

(٥) ينظر الإتحاف (٩٠/٤) الحديث رقم (٣٩٩٧)، (٢١٩/٤) الحديث (٤١٥٠).

(٦) ينظر الإتحاف (١٧٧/٢) الحديث (١٤٩٧)، (١٦٠/٢) الحديث (١٤٦٢).

(٧) ينظر الإتحاف (٩٦/١، ٩٧).

٦ - هناك بعض الأحاديث عن بعض التابعين عن الصحابة لم يذكرها كاملة عنهم، بل ذكر بعضها، وهي مخرجة في الكتب العشرة، واستدركها عليه المحقق [١].

طبعات الكتاب:

طبعة مجمع الملك فهد في ثمانية عشر مجلدًا، نشر: الجامعة الإسلامية في المدينة، الطبعة الأولى (١٤١٥هـ). تحقيق: د / زهير الناصر، وآخرين.

* * *
* *
*

---

(١) ينظر الكتاب (١/٦٦٨، ٦٦٩) (أحاديث حميد الطويل عن أنس ﷺ)، (٣/٤٢٢) (أحاديث عبد الله بن لهيعة عن أبي الزبير عن جابر ﷺ).

(٧)

المؤلفات على المسانيد والمعاجم

وهذه ليست ككتب الأطراف التي جمعت أطراف الحديث مخرجًا من عدة كتب، وإنما - كما هو معروف من اسمها - هي كتب جمع أصحابها أحاديث بأسانيدهم ورتبوها حسب رواتها، وجعلوا أحاديث كل راوٍ تحت مسنده، **واختلفوا في ترتيب هذه المسانيد؛** فمنهم من رتبها حسب السبق في الإسلام، ومنهم من رتبها حسب حروف المعجم في أسماء الصحابة، ومنهم من رتبها على القبائل فبدأ ببني هاشم فالأقرب إلى رسول الله ﷺ.

ومثال المسانيد:

مسند الطيالسي ت (٢٠٤هـ)، ومسند الحميدي ت (٢١٩هـ)، ومسند الإمام أحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ) [١].

وأما المعاجم: فإنها تورد الأحاديث بأسانيد إلى المؤلف، وتكون على ترتيب الصحابة أو الشيوخ أو البلدان أو غير ذلك، والغالب أن يكونوا مرتبين على حروف المعجم [٢].

ومثال المعاجم:

معاجم الطبراني ت (٣٦٠هـ) الثلاثة؛ الكبير والأوسط والصغير - وهي أشهرها - ومعجم أبي يعلى ت (٣٠٧هـ).

(أ) مسند الإمام أحمد بن حنبل

ألفه الإمام أحمد بن حنبل، وقد جمع فيه نحو أربعين ألف حديث [٣]، ورتبه على مسانيد الصحابة، بادئًا بالخلفاء الأربعة ثم بقية العشرة المبشرين بالجنة.

---

(١) الرسالة المستطرفة (ص ٤٦)، ومقدمة ابن الصلاح (ص ٢٢٨ - ٢٣٠).

(٢) الرسالة المستطرفة (ص ١٠١).

(٣) هكذا كنا نسمع ونقرأ قبل أن يتم عد أحاديث الكتاب وقد بدأ بعده المرحوم الشيخ أحمد شاكر في نسخته ووافته منيته قبل أن يتم الكتاب فأتمه الشيخ حمزة الزين فبلغ عدد أحاديثه على يديه (٢٧٥١٩) حديثا، وحسب عد نسخة مؤسسة الرسالة (٢٧٦٤٧) حديثًا، وحسب عد نسخة المكنز الإسلامي (٢٨٢٩٥) حديثا.

وبعد ذلك لم يكن له منهج معين في ترتيب بقية المسانيد، بل أحيانًا يجعل مسند صحابي واحد في أكثر من موضع.

وقد قام الشيخ ناصر الألباني بوضع فهرس لمسانيده على حروف الهجاء، وقد طبع في مقدمة النسخة الموجودة المصورة من النسخة الميمنية والتي قام بنشرها المكتب الإسلامي، ودار صادر بيروت، وبلغت عدد مسانيده تسعمائة مسند وأربعة مسانيد [1].

(ب) معجم الطبراني الكبير

ألف الطبراني معجمه الكبير على مسانيد الصحابة ورتبهم على حروف المعجم، ثم يذكر تحت كل صحابي جملة من أحاديثه؛ فبدأ بالخلفاء الراشدين ثم بقية العشرة المبشرين بالجنة ثم يسرد البقية مرتبين على حروف المعجم، وبعد فراغه من الرجال بدأ بالنساء ورتبهن على المعجم أيضًا، وقد بدأ في النساء بزوجات النبي ﷺ وبناته بادئًا بفاطمة لقربها من النبي ﷺ ثم يعود إلى ترتيب النساء على حروف الهجاء، **ومما تميز به ما يأتي:**

١ - أنه لم يورد في المعجم الكبير مسند أبي هريرة لأنه أفرده بالتصنيف في جزء مستقل.

٢ - إذا أحس بوجود غريب في متن حديث فإنه يتبعه بشرح الغريب.

٣ - أنه قد احتوى على كثير من الموقوفات على الصحابة والتابعين، وعلى جملة من المراسيل، وقد أدخل في المراسيل من كان في سنده راوٍ مبهم أو انقطاع.

وعليه؛ فالكتاب مصدر لتخريج الأحاديث المرفوعة والموقوفة والمرسلة، وقد قام بوضع فهرسٍ للمسانيد السيد / حمدي عبد المجيد السلفي عقب كل جزء من أجزائه، كما عثر الزميل الدكتور / باسم فيصل الجوابرة على فهرس مخطوط لم يدون عليه اسم من قام بعمله فتفضل مشكورًا بإعادة طبعه على الآله الكاتبة مع تصحيحه ومقابلته على النسخة المطبوعة، وعندي نسخة منه أهداني إياها فبارك الله فيه وجزاه خيرًا.

كما قام بوضع فهرس مسانيده - أيضًا - الشيخ سعد بن خالد الفوزان في كتاب سمَّاه: التقريب إلى معجم الطبراني الكبير.

---

(١) وبلغ عدد مسانيده حسب طبعة المكتز الإسلامي (١٣٠٨) مسانيد.

(٨)

مفاتيح وفهارس

وهذه ليست تلك التي رتبت حسب أوائل الأحاديث، **وإنما هي مفاتيح وفهارس لكتب صنفت أحاديثها على نسق ترتيب حروف المعجم أو حسب الموضوعات أو غير ذلك، فقام أصحاب هذه الفهارس بترتيب تلك الكتب حسب رواة الأحاديث وعلى طريقة المسانيد.**

وقد ذكرت بعضًا من الفهارس في الحالة الأولى جمعت أكثر من فهرس ورتبت الأحاديث في تلك الكتب على حسب حروف المعجم وعلى المسانيد وغير ذلك، فجاء الكتاب على أنه جملة فهارس وليس فهرسًا واحدًا، **ونذكر هنا ما لم نشر إليه في الحالة الأولى**:

١ - جامع مسانيد صحيح البخاري، وضعه محمد فؤاد عبد الباقي، وقد رتب فيه أحاديث الكتاب على مسانيد الصحابة، ورتب أسماءهم على حروف المعجم، ولا يزال الكتاب مخطوطًا، أشار إلى ذلك المؤلف في مقدمة كتاب « اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان »، وقد أشار في نفس الكتاب إلى أن له كتابًا في أطراف البخاري ومسلم سماه « قرة العينين في أطراف الصحيحين ».

٢ - فهرس صحيح مسلم لمحمد فؤاد عبد الباقي الذي ضمنه ستة فهارس، منها معجم ألفبائي بأسماء الصحابة ﷺ وبيان أحاديث كل منهم.

٣ - فهرس أحاديث مختصر سنن أبي داود للمنذري، وضعه محققه أحمد شاكر بآخر الكتاب، ورتبه على مسانيد الصحابة.

٤ - مفتاح المنهل العذب المورود شرح سنن أبي داود لمصطفى بن علي بن محمد البيومي، وهو عدة فهارس على غرار فهارس صحيح مسلم الذي وضعه محمد فؤاد عبد الباقي، ومنها فهرس على مسانيد الصحابة، وهو الجزء الحادي عشر والأخير من الكتاب.

٥ - فهرس أحاديث المراسيل، وهو ضمن فهرسين أحدهما: لأوائل الأحاديث على ترتيب حروف المعجم، والثاني: لمراسيل التابعين ومروياتهم حسب ترتيب أسمائهم على حروف المعجم.

٦ - فهرس أحاديث سنن الدارقطني، وضعه يوسف عبد الرحمن المرعشلي وهو ضمن ستة فهارس؛ منها فهرس مسانيد الصحابة على حروف المعجم يجمع أحاديث كل صحابي تحت اسمه، ويسمى المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي في سنن الدارقطني.

٧ - فهرس أسماء الصحابة والتابعين مع مسانيدهم ومروياتهم في السنن الكبرى للبيهقي، وضعه محقق الكتاب أبو الحسن الأمروهي، وأحمد اللّٰه الندوي، ومحمد طه، وهاشم الندوي بأخر جزء من أجزائه العشرة، وهو يجمع أحاديث كل صحابي تحت اسمه.

٨ - فهرس أحاديث مصابيح السنة للبغوي، وضعه محققو الكتاب يوسف المرعشلي، ومحمد عمارة، وجمال الذهبي بآخره، وهو يضم فهرسين؛ أحدهما: ترتيب الأحاديث على حروف المعجم، والثاني: ترتيب مسانيد الصحابة.

٩ - فهرس أحاديث علل الحديث لابن أبي حاتم الرازي، وضعه يوسف المرعشلي، وسمير زقا في جزء مستقل، وهو ضمن فهرسين؛ أحدهما: رتب الحديث على حروف المعجم، والثاني: لمسانيد الصحابة.

١٠ - فهرس أحاديث عمل اليوم والليلة لابن السني، وضعه يوسف المرعشلي، ووحيد كبارة، وهو كسابقه.

١١ - فهرس أحاديث المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية لابن حجر، وضعه يوسف المرعشلي، وبسام اليوسف في جزء مستقل، وهو كسابقه مرتب على حروف المعجم، ومسانيد الصحابة.

١٢ - فهرس أحاديث المحرر في الحديث، وضعه محقق الكتاب يوسف عبد الرحمن المرعشلي، ومحمد سليم سمارة، وجمال الذهبي، وهو يتضمن فهرسين؛ أحدهما: لترتيب الأحاديث على حروف المعجم، والثاني: لترتيب أسماء الصحابة على حروف المعجم.

١٣ - فهرس أحاديث تخريج أحاديث اللمع، وضعه محقق الكتاب يوسف عبد الرحمن المرعشلي، رتب فيه الأحاديث على حروف المعجم، والآثار على مسانيد الصحابة، وجمع فيه تحت كل صحابي أحاديثه.

١٤ - فهرس مسانيد الصحابة في كتاب الزهد والرقائق لابن المبارك، وضعه حبيب الأعظمي في أول الكتاب، وجمع فيه أحاديث الصحابة تحت أسمائهم.

١٥ - فهرس أحاديث السنن الكبرى للبيهقي، وضعه يوسف المرعشلي، ورياض الخطيب، ورتباه على أوائل الأحاديث، ومسانيد الصحابة.

١٦ - فهرس المستدرك على الصحيحين للحاكم، وضعه يوسف المرعشلي، ورياض عبد اللَّه، ورتباه على أوائل الأحاديث ومسانيد الصحابة.

١٧ - فهرس أحاديث دلائل النبوة لأبي نعيم الأصفهاني، وضعه يوسف المرعشلي، وموسى ترو، ورتباه على أوائل الأحاديث ومسانيد الصحابة.

١٨ - فهرس أحاديث معاني الآثار للطحاوي، وضعه يوسف المرعشلي ورياض عبد اللَّه، ورتباه على أوائل الأحاديث ومسانيد الصحابة.

١٩ - فهرس أحاديث مجمع الزوائد ومنبع الفوائد للهيثمي، وضعه يوسف المرعشلي وجماعة، وهو مرتب على أوائل الأحاديث وعلى مسانيد الصحابة.

٢٠ - فهرس أحاديث نصب الراية للزيلعي، وضعه عدنان سليم شلاق ورتبه على أوائل الأحاديث ومسانيد الصحابة.

* * *
* *
*

الحالة الثالثة



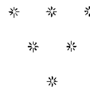
وهي ما إذا كان الباحث لا يذكر نص الحديث الذي يريد تخريجه ولا طرفه الأول وليس معه اسم الراوي الذي رواه

وفي هذه الحالة عليه أن يستحضر ذهنه، وأن يستجمع ذاكرته؛ فلعله يذكر كلمة بارزة في الحديث أو يدرك مضمون الحديث وفحواه.

ففي أي الموضوعات يتحدث وعلى أي من القضايا يدور محور الحديث.

وفي هذه الحالة يستعان بالكتب التالية:

- المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي.
- مفتاح كنوز السنة.
- كنز العمال في سنن الأفعال والأقوال.
- منتخب كنز العمال.
- كتب التخاريج العامة على المصنفات المختلفة.
- كتب ألفت في موضوعات خاصة.
- كتب الزوائد.
- كتب المجاميع.
- مفاتيح وفهارس حسب موضوعات الأحاديث.



(١)

المعجم المفهرس لألفاظ الحديث

مؤلفه:

آرند جان ونسنك، المتوفى سنة (١٩٣٩م) ومعه مجموعة من المستشرقين، وقد شاركهم في هذا العمل الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

وقد وضع مؤلف الجزء الثامن مقدمة مفيدة تكلم فيها عن مشروع تأليف المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي، وعرض فيها عرضًا تاريخيًا لمشروع الكتاب منذ الفكرة في إنشائه وحتى كملت أجزاؤه الثمانية، ثم ختم المقدمة بذكره قائمة تحتوي على أسماء المساهمين في مشروع المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي، والذي استغرق اثنين وستين عامًا من عام (١٩١٦م) وحتى عام (١٩٨٧م) ثم وضع إرشادات للقارئ بيَّن فيها رموز الكتاب، والنسخ المطبوعة من دواوين السنة التي اعتمد عليها حين تأليف الكتاب.

والكتاب معجم مفهرس لألفاظ الحديث النبوي الموجودة في تسعة مصادر من أشهر مصادر السنة؛ وهي الكتب الستة وموطأ مالك ومسند أحمد وسنن الدارمي، ويتألف من ثمانية مجلدات ضخمة، طبع الأول منها سنة (١٩٣٦م) والأخير سنة (١٩٨٨م).

وفات المؤلفين وضعُ مقدمة تبين طريقة الكتاب وتنظيمه حتى طبع الجزء الثامن فاستدرك ذلك مؤلفه « ويم رافن ويان يوست وتكسام » فوضع مقدمة في أوله كما أشرت إلى ذلك آنفًا.

وقد جاء ترتيب المعجم على طريقة ترتيب المعاجم اللغوية، إلا أن اهتمامه كان بترتيب الكلمات البارزة، وكلما كانت الكلمة بارزة ونادرة كان الكشف عن حديثها أسهل وأيسر، وترتيب هذه الكلمات على حروف المعجم.

ولعل من الدوافع الأساسية التي دعت إلى تأليف الكتاب هي:

١ - ما رآه المؤلفون من عيوب ترتيب الأحاديث على حروف المعجم؛ وهي أنه لا بد من حفظ نصوص الحديث، وعدم التمكن من جمع الأحاديث في موضوع معين.

٢ - كذلك عيوب الترتيب على حسب الموضوعات والأبواب؛ فقد يعجز الباحث

عن إدراك فقه الحديث، فلا يستطيع الوصول إلى الحديث المراد تخريجه.

٣ - كذلك عيوب الترتيب على المسانيد المشار إليها سابقًا والتي من أهمها أنه قد يعجز الإنسان عن حفظ الراوى الأعلى للحديث.

من أجل ذلك رأوا أن ينحوا نحوًا آخر في التأليف وفهرسة الأحاديث حسب الكلمات الظاهرة والنادرة فيها، وكلما كانت مستغربة ونادرة كان الوصول إليها أيسر وأسهل، مرتبين هذه الكلمات على حروف المعجم.

منهج المؤلفين في الكتاب:

١ - قاموا بوضع الأفعال المجردة أولًا ورتبوها حسب حروف المعجم.

٢ - اهتموا ليس فقط بترتيب الحروف الأولى في الكلمة بل رتبوها مع الحروف التالية لها؛ فالهمزة مع الباء تسبق الهمزة مع التاء والثاء وهكذا.

٣ - جعلوا الحرف المشدد حرفًا واحدًا ووضعوه في موضع الحرف الخاص به.

٤ - تحت الكلمة المجردة تجد تصريفاتها مرتبة أيضًا؛ فالفعل ثم الاسم ثم اسم الفاعل وهكذا.

٥ - وفي الفعل رتبوه حسب الترتيب الماضي فالمضارع فالأمر [١].

٦ - يذكر طرف الحديث بادئًا بالكتاب الذي تطابق روايته الجملة المذكورة حرفيًا.

٧ - طريقة الرمز:

(أ) يرمز بجوار الحديث إلى الكتاب والباب.

---

(١) وضع مؤلف الجزء السابع: (ي. بروخمان) في أول الجزء السابع بعض المعلومات التي تفيد في مراجعة الكتاب وبين في تلك المعلومات نظام ترتيب المواد في المعجم المفهرس فقال:

١ - أوردنا الفعل ثم الاسم لكل مادة بمراعاة الترتيب حسب تسلسل الاشتقاق وتنوع المعنى طبقًا لما هو مقرر في عِلمي الصرف والنحو.

(أ) الأفعال: الماضي، المضارع، الأمر، اسم الفاعل، اسم المفعول.

(ب) أسماء المعاني.

(ج) المشتقات.

٢ - أوردنا الحديث وأتبعناه بالمكان الذي يوجد فيه لفظه، والأماكن الأخرى باعتبار المعنى فقط.

٣ - لم يؤخذ من صحيح مسلم ما كان بإسناد فقط.

٤ - لم يؤخذ من الموطأ سوى الحديث وحده دون ذهب إليه مالك وغيره من أهل الأثر والفقه.

٥ - النجم المزدوج (* *) يدل على تكرار لفظ ما في الحديث المنقول أو في الباب أو في الصفحة.

(ب) قد يرمز إلى الكتاب ورقم الحديث إن كانت أحاديث الكتاب مرقمة.

(ج) قد يرمز إلى الكتاب ورقم الجزء والصفحة.

٨ - جعل كشاف في أسفل كل صفحتين متقابلتين لهذه الرموز وهي:

١ - صحيح البخاري (**خ**). ٢ - صحيح مسلم (**م**).

٣ - سنن الترمذي. (**ت**). ٤ - سنن أبي داود (**د**).

٥ - سنن النسائي (**ن**). ٦ - سنن ابن ماجه (**جه**).

٧ - سنن الدارمي (**دي**). ٨ - موطأ مالك (**ط**).

٩ - مسند أحمد (**حم**).

نلاحظ من هذه الرموز أن المؤلفين اعتمدوا في تخريج هذه الأحاديث على هذه الكتب التسعة فقط.

١٠ - في كل من الكتب الآتية وضع الكتاب ورقم الباب؛ وهي:

البخاري - الترمذي - النسائي - أبو داود - ابن ماجه - الدارمي.

وفي كل من صحيح مسلم وموطأ مالك وضع الكتاب ورقم الحديث؛ لأن أحاديثهما مرقمة، وفي مسند أحمد أشار إلى الجزء والصفحة.

(أ) لفظ (**جه**) وهو ابن ماجه وفي غيره من الكتب رمزوا له بـ (**هـ**) أو (**ق**)، نعم هنا في هذا الكتاب أشار في الصفحات الأولى وعلى وجه التحديد في الثلاث والعشرين صفحة الأولى أشار إلى ابن ماجه (**ق**) لكنه عدل عنه في الكتاب إلى (**جه**) فتأمل.

(ب) رمز إلى أحمد في مسنده برمز (**حم**) مع أنه في الثلاث والعشرين صفحة الأولى من الجزء الأول رمز له برمز (**حل**) ثم عدل عنه إلى (**حم**) فتأمل، وهما إشارة لواحد وهو أحمد في مسنده.

١١ - أن الكتاب لم يتقيد بذكر الصحابي؛ بل يذكر الحديث ويشير إلى رواياته كلها دون التقيد برواية معينة.

١٢ - الطبعات للكتب التسعة التي اعتمد عليها المؤلفون هي:

١ - صحيح البخاري، ط. القاهرة، سنة (١٣٤٥هـ) والتي تقع في تسعة مجلدات، ويمكن الاستفادة بنسخة فتح الباري، طبعة السلفية، فإنها بتحقيق الشيخ

محمد فؤاد عبد الباقي الذي شاركهم في هذا العمل.

٢ - صحيح مسلم، ط. القاهرة (١٣٧٤/١٩٥٥م - ١٩٥٦م) وهي طبعة عيسى البابي الحلبي، وتقع في خمسة أجزاء. الخامس منها كله فهارس ذات أهمية بالغة، وهي بتحقيق محمد فؤاد عبد الباقي أيضًا [1].

(٣/أ) سنن أبي داود، ط. القاهرة، سنة (١٩٣٥م) وتقع في أربعة مجلدات بتحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد.

(٣/ب) المنهل العذب المورود شرح سنن أبي داود ويقع في عشرة مجلدات، ط. القاهرة، وتكملته فتح الملك المعبود تكملة العذب المورود في ثلاثة مجلدات، ط. القاهرة أيضًا (المنهل للشيخ محمود خطاب السبكي، والفتح لابنه الشيخ أمين).

٤ - الجامع الصحيح للترمذي شرح ابن العربي المالكي « عارضة الأحوذي » ويقع في ثلاثة عشر مجلدًا، ط. القاهرة.

ويمكن الاستعانة بالطبعة المحققة التي تتكون من خمسة أجزاء، قام بتحقيق الجزء الأول والثاني منها الشيخ أحمد شاكر، والثالث حققه الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي، والرابع والخامس حققهما الشيخ إبراهيم عطوة عوض.

٥ - سنن النسائي مع شرحها زهر الربى - ط. الشيخ حسن محمد المسعودي في ثمانية مجلدات.

٦ - سنن ابن ماجه بتحقيق محمد فؤاد عبد الباقي - ط. القاهرة.

٧ - سنن الدارمي:

(أ) ط. كان بور سنة (١٢٩٣هـ) ط. حجرية.

(ب) ط. دار إحياء السنة النبوية، بيروت، بتحقيق السيد عبد الله هاشم اليماني.

٨ - موطأ مالك، بتحقيق الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي في مجلدين، ط. القاهرة.

٩ - مسند الإمام أحمد:

(أ) في ستة مجلدات، ط. القاهرة.

(١) وضع مؤلفو الجزء الأول في مقدمته فهرسًا لصحيح مسلم أوردوا فيه الكتب وعدد أحاديث كل كتاب، ومكان تلك الأحاديث من أجزاء الكتاب، كما قربوا الاستفادة من موطأ مالك، انظر: (١/١٠، ١٣)، من مقدمة الجزء الأول.

(ب) تحقيق أحمد شاكر، ط. القاهرة وهي غير كاملة [١].

١٣ - والكتاب مطبوع في ثمانية أجزاء؛ السبعة الأول رتبت الكلمات على حروف الهجاء من الهمزة إلى الياء، وأما الجزء الثامن وهو خاص بالفهارس وهي فهارس للأعلام، وفهارس للأسماء الجغرافية، وفهارس لأسماء سور القرآن الكريم وآياته.

١٤ - هذا وإن سقط من الكتاب تخريج بعض الأحاديث - وجل من لا يسهو - إلا أنه كتاب مفيد جدًا.

وتلك مميزاته:

١ - أنه سهَّل على الكثير ممن لا يعرف طرف الحديث ولا راويه الوصول إلى الأحاديث في بطون كتب السنة.

٢ - عن طريقه يمكن جمع النصوص الحديثية الواردة في موضوع معين.

٣ - لقد حل الكتاب مشكلة مسند الإمام أحمد؛ فقد كان الباحث قبل تأليف المعجم إذا قيل له: هذا حديث في مسند أحمد عن ابن عباس، فما عليه إلا أن يقلب صفحات مسند ابن عباس وهي تعد بالمئات حتى يصل إلى ما يريد، فلو لم يكن من المميزات إلا حل هذه المشكلة لكفى؛ لأنه يضع يد الباحث على الحديث، ورقم الجزء والصفحة [٢].

وأما عيوبه فهي:

١ - أن الكتاب غير شامل لكل الأحاديث النبوية؛ فهو مخرج من الكتب التسعة فقط، وليست التسعة كل السنة.

٢ - أنه لا يتسنى الاستفادة بالكتاب إلا لمن كان على دراية بطرق الكشف في المعاجم ليعرف الكلمة ومشتقاتها، والحروف الأصلية والزائدة فيها وغير ذلك.

٣ - أن الكتاب لا يهتم بذكر الصحابي أو الراوي الأعلى للحديث؛ فلربما أراد الباحث رواية معينة عن راوٍ محدد.

٤ - أن عمل الكتاب موزع على لجان؛ فلجنة اختصت بحرف،، وثانية بآخر، وعمل البشر معرض للنقصان فلربما أخفقت لجنة في تتبع الحديث فاستخرجته من كتابين فقط

---

(١) انظر مقدمة الجزء الثامن ص: ك، ل.

(٢) ساعد في حل هذه المشكلة بعد ذلك الفهارس التي وضعها محققو المسند في ط. الرسالة.

فتأتي اللجنة الأخرى يكون عملها أدق فتستخرج الحديث وتستوعبه، ومن هذا لزم الباحث أن لا يقتصر في تخريجه للحديث على كلمة واحدة أو موضع واحد، وهذا يعرفه من تمرس العمل بالكتاب.

طريقة التخريج بكتاب المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي:

إذا أردت تخريج حديث بواسطة هذا الكتاب فخذ أظهر كلمة من الحديث المراد تخريجه وأبرزها، وكلما كانت الكلمة غريبة ونادرة كان الوصول إلى الحديث أسهل وأيسر.

ثم جرد الكلمة من حروف الزيادة وابحث عنها في المعجم واعرف من أي أنواع الكلمة هي، ثم تتبع الكلمة ومشتقاتها حتى تضع يدك على هذه الكلمة فتجد الحديث تحتها إن شاء اللَّه تعالى.

مثال:

حديث: « **ثلاث من كن فيه وجد حلاوة الإيمان: أن يكون اللَّه ورسوله أحب إليه مما سواهما، وأن يحب المرء لا يحبه إلا للَّه، وأن يكره أن يعود في الكفر كما يكره أن يقذف في النار** » رواه البخاري.

بتتبع كلمات الحديث بلغت أربعًا وثلاثين كلمة، ونتيجتها كالتالي:

١ - ذكر الحديث في اثني عشر موضعًا من كلماته.

٢ - أحال على مواد أخرى من كلماته في موضعين.

٣ - لم يذكر الحديث أبدًا في عشرين كلمة من كلماته؛ وذلك لعدم بروز تلك الكلمات؛ إما لأنها حروف أو أفعال ناقصة أو كلمات يكثر ترددها.

- أما المواضع التي ذكر فيها فهي:

١ - (**ثلاث**) وهي في ١/٢٩٦ من المعجم، قال:

ثلاث من كن فيه وجد...

م إيمان ٦٦، ٦٧، خ إيمان ٩، ١٤، إكراه ١.

٢ - (**وجد**) وهي في ٧/١٤١ من المعجم، قال:

ثلاث من كن فيه وجد حلاوة الإيمان...

ن إيمان ٢، ٣.

٣ - (**الإيمان**) في ١/١١٠ من المعجم، قال:

ثلاث من كن فيه وجد طعم الإيمان

م إيمان ٦٧، وزكاة ٥، ت علم ١٠، ن إيمان ٢، ٣، جه فتن ٢٣، حم ٢/٢٢٨، ٥٢٠ [١].

وقال في موضع آخر في الصفحة نفسها:

...وجد حلاوة الإيمان

خ إيمان ٩، ١٤، إكراه ١، أدب ٤٢، م إيمان ٦٦، ن إيمان ٢ - ٢٤، جه فتن ٢٣، حم ٣/١٠٣، ١١٤، ١٧٢، ١٧٤، ٢٣٠، ٢٤٨، ٢٨٥، ٢٨٨.

٤ - (**اللَّه**) ١/٨٠ من المعجم، قال:

من كان اللَّه ورسوله أحب إليه...

م إيمان ٦٦، ٦٧ [٢]، خ إيمان ٩، ١٤، حم ٤/١١.

٥ - (**أحب**) في ١/٤١٠ من المعجم، قال:

أن يكون اللَّه ورسوله أحب إليه مما سواهما...

ن إيمان ٢ - ٤، جه فتن ٢٣، حم ٤/١١.

وقال في موضع آخر في الصفحة نفسها:

من كان اللَّه ورسوله أحب إليه

م إيمان ٦٦، ٦٧، خ إيمان ٩، ١٤، ت إيمان ١٠.

وفي موضع ثالث من الصفحة، نفسها قال:

من كان أن يلقى في النار أحب إليه

م إيمـان ٦٧، جه فتـن ٢٣.

---

(١) يلاحظ أنه في المعجم للفصل بين الجزء والصفحة جعل رقم الجزء بخط كبير، ورقم الصفحة بخط أصغر وبينهما فاصلة، وللتفريق بينهما هنا فصلنا بين الجزء والصفحة بخط مائل.

(٢) يلاحظ أنه لم يبدأ بذكر البخاري وإنما بدأ بمسلم وذلك لمطابقة اللفظ عند مسلم.

٦ - (**سواهما**) في ٤٣/٣ من المعجم، قال:

الله ورسوله أحب إليه مما سواهما

حم ١١/٤.

٧ - (**يحب**) في ٤٧٠/١ من المعجم، قال:

... وأن يحب المرء لا يحبه إلا لله

خ إيمان ٩، أدب ٤٢، م إيمان ٦٦، ت إيمان ١٠، حم ١٠٣/٣، ١٤٠، ١٤١، ١٥٠، ١٥٦، ٢٣٠، ٢٤١، ٢٤٨، ٢٧٢، ٢٧٥، ٢٧٨، ٢٨٨.

٨ - (**لا يحبه**) في ٤٠٦/١ من المعجم، قال:

ومن أحب عبدًا لا يحبه إلا لله

خ إيمان ١٤، م إيمان ٦٧، ت إيمان ١٠، ن إيمان ٢ - ٤، جه فتن ٢٢، حم ٢٩٨/٢، ٥٩٠، ١٤٥/٥، ١٧٣، ٢٣٠/٣.

٩ - (**يعود**) في ٤١١/٤ من المعجم، قال:

... أن يعود في الكفر

خ إيمان ٩، ١٤، م إيمان ٦٦، حم ١٠٣/٣، ٢٠٧، ٢٤٨، ٢٧٨.

١٠ - (**الكفر**) في ٣٧/٦ من المعجم، قال:

... أحب إليه من أن يرجع إلى، في الكفر

خ أدب ٤٢، م إيمان ٦٧، ن إيمان ٣، جه فتن ٣٣.

وقال في موضع آخر في الصفحة نفسها:

وأن، باب من كره أن يعود في الكفر

خ إيمان ٩، ١٤، إكراه ١، م ٦٦، ت إيمان ١٠، حم ١٠٣/٣.

١١ - (**يقذف**) في ٣٣١/٥ من المعجم، قال:

... أن، حتى يقذف في النار...

خ إيمان ٩، أدب ٤٢، إكراه ١، م إيمان ٦٦، ت إيمان ١٠، ن إيمان ٣، حم ٣/١٧٤، ٢٠٧، ٢٣٠، ٢٤٨، ٢٧٨، ٢٨٨.

وقال في موضع آخر في الصفحة نفسها:

كما يكره أن يوقد له نار فيقذف فيها

قم ٣/١٠٣.

١٢ - (**النار**) في ٣٧/٧ من المعجم، قال:

كما يكره أن يقذف، يلقى في النار

خ إيمان ٩، ١٤، م إيمان ٦٦، ن إيمان ٤.

وقال في موضع آخر في الصفحة نفسها:

حتى، ومن كان يقذف، يلقى في النار أحب إليه من...

خ أدب ٤٢، م إيمان ٦٧، جه فتن ٢٣، حم ٣/١١٤، ١٧٢، ٢٠٧، ٢٣٠، ٢٤٨، ٢٧٥، ٢٧٨، ٢٨٨.

- وأما الموضعان اللذان أحال فيهما، فهما:

١ - (**حلاوة**) في ٥٠٥/١ من المعجم، قال:

... حلاوة الإيمان [راجع آمن].

٢ - (**ورسوله**) في ٢٥٨/٢ من المعجم، قال:

من كان اللّٰه ورسوله أحب [راجع أحب].

وأما الكلمات التي لم يذكر الحديث فيها فهي:

من - كان - فيه - أن - يكون - إليه - مما - وأن - المرء - لا - إلا - للّٰه - وأن - يكره - أن - في - كما - يكره - أن - في؛ وجملتها عشرون.

(٢)

مفتاح كنوز السنة

مؤلفه:

هو آرند فنسنك صاحب المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي [١].

الباعث على تأليفه ونشره:

هو الباعث على تأليف ونشر المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي.

موضوعه:

يعتبر المفتاح أكبر فهرس حديثي مرتب على الموضوعات؛ فقد فهرس فيه لأربعة عشر كتابًا من أمهات كتب السنة وهي:

١ - صحيح البخاري.
٢ - صحيح مسلم.
٣ - سنن أبي داود.
٤ - سنن الترمذي.
٥ - سنن النسائي.
٦ - سنن ابن ماجه.
٧ - سنن الدارمي.
٨ - موطأ مالك.
٩ - مسند أحمد.
١٠ - مسند أبي داود الطيالسي.
١١ - مسند زيد بن علي.
١٢ - مغازي الواقدي.
١٣ - سيرة ابن هشام.
١٤ - طبقات ابن سعد.

طريقة ترتيبه:

هو مرتب على الموضوعات والمعاني، وليس على الألفاظ والمباني، وقد رتبت الموضوعات على نسق حروف المعجم بالنسبة لألفاظها، وتحت تلك الموضوعات فقرات تفصيلية تتعلق بهذا الموضوع، وتحت كل فقرة يجمع المؤلف ما يمكنه جمعه من الأحاديث والآثار التي تتعلق بتلك الفقرة من الكتب المذكورة.

---

(١) قام بترجمته ونقله إلى العربية الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي رحمه الله.

وهو يحيل الرموز لمكان وجود هذه الأحاديث في الكتب الأربعة عشر المذكورة.

إذن فهو فهرس مرتب على الأساس الموضوعي، وليس على أوائل الأحاديث على حروف المعجم.

خواص الكتاب ومميزاته:

١ - إن ترتيب الكتاب على طريقة الموضوعات مفيد جدا؛ وذلك لأنه يدل على الأحاديث الواردة في موضوع معين، دون التقيد بحفظ هذه الأحاديث، أو بعض ألفاظها، أو معرفة رواتها.

٢ - مع صغر حجم الكتاب، لأنه في مجلد واحد صغير بخلاف المعجم فإنه في ثمانية مجلدات كبار، مع ذلك فقد زاد مؤلفه من العناوين الفرعية التي تسهل طريقة البحث والوصول إلى الحديث؛ انظر مثلًا كلمة (زهد) فإنه قد أورد تحتها ما يأتي:

(أ) لكني أصوم وأفطر وأصلي وأرقد وأتزوج النساء.

(ب) نهى النبي ﷺ رجلًا عن غلوه في الزهد.

(ج) يكفيك من جمع المال خادم ومركب في سبيل اللَّه.

(د) فضل الزهادة.

(هـ) حد الزهد.

(و) الجنة للزاهدين [(١)].

فانظر - رحمك اللَّه - كيف أكثر من العناوين الفرعية الموضوعية ولم يتقيد بلفظ الحديث.

٣ - رموز الكتاب:

عرفت أن أحاديث الكتاب مخرجة من أربعة عشر كتابًا، وقد رمز لكل كتاب برمزٍ كما زاد رموزًا أخرى، وقد وضعها في مقدمة الكتاب وبيَّن مفاد كل رمز وهي:

١ - البخاري، ورمز له (**بخ**).

٢ - مسلم، ورمز له (**مس**).

---

(١) مفتاح كنوز السنة ص (٢٢٤، ٢٢٥).

٣ - أبو داود، ورمز له (**بد**).

٤ - الترمذي، ورمز له (**تر**).

٥ - النسائي، ورمز له (**نس**).

٦ - ابن ماجه، ورمز له (**مج**).

٧ - الدارمي، ورمز له (**مي**).

٨ - مالك، ورمز له (**ما**).

٩ - أحمد في المسند، ورمز له (**حم**) [١].

١٠ - الطيالسي، ورمز له (**ط**).

١١ - مسند زيد بن علي، ورمز له (**ز**).

١٢ - طبقات ابن سعد، ورمز له (**عد**) [٢].

١٣ - سيرة ابن هشام، ورمز له (**هش**).

وإذا كنا قد تعرضنا للرموز فهناك رموز أخرى رمز بها؛ وهذا بيانها:

(**ك**) كتاب. (**ب**) باب.

(**ح**) حديث. (**ج**) جزء.

(**ص**) صفحة. (**ق**) قسم.

(**قا**) قابل ما قبلها بما بعدها. (**م**) علامة على تكرار الحديث مرات.

وقد يضع رقمًا معينًا فوق نهاية الكلام مثل قوله في حديث « فضل النفقة في سبيل اللَّه »: حم - رابع ص (٣٤٥ [٣])، ومعناه راجع مسند أحمد (جـ٤، ص ٣٤٥) فقد ذكر الحديث ثلاث مرات.

٤ - أما صحيح البخاري وسنن أبي داود والترمذي والنسائي وابن ماجه والدارمي، فإنه يشير في تلك الكتب إلى الكتاب ورقم الباب.

---

(١) انظر في تلك الرموز تجد أنها لم تتفق مع غيرها في الكتب الأخرى إلا في رمز أحمد (حم) فتأمل الرموز التي اتفق عليها ووضعها صاحب الكتاب قبل الكشف في الكتاب.

(٢) في غير هذا الكتاب لفظ (عد) إشارة إلى ابن عدي فتأمل أيضًا.

- وبالنسبة لصحيح مسلم وموطأ مالك ومسند زيد بن علي ومسند الطيالسي فإنه يشير إلى رقم الحديث.

- وبالنسبة لمسند أحمد فإنه يشير إلى رقم الجزء والصفحة.

- وبالنسبة لسيرة ابن هشام ومغازي الواقدى فإنه يشير إلى رقم الصفحة.

- وبالنسبة إلى طبقات ابن سعد فإنه يشير إلى رقم الجزء ورقم الصفحة، وبعض الأجزاء مقسم إلى أقسام فيذكر رقم القسم ورقم الصفحة.

* قال مؤلفه في الصفحة الأولى التي هي عنوان الكتاب:

(مفتاح كنوز السنة هو معجم مفهرس عام تفصيلي، وضع للكشف عن الأحاديث النبوية الشريفة المدونة في كتب الأئمة الأربعة عشر الشهيرة؛ وذلك بالدلالة على مواضع كل حديث في صحيح البخاري وسنن أبي داود والترمذي والنسائي وابن ماجه والدارمي ببيان رقم الباب.

وفي صحيح مسلم وموطأ مالك ومسندَيٍّ زيد بن علي وأبي داود الطيالسي ببيان رقم الحديث.

وفي مسند أحمد بن حنبل وطبقات ابن سعد وسيرة ابن هشام ومغازي الواقدي ببيان رقم الصفحات.

مما يمكن الباحث من الوقوف على الحديث المطلوب بغير عناء).

وقد وضع المؤلف في مقدمة الكتاب جملة فهارس لكلٍ من البخاري وأبي داود والترمذي والنسائي وابن ماجه والدارمي بيَّن فيها أسماء الكتب وعدد أبواب كل كتاب.

وأخرى لكل من مسلم وموطأ مالك بين فيهما أسماء الكتب وعدد أحاديث كل كتاب تيسيرًا على الباحث ليرجع إلى هذه الفهارس ويستعين بها في الوصول إلى تلك الكتب، ثم قال في نهاية تلك الفهارس:

(تنبيه: إذا لم يجد الباحث طلبته في الباب المدلول عليه بالعدد فليتقدمه بباب أو بابين أو ليتأخر عنه بباب أو بابين فإنه لا بد ظافر بالذي يريد، ومنشأ ذلك اختلاف عدد الأبواب باختلاف الطبعات.

اللهم إلا في صحيح البخاري إذا ما رقمت نسخته طبق النسخة المطبوعة في (ليدن) فإنها معدودة الكتب والأبواب).

٥ - الطبعات التي اعتمد عليها المؤلف في الكتب الأربعة عشر:

١ - صحيح البخاري، ط. ليدن، سنة (١٨٦٢م) إلى (١٨٦٨م)، (١٩٠٧م) إلى سنة (١٩٠٨م) ويمكن الاستعانة بالطبعة السلفية لفتح الباري.

٢ - صحيح مسلم، ط. بولاق، سنة (١٢٩٠هـ)، ويمكن الاستعانة بالطبعة التي حققها الأستاذ فؤاد عبد الباقي.

٣ - سنن أبي داود، ط. القاهرة (١٢٨٠هـ)، ويمكن الاستعانة بالطبعة التي حققها الأستاذ محمد محيي الدين عبد الحميد.

٤ - سنن الترمذي، ط. بولاق، سنة (١٢٩٠هـ)، ويمكن الاستعانة بالطبعة ذات الأجزاء الخمسة التي حقق الأول والثاني منها الأستاذ / أحمد شاكر والثالث فؤاد عبد الباقي، والرابع والخامس إبراهيم عطوة عوض.

٥ - سنن النسائي، ط. القاهرة (١٣١٢هـ).

٦ - سنن ابن ماجه، ط. القاهرة (١٣١٣هـ)، ويمكن الاستعانة بالطبعة التي حققها فؤاد عبد الباقي.

٧ - سنن الدارمي، ط. دلهي (١٣٣٧هـ)، ويمكن الاستعانة بالطبعة التي حققها عبد الله هاشم يماني.

٨ - موطأ مالك، ط. القاهرة (١٢٧٩هـ)، ويمكن الاستعانة بالطبعة التي حققها محمد فؤاد عبد الباقي.

٩ - مسند أحمد، ط. القاهرة (١٣١٣هـ) المطبعة الميمنية.

١٠ - مسند زيد بن علي ط. ميلانو، سنة (١٩١٩م).

١١ - مسند الطيالسي، ط. حيدر آباد بالهند، سنة (١٣٢١هـ).

١٢ - طبقات ابن سعد، ط. ليدن، سنة (١٩٠٤م) إلى (١٩٠٨م).

١٣ - سيرة ابن هشام، ط. غوتنغن، سنة (١٨٥٩م) إلى (١٨٦٠م).

١٤ - مغازي الواقدي، ط. برلين المترجمة، ط. (١٨٨٢م).

وكما ترى فإن معظم هذه الطبعات نادرة الآن بل في حكم المفقودة لذلك حاولنا أن نأتي ببدائل تغني عنها.

وبالجملة فإنه يمكن الاستعانة بالكتب التي أشرنا إليها في المعجم المفهرس فإنها موافقة تمامًا لما يشير إليه هذا الكتاب.

٦ - قدم للكتاب السيد محمد رشيد رضا منشئ المنار بمقدمة نفيسة تكلم فيها عن جهود المستشرقين في وضع مثل هذه الفهارس، وعن مكانة السنة من التشريع ثم تكلم عن موضوع الكتاب وتيسيره البحث، ثم شكر المؤلف على عمله الجليل الذي خدم به السنة المطهرة.

٧ - بعد المقدمة عرف الشيخ أحمد شاكر بالكتاب، وتكلم عن حاجة المسلمين الماسة إلى هذا الكتاب من خلال بيان قيمة الكتاب وما حواه من مادة علمية يشكر عليها صاحبها ومترجمه.

ويكفي فيه قول الشيخ محمد رشيد رضا:

لو كان بيدي هو - أي مفتاح كنوز السنة - أو مثله من أول عهدي بالاشتغال بكتب السنة لوفر علي ثلاثة أرباع عمري الذي صرفته فيها.

٨ - كما ذكر الشيخ أحمد شاكر في تعريفه بالكتاب أن المؤلف لم يفهرس الآراء الفقهية لمالك وغيره في الموطأ وإنما اقتصر على فهرسة الأحاديث فقط، كما أنه لم يرقم الأسانيد المكررة التي يذكرها مسلم في صحيحه لتقوية الحديث الأول في الباب الذي يورده كاملًا.

مثال للتخريج من الكتاب:

حديث: « **من سرَّه أن يبسط له في رزقه وأن ينسأ له في أثره فليصل رحمه** ».

عليك أن تعمل عقلك وذهنك لتتلمس فقه الحديث وعلام يدور؟ إنه يتحدث عن صلة الرحم.

فتأتي إلى لفظ الرحم تجد عناوين فرعية كثيرة تحته أقربها إلى موضع حديثنا: أجر صلة الرحم، وتحته يقول:

بخ - ك (٧٨) ب (١٢) قا (١٣).

مس - ك (٤٥) ح (١٦، ١٧ و ٢٠ - ٢٢).

تر - ك (٢٥) ب (٩ و ٤٩).

حم ثانٍ (ص ١٨٩ و ٤٨٤)، ثالث (ص ١٥٦ و ٢٢٩ و ٢٤٧ و ٢٦٦) خامس (ص ٢٧٩) [1].

وبفك هذه الرموز نجدها تعبر عما يلي:

البخاري كتاب رقم (٧٨) باب رقم (١٢) وقابل باب رقم (١٣).

ومسلم كتاب رقم (٥٤) حديث رقم (١٦ و ١٧ و ٢٠ و ٢٢).

والترمذي كتاب رقم (٢٥) باب رقم (٩ و ٤٩).

وأحمد في مسنده (جـ ٢، ص ١٨٩) و (ص ٤٨٤) و (جـ ٣، ص ١٥٦) و (ص ٢٢٩) و (ص ٢٤٧) و (ص ٢٦٦) و (جـ ٥، ص ٢٧٩).

بعد أن عرفت هذا فما عليك إلا الرجوع إلى الجداول التي وضعها في أول الكتاب وبيَّن فيها تقسيم الكتاب والأبواب وعدد كلٍّ أو عدد الأحاديث - كما عرفت - فإذا ما رجعت إليها تجد:

رقم (٧٨) في البخاري هو كتاب الأدب.

ورقم (٤٥) في مسلم هو كتاب الأدب.

ورقم (٢٥) في الترمذي هو كتاب البر والصلة.

* * *
* *
*

(١) مفتاح كنوز السنة (ص ٢٠٦).

المؤلفات على كتابَي

مفتاح كنوز السنة والمعجم المفهرس

١ - لتيسير الانتفاع بهما وضع الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي فهارس للكتب الثمانية التي رتبت على الموضوعات، وهي:

البخاري، مسلم، أبو داود، الترمذي، النسائي، ابن ماجه، الدارمي، الموطأ.

ذاكرًا أسماء الكتب وأرقامها ما عدا مسلم والموطأ فإنه زاد رقم الأحاديث.

وسمى هذه الفهارس: « تيسير المنفعة بكتابي كنوز السنة والمعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي ».

وكما هو معروف من عنوانه فإنه قصد تيسير الانتفاع بالكتابين.

٢ - ثم جاء المهندس عبد المجيد محمد حسين فوضع كتابًا آخر سماه « تيسير الوصول إلى مواضع الحديث في كتب الأصول ».

وهو في صورة جداول لتيسير الاستفادة من المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي الشريف.

وكما هو معروف من عنوانه فإنه اقتصر على الكتب التسعة فقط التي اعتمد عليها واضعو المعجم المفهرس.

والجديد في الكتاب أنه أضاف إلى كتب الأصول شروحها المعتمدة ذاكرًا الشرح المشهور لهذه الكتب **وهذا نموذج من الكتاب:**

		موطأ مالك	صحيح البخاري	صحيح مسلم	سنن أبي داود	سنن الترمذي	سنن النسائي	سنن ابن ماجه	سنن الدارمي
		شرح الزرقاني	فتح الباري	شرح النووي	عون المعبود	تحفة الأحوذي	... ...	... ...	... ...
١٣	أشربة	٤٢ ( ) ٨٤٢/٢ ١٢٣/٥	٧٤ (٥٥٧٥) ١٣٥/٧ ٣٠/١٠	٣٦ (١٩٧٩) ١٥٦٨/٣ ١٤٣/١٣	٢٥ (٣٦٦٩) ٣٢٤/٣ ١٠٤/١٠	٢٤ (١٨٦١) ٢٩٠/٤ ٥٩٨/٥	٥١ ( ) ٢٨٦/٨ /	٣٠ (٣٣٧١) ١١١٩/٢ /	٩ (٢٠٩٤) ٣٦/٢ /

ونلاحظ من هذا الجدول أن الأرقام الواردة في هذا الفهرس قد رتبت على هيئة ثلاثة أسطر، وكل سطر من جزأين:

(أ) أما السطر الأول فإنه يشير إلى أن كتاب الأشربة في ترتيب الكتب هو رقم كذا، فإن كانت أحاديث الكتاب مرقمة أشار إلى أن بداية أحاديث الكتاب تبدأ بالرقم الذي وضع بين قوسين، فإن لم تكن أحاديثه مرقمة ترك ما بين القوسين فارغًا.

(ب) وأما السطر الثاني فإنه يشير إلى موضع كتاب الأشربة بالجزء والصفحة من نسخة المتن فقط.

(جـ) وأما السطر الثالث فإنه يشير إلى موضع كتاب الأشربة بالجزء والصفحة في الشرح المشار إليه عاليه، فإن لم يكن مشروحًا ترك مكانه فارغًا كما هو واضح من الجدول في كل من سنن النسائي وابن ماجه والدارمي.

الطبعات التي اعتمد عليها واضع الكتاب:

١ - موطأ الإمام مالك، ط. دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي بترقيم الأستاذ / محمد فؤاد عبد الباقي.

٢ - شرح الزرقاني على موطأ مالك، ويقع في خمسة أجزاء، ط. مصطفى البابي الحلبي بمصر.

٣ - متن صحيح البخاري، ط. الشعب، ويقع في تسعة أجزاء في ثلاثة مجلدات، مطبوعة سنة (١٣٧٨هـ) وهي غير مرقمة الأحاديث.

٤ - فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ط. السلفية، ويقع في ثلاثة عشر مجلدًا بالإضافة إلى المقدمة بترقيم الأستاذ / محمد فؤاد عبد الباقي.

٥ - متن صحيح مسلم، بترقيم محمد فؤاد عبد الباقي، ويقع في أربعة أجزاء والخامس فهارس متنوعة.

٦ - شرح النووي على مسلم، ط. المطبعة المصرية، ويقع في ثمانية عشر جزءًا في ستة مجلدات.

٧ - سنن أبي داود، طبعة دار الفكر، تحقيق الأستاذ / محمد محيي الدين عبد الحميد

ذات الأجزاء الأربعة، وهي غير مرقمة الكتب والأبواب، وقد قام المؤلف بترقيمها وأوردها في هذا الفهرس.

٨ - عون المعبود شرح سنن أبي داود، ويقع في أربعة عشر جزءًا، نشر المكتبة السلفية بالمدينة المنورة.

٩ - سنن الترمذي، ط. مصطفى البابي الحلبي، وتقع في خمسة أجزاء، وقد حقق الجزء الأول والثاني منها أحمد شاكر.

وقد اختلفت أرقام الكتب والأبواب في الجزء الأول، فنبه المؤلف إلى وجوب تصحيح الأرقام ابتداءً من صفحة (٢٧٨) من الجزء الأول إلى نهاية الجزء الثاني حتى تتلاقى هذه الأرقام متتابعة مع أرقام الجزء الثالث.

كما أشار إلى وجود أخطاء في الجزء الرابع والخامس من تحقيق الأستاذ / إبراهيم عطوة عوض والتي منها أنه عد الذبائح (ص ٧٠)، والأطعمة (ص ٧١)، والأحكام (ص ٧٦) عدها كتبًا في المجلد الرابع، وهي في الواقع أبواب من كتاب الصيد.

كما أشار إلى أن هناك كتابًا آخر اسمه الأطعمة في الجزء الرابع (ص ٢٥٠).

وأشار كذلك إلى كتاب الأمثال (ص ١٤٤) من المجلد الخامس مع أنه في الواقع باب في كتاب الأدب.

١٠ - تحفة الأحوذي في شرح الترمذي للمباركفوري، ويقع في عشرة أجزاء عدا المقدمة، ط. مصر، نشر المكتبة السلفية بالمدينة المنورة.

١١ - سنن النسائي ومعه زهر الربى على المجتبى للسيوطي وحاشية السندي، الطبعة المصورة بدار الفكر ببيروت، وهي غير مرقمة الكتب والأبواب والأحاديث، وتقع في ثمانية أجزاء، ولكنه عثر على نسخة في مكتبة الأوقاف تم ترقيم كتبها وأبوابها بخط اليد لتوافق المعجم فاستفاد منها.

١٢ - سنن ابن ماجه، ط. دار إحياء التراث العربي، تحقيق وترقيم الأستاذ / محمد فؤاد عبد الباقي.

١٣ - سنن الدارمي، ط. دار المحاسن بالقاهرة، تحقيق السيد / عبد اللّٰه هاشم اليماني وهي مرقمة الكتب والأبواب والأحاديث.

وقد ذكر المؤلف في مقدمة الكتاب مقاصد الفهرس؛ وحصرها في أربعة وهي:

١ - الدلالة علي موضع الكتاب.

٢ - الاشتراك في ذكر الكتب والأبواب.

٣ - معرفة من انفرد بكتاب دون غيره.

٤ - الاستفادة من كتب الشروح.

ومما تجدر الإشارة إليه وختم الكلام على الكتاب به، أن مؤلفه رتب أسماء الكتب في الفهرس على حروف المعجم ليسهل الانتفاع به والاستفادة منه.

* * *
* *
*

(٣)

كنز العمال
في سنن الأقوال والأفعال

مؤلفه:

العلامة علاء الدين بن علي المتقى بن حسام الدين الهندي البرهان فوري، المتوفى سنة (٩٧٥هـ).

موضوع الكتاب:

الكتاب موسوعة حديثية كبرى **جمع فيه مؤلفه أحاديث الجامع الصغير للسيوطي وزيادته، مضافًا إليها ما بقي من قسم الأقوال من الجامع الكبير، ثم قسم الأفعال منه** مرتبًا ذلك كله على الأبواب الفقهية، فجمع فيه أحاديث أكثر من ثمانين كتابًا من كتب السنة.

وبهذا يكون السيوطي قد جمع هذه الأحاديث ورتبها في كتبه الثلاثة - كما علمت - على حسب حروف المعجم أو المسانيد.

لكن المتقي الهندي قرب هذه الكتب ويسرها بترتيبها على الأبواب الفقهية - كما رأيت - فكان كما قيل: إن للسيوطي منة على العالمين وللمتقي منة عليه (أي بترتيب كتبه على الأبواب).

وقد بلغت عدة أحاديثه (٤٦٦٢٤) وفقًا لطبعة مؤسسة الرسالة، والتي تقع في ستة عشر مجلدًا.

الداعي لتأليف الكتاب:

شعر المؤلف بعيوب الترتيب على حروف المعجم وكذلك عيوب الترتيب على المسانيد فرأى ترتيبه على الأبواب والموضوعات، فقال في مقدمة منتخب كنز العمال:

(إني وقفت على كثير مما دونه الأئمة من الحديث، فلم أر فيها أكثر جمعًا ولا أكبر نفعًا من كتاب جمع الجوامع الذي ألفه الإمام العلامة عبد الرحمن جلال الدين السيوطي - سقى اللَّه ثراه وجعل الجنة مثواه - حيث جمع فيه من الأصول الستة

وغيرها الآتي ذكرها عند رموز الكتاب، وأودع فيه من الأحاديث ألوفًا، ومن الآثار صنوفًا، وأجاد فيه كل الإجادة مع كثرة الجدوى وحسن الإفادة وجعله قسمين؛ قسمًا رتبه على حروف المعجم وقسمًا على مسانيد الصحابة **لكن عاريًا من فوائد جليلة منها:**

١ - أن من أراد أن يكشف منه حديثًا وهو عالم بمفهومه لا يمكنه إلا إذا حفظ رأس الحديث إن كان قوليًا أو اسم روايه إن كان فعليًا، ومن لا يكن كذلك تَعسَّر عليه ذلك.

٢ - ومنها: أن من أراد أن يحيط ويطلع على جميع أحاديث البيع - مثلًا - أو أحاديث الصلاة أو الزكاة أو غيرها لم يمكنه ذلك أيضًا إلا إذا قلَّب جميع الكتاب ورقة ورقة، وهذا أيضًا عسر جدًا.

٣ - ومنها: أن الأبواب والفصول والتراجم بمنزلة الشرح للأحاديث؛ وذلك أن بعض الأحاديث مجمل وبعضها مفصل وبعضها ذكر فيه سببه وقصته وبعضها ليس كذلك، فلما جمعت في التبويب صار المفصل موضحًا للمجمل، والمذيل بالقصة والسبب مبينًا للذي ليس كذلك كما سنراه إن شاء اللَّه تعالى.

فأردت أن أجعله مبوبًا ليشمل هذه الفوائد الجليلة مع فوائد أخر لا تخفى على من ذاق لذة الفصول والأبواب وطعم حلاوة كشف الحديث من كل ترجمة وباب) (١).

منهج المؤلف في ترتيب الكتاب:

لكي يقوم المؤلف بدمج أحاديث تلك الكتب الثلاثة مع اختلافها في الترتيب والمنهج **كان عليه أن يمر بخمس مراحل وهي:**

١ - المرحلة الأولى:

جمع أحاديث الجامع الصغير وزوائده، وتبويبها على حسب الأبواب الفقهية، وسمَّى هذا المؤلف الجديد « منهج العمال في سنن الأقوال ».

٢ - المرحلة الثانية:

بوَّب ما بقي من أحاديث قسم الأقوال من الجامع الكبير على حسب الأبواب الفقهية - أيضًا - وسمَّى هذا المؤلف الجديد « الإكمال لمنهج العمال ».

---

(١) منتخب كنز العمال على هامش مسند الإمام أحمد (١/ ٢ - ٤).

٣ - المرحلة الثالثة:

جمع الكتاب « منهج العمال » و « الإكمال لمنهج العمال » معًا مبينًا أحاديثهما؛ بأن يضع الترجمة - أي العنوان - ثم يذكر تحتها ما يناسبها من أحاديث « منهج العمال » ثم يذكر كلمة (الإكمال) ثم يذكر ما يناسبها من أحاديث « الإكمال لمنهج العمال » وسمى هذا التأليف الجديد « غاية العمال في سنن الأقوال ».

٤ - المرحلة الرابعة:

بوَّب أحاديث قسم الأفعال من الجامع الكبير على الأبواب الفقهية وسماه « مستدرك الأقوال بسنن الأفعال ».

٥ - المرحلة الخامسة:

جمع بين كتابي « غاية العمال في سنن الأقوال » و « مستدرك الأقوال بسنن الأفعال » في مؤلف واحد، يذكر الكتاب من غاية العمال ثم يذكره من مستدرك الأقوال؛ فمثلًا: يذكر كتاب الإيمان من غاية العمال - أي من الأحاديث القولية - وبعد أن تنتهي أحاديثه يذكر كتاب الإيمان من المستدرك أي من الأحاديث الفعلية.

وسمى هذا المؤلف: « **كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال** ».

وقد وضع كل مجموعة من الأحاديث تحت ما يناسبها من عناوين وأبواب، ورتَّب تلك العناوين على حروف المعجم، مبينًا ذلك في مقدمة الكتاب [(١)].

رموز الكتاب:

اعتمد المؤلفُ رموزَ السيوطي في جوامعه فلم يغير منها شيئًا، لكن لما كان هناك بعض التغاير في بعض الرموز بين الصغير والكبير فلزم الإشارة إلى ذلك وهي:

١ - أن رمز (**ق**) في الصغير - منهج العمال - حسب الترتيب في الكنز يغاير (**ق**) في قسم الأفعال من الكبير - الإكمال - حسب ترتيبه في الكنز؛ فإنه في الأول: يعني اتفاق الشيخين على إخراج الحديث، وفي الثاني: يعني تخريج الحديث عند البيهقي.

٢ - قد رمز السيوطي في الجامع برمز (**بز**) أو (**ز**) ولم يبين مرادهما سهوًا منه، قال المؤلف في مقدمة الكنز: الغالب أنه لأبي حامد يحيى بن بلال البزار [(٢)].

---

(١) انظر مقدمة كنز العمال (١/ ١٣ - ١٩). (٢) انظر مقدمة كنز العمال (١/ ١٣).

دقة المؤلف وأمانته العلمية:

لقد بلغ من دقة المؤلف أن أورد في مقدمة كتابه خطبة كل من الجامع الصغير وزوائده، وقسم الأقوال من الجامع الكبير وقسم الأفعال منه، ثم ذكر قائمة بالمصادر التي اعتمد عليها السيوطي في جامعه الكبير فقال: الحمد لله رب العالمين، وجد بخط الشيخ جلال الدين السيوطي - رحمه الله تعالى - ما صورته: الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى، هذه تذكرة مباركة بأسماء الكتب التي أهنيت [١] مطالعتها على تأليف جمع الجوامع خشية أن تهجم المنية قبل تمامه على الوجه الذي قصدته فيقضي الله من يزيِّلُ عليه، فإذا عرف ما انتهى مطالعته استغنى عن مراجعته ونظر ما سواه من الكتب [٢].

طريقة التخريج بالكتاب:

إذا أردت تخريج حديث من كنز العمال فتأمل في أي موضوع هو، ثم استعن بفهرس الموضوعات لترى أي باب أو موضوع يكون تحته، ثم تدرج معه متنقلًا من منهج العمال إلى الإكمال فما بعده حتى تصل إلى مرادك، ثم بعد ذلك فك رموزه.

مميزات الكتاب وعيوبه:

يتميز الكتاب بأنه مرتب على الأبواب الفقهية.

- وأنه بحق كما سماه صاحبه كنز؛ فهو كنز من كنوز السنة جمع أحاديث كتب عدة، قال مؤلفه في مقدمته:

من ظفر بهذا التأليف فقد ظفر بجمع الجوامع مبوبًا مع أحاديث كثيرة ليست في جمع الجوامع؛ لأن المؤلف رحمه الله زاد في الجامع الصغير وذيله أحاديث لم تكن في جمع الجوامع [٣].

ومن عيوبه أنه قسم الأحاديث إلى المراحل الخمسة التي عرفتها في منهج الكتاب وترتيبه فأبعدها عن بعضها فجاء الكتاب غير متصل الحلقات.

المؤلفات على هذا الكتاب:

١ - المرشد إلى كنز العمال، وهو فهرس للكتاب على حروف المعجم، رتبه نديم مرعشلي وابنه أسامة، ويقع في مجلدين.

٢ - منتخب كنز العمال: **وسوف نتكلم عليه بالتفصيل:**

---

(١) كذا بالأصل، ولعلها: أنهيت.

(٢) مقدمة كنز العمال (١/ ٢٠).

(٣) المصدر السابق (١/ ٤).

(٤)

منتخب كنز العمال

مؤلفه:

هو مؤلف كنز العمال.

موضوعه:

هو موضوع الكنز إلا إنه جاء مختصرًا؛ وذلك لأن المتقي الهندي بعد أن وضع كتاب الكنز رأى أن به كثيرًا من الأحاديث المكررة لمجرد الاختلاف في مطلعها فكان حجم الكتاب كبيرًا حتى رأيناه وقع في ستة عشر جزءًا؛ فعزم على اختصار الكتاب ليسهل تناوله والاستفادة به فاختصره في كتاب سماه « **منتخب كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال** ».

منهجه في المختصر:

١ - حذف المكرر.

٢ - مزج أحاديث الأفعال بالأقوال « منهج العمال والإكمال ».

٣ - غاير في تقسيم الكتاب وأبوابه بعض الشيء، وقد سرد المؤلف قائمة بأسماء الأبواب في مقدمة الكتاب.

٤ - **رموزه** كرموز الأصل.

ميزة هذا الكتاب:

قال مؤلفه: **فاق هذا التأليف على كنز العمال بشيئين:**

أحدهما: بحذف التكرار.

والثاني: امتزاج أحاديث الأفعال بأحاديث الأقوال ترجمة بعد ترجمة بحيث ذكرتُ بعد أن كتبتُ الترجمة بالحمرة [١] أحاديث منهج العمال، ثم كتبت لفظ الإكمال بالحمرة إن جاءت أحاديثه في تلك الترجمة، ثم كتبت لفظ الأفعال بالحمرة إن جاءت

---

(١) استبدلت الحمرة المشار إليها في الطبعات التي بين أيدينا بوضع ما كان مكتوبًا بالأحمر بين قوسين.

أحاديثه وهو كذا إلى آخر الكتاب، وربما خالفت هذا الترتيب وذلك قليل جدًا ككتاب الشمائل وكتاب الغزوات فليعلم [١].

هذا وكتاب « منتخب كنز العمال » للمتقي الهندي، قد طبع بهامش مسند الإمام أحمد بن حنبل المطبوع في ستة أجزاء.

* * *
* *
*

(١) منتخب كنز العمال هامش مسند الإمام أحمد (١/٧).

(٥)

موسوعة الحديث النبوي الشريف

التعريف بالمؤلف:

الدكتور عبد الملك بكر عبد اللَّه قاضي عميد شؤون الطلاب بجامعة الملك فهد للبترول والمعادن بالمملكة العربية السعودية.

التعريف بالموسوعة:

هي موسوعة أراد مصنفها أن يجعلها ديوانًا يجمع الأحاديث النبوية، وقد رتبت الأحاديث فيها على الأبواب والموضوعات، فهي تعين الباحث على استخراج الحديث سواء عرف الحديث أو طرفًا منه، أو حفظه وعرف معناه، أو عرف الراوي الأعلى، أو لم يعرفه، بل لا بد أن يعرف موضوع الحديث وفحواه.

وعليه فلا بد لمن يريد أن يستفيد من هذه الموسوعة أن يكون له تذوقٌ حديثي في فهم النص، ومعرفة موضوعه.

وقد تم من هذه الموسوعة - حسب علمي - مجموعة مجلدات تضم أحاديث الزكاة، والجمعة، والصيام، والحرمين الشريفين والمسجد الأقصى، والحج والعمرة، وأحاديث الهدي والأضاحي، والطهارة، والنكاح، والأولاد، والمعاشرة بالمعروف، والطلاق والعدد.

وهذه المجموعات منها ما في جزء واحد كالهدي والأضاحي [١] والنكاح وتوابعه، ومنها ما في عدة مجلدات كالصيام وأحاديث الحرمين والأقصى، وأحاديث الحج والعمرة، وفق اللَّه مؤلفها لاستكمالها ليعم النفع بها.

الباعث على تأليفها والغاية المرجوة منها:

قد أبان صاحب الموسوعة في مقدمات الكتب التي أخرجها ما يرجوه من فوائد بتأليف هذه الموسوعة

---

(١) وقد أضيف مؤخرًا إلى الحج والعمرة.

ويمكن تلخيص ذلك فيما يلي:

١ - تيسير حفظ الأحاديث النبوية.

٢ - سد متطلبات المحدثين والفقهاء من هدي رسول اللَّه ﷺ لإصدار أحكام شرعية لما استجد في حياة المسلمين الاجتماعية والاقتصادية وغيرها.

٣ - تيسير الإحاطة بشواهد ومتابعات وسلاسل طرق الأحاديث في جميع كتب السنة المعتمدة في هذا العمل بترتيب موضوعي، مما يمكننا من سهولة إصدار الحكم على المتون والأسانيد، إمَّا بالصحة أو الضعف، ومما يسهل دراسة المقارنة للأحاديث وطرقها ومعرفة أسباب ورود الأحاديث، ومعرفة الأحاديث التي انفرد بها كل مصنف، والأحاديث التي اجتمع عليها كل المصنفين.

٤ - تيسير استخراج سجل روايات كل راوٍ على حدة في جميع مصادر الموسوعة، أو في مصدرٍ معين أو عن شيخ معين مما يسهل عملية إصدار الحكم على الرواة جرحًا وتعديلًا.

٥ - تعرية أهل البدع والخرافات والفتن والأهواء بعد اتضاح ضعف أحاديثهم، وتيسير الإحاطة بالنصوص التي تدفع أقوالهم.

٦ - توفير الجهد والوقت الذين ينفقهما الباحث جريًا وراء حديث معين، وفتح نوافذ الآفاق الجديدة أمام ناظريه، هذا فضلًا عن كون هذا المشروع مرآة صادقة لتحقيق مستوى الرسالة العالمية التي وصف اللَّه - تعالى - بها رسوله ﷺ في قوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَـٰكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَـٰلَمِينَ ﴾ [الأنبياء: ١٠٧].

تقسيم الموسوعة:

قسم المصنف موسوعته على ثلاث مجموعات، أو ثلاث مراحل، في كل مجموعة أو مرحلة له عمل مستقل، **وبيان ذلك كالتالي:**

أولًا: المجموعة الشاملة (وهي التي معنا في البحث)، والتي أراد المصنف أن يجمع فيها الأحاديث النبوية الشريفة جميعها ويجعلها سفرًا جامعًا لأحاديث أكثر من (٢٠٠) مائتي مصدر من مصادر وكتب السنة، وهذه المرحلة تعتبر هي الخطوة الأساسية للموسوعة؛ لأنَّ ما يتبعها من مراحل أخرى إنما هو في حقيقة الأمر ينبني عليها، وقد ذكر

المصنف في هذه المرحلة الأحاديث الصحيحة، والحسنة، والضعيفة، ومن أراد أن يقف على صحة الحديث أو ضعفه فعليه أن يطالع ذلك في المرحلة التالية.

ثانيًا: المجموعة المصنفة، وهذه المرحلة تأتي تبعًا للمرحلة الأولى (الشاملة)؛ إذ في المرحلة الأولى اهتم صاحب الموسوعة باستيعاب جميع الأحاديث الواردة التي يذكرها من صحة أو حسن أو ضعف، فهذه المرحلة يمكن أن نطلق عليها (مرحلة الجمع) ثم تأتي المرحلة الثانية (المصنفة)، والتي تكلم فيها المصنف عن أسانيد الأحاديث التي ذكرها وما يتبع ذلك من الحكم على الأحاديث بالصحة أو الحسن أو الضعف، فهذه المرحلة يمكن أن نطلق عليها مرحلة (التنقيح)؛ إذ فيها يصدر المصنف حكمه على الأحاديث فيميز الصحيح من غيره.

ثالثًا: (المجموعة الصحيحة والحسنة)، وهذه المرحلة لا يذكر فيها المصنف إلا الأحاديث الصحيحة والحسنة، وهي التي يجب العمل بها، وهي تأتي بعد المرحلة السابقة، ويمكن أن نسميها بمرحلة (التلخيص والتخليص)، وأعني بذلك أنه عندما يذكر الحديث الصحيح والحسن إنما يخلصهما من اختلاط الحديث الضعيف والموضوع بهما، وهذه المجموعة (الصحيحة) وسابقتها (المصنفة) إنما تبنيان على المرحلة الأولى أو المجموعة الأولى، وهي (الشاملة).

منهج المؤلف في هذه الموسوعة:

ما تقدم من تقسيم هذه الموسوعة إنما هي إطلالة على منهج الموسوعة بشكل عام؛ إذ في كل مجموعة من مجموعات الموسوعة الثلاث يتبع المصنف منهجًا خاصًا نذكره فيما يلي بالتفصيل، **ولا يفوتني أن أنبه على أنَّ المصنف في ترتيبه لمجموعات الموسوعة الثلاث إنما يرتبها جميعًا على أبواب الفقه، وموضوعاته.**

أولًا: منهج المصنف في المجموعة الأولى (مجموعة الأحاديث النبوية الشاملة):

١ - استيفاء واستقصاء جميع الروايات المرفوعة التي وردت في مصادر الموسوعة على اختلاف أسانيدها، واختلاف ألفاظها بحيث يكون بين أيدي الباحثين كل ما أسند عن رسول ﷺ (صحيحه، وحسنه، وضعيفه) مع تعقيبات وتعليقات المصنفين، وأقوالهم عن غيرهم.

٢ - ذكر عناوين كتب وأبواب وأجزاء وأرقام صفحات هذه النصوص كما وردت في المصنفات الحديثية، مرتبة على أبواب الموسوعة المصنفة.

٣ - يلتزم المصنف، بترتيب نصوص الباب الواحد ترتيبًا خاصًا، وذلك على حسب أقدمية وفيات المصنفين.

٤ - يرقم المصنف الأحاديث والأبواب ترقيمًا تصاعديًا (من الأعم إلى الأخص) فالحديث يعرف برقم الباب، ورقم الحديث في ذلك الباب.

٥ - كما أنَّ المصنف يشير إلى اسم المصنف الذي أخذ منه الحديث، واسم مصنفه، ورقم الجزء والصفحة، وذلك في قوسين في نهاية الحديث، وفي قوس آخر يجاوره يذكر رقم شجرة الراوي التي تجمع طرق الحديث الواحد.

٦ - أورد المصنف عناوين الكتب والأبواب من المصنفات التي تعنى بها - كما ذكرت سابقًا - ولكن هنا وتكملة لما سبق بيانه يزيد الأمر إيضاحًا؛ حيث يورد المصنف عناوين الكتب والأبواب من المصنفات التي تعنى بها يفصلها خط مائل في نهاية كل حديث، وحيثما كانت الإشارة مائلة فإنَّ ما بعدها هو اسم الباب الذي في المصنف الذي أخذ منه الحديث، وما قبلها هو اسم الكتاب، وإذا تكررت الإشارة، ولم يذكر قبلها شيء فهذا يعني أنَّ الباب يتبع الكتاب السابق نفسه.

٧ - وأخيرًا ينبه المصنف إلى شيء هام، وهو أنَّ الموسوعة في مجموعتها الشاملة قد حوت الأحاديث الواردة في مصادرها، صحيحها وسقيمها، وعلى الباحث التأكد من صحة الحديث قبل الأخذ به، وذلك بالرجوع إلى المجموعة المصنفة.

ثانيًا: منهج المصنف في المجموعة الثانية (مجموعة الأحاديث النبوية المصنفة):

ويشتمل على:

١ - تصدير الأبواب بالآيات القرآنية.

٢ - إيراد متنٍ واحدٍ للمتابعات المتطابقة أو المتقاربة في الألفاظ لكل أحاديث الموسوعة، على أن يكون المتن المختار أجمعها معنًى وأقواها درجة، مفضلًا أن يكون هذا المتن من لفظ البخاري أو مسلم في صحيحيهما إن وجد.

٣ - إيراد متون المتابعات التي تضيف معنًى زائدًا في الحديث كسببٍ لورود الحديث، وزيادةِ لحكم.

٤ - إيراد التعليقات التي وردت في مصادر الموسوعة المعتمدة، والتي تتعلق بالحكم على أسانيد ومتون الأحاديث في حالة كون اللفظ المختار والمعتمد لم يرد في البخاري أو مسلم دون الالتفات إلى الآراء والأقوال الفقهية المستنبطة من الأحاديث.

٥ - استيعاب فقه الصحابة في مصادر الموسوعة المعتمدة والذي اصطُلح عليها باسم الأحاديث الموقوفة، وذلك في القسم الثاني من الموسوعة المصنفة.

٦ - شرح الغريب من المفردات.

٧ - أشار المصنف إلى درجة المتن بعد سرده مباشرة، فما كان من لفظ البخاري أو مسلم اكتفى أن يقول فيه: هو من لفظهما، وما لم يكن في الصحيحين أو أحدهما استأنس فيه بحكم الأئمة الجهابذة عليه، فإن كان الحديث موضع خلاف بينهم اجتهد في الترجيح، وما لم يجد فيه حكمًا لأحد الأئمة اجتهد هو في الحكم عليه بالصحة أو الحسن أو الضعف، وذلك حسب إسناد الحديث، أما الحديث الموضوع فقد استبعده المصنف نهائيًا من هذه المجموعة المصنفة، مع الإشارة إليه في المجموعة الشاملة، لأنه لم يكتسب اسم الحديث إلَّا مجازًا، ومحله في كتب الموضوعات.

٨ - وفي ترتيب تخريج الحديث التزم المصنف ذكر البخاري أولًا، فمسلم ثانيًا، ثم ذكر باقي أصحاب الكتب المعتمدة في الموسوعة بحسب أقدمية وفيات المصنفين لها، مع الإشارة إلى رموز الكتب الحديثية، وأرقام تسلسل طرق شجرة الإسناد، موردًا أسماء المصنفين ومصنفاتهم، وأجزاء وأرقام صفحات كل مصنف في نهاية طريق شجرة الإسناد.

٩ - اعتمد في ترقيمه لهذه المجموعة رقمين متجاورين في أول كل متن معتمد، يرمز الأول منهما إلى تسلسل أسانيد الصحابة، ويرمز الثاني منهما إلى تسلسل أطراف المتون في (المصنَّفة) مع ملاحظة أنَّ المتن إذا ورد في بابٍ لاحق فقد أخذ رقمًا متسلسلًا جديدًا مع الإبقاء على رقمه في تسلسل أشجار الأسانيد، كما ورد أولًا.

١٠ - عند الإحالة على المصادر فإنه يشير إلى رمز كتب المصنفين، ورقم الطريق في شجرة الإسناد مع ذكر اسم المصنف، ومصنفه، واقتصر فيه على ذكر الجزء والصفحة دون ذكر عنوان الكتاب والباب الذي ورد فيه الحديث خروجًا عن التطويل، وقد أعطى المصنف لطرق شجرة الأسانيد أرقامًا متسلسلة بين قوسين تسهيلًا لعملية البحث.

ثالثًا: منهج المصنف في المجموعة الثالثة (مجموعة الأحاديث الصحيحة والحسنة):

١ - يقوم منهجه في هذه المجموعة على ذكر متون الأحاديث الصحيحة والحسنة مع دمج الشواهد المتطابقة والمتقاربة ما أمكن ذلك اكتفاءً بمتنٍ واحد.

٢ - هذه الأحاديث الصحيحة والحسنة مرتبة على الموضوعات والأبواب الفقهية.

منهجه في ترتيب الأحاديث:

سبق أن عرفنا أنَّ الموسوعة مرتبة حسب الموضوعات والأبواب، وهذا الترتيب بصفة عامة في جميع مراحلها الثلاث (المجموعة الشاملة، المصنفة، الصحيحة) لكن بقي أن نتكلم بشيء من التفصيل عن ترتيب الأحاديث؛ وإنما نقصد بذلك المجموعة الأولى، وهي مجموعة (الأحاديث الشاملة) وبالتحديد يكون الحديث عن بعض الموضوعات، والتي تيسر لنا الوقوف عليها، وهي (أحاديث الجمعة، وأحاديث الصيام، وأحاديث الحرمين الشريفين والمسجد الأقصى، والهدي والأضاحي).

- أولًا: أحاديث الجمعة:

ضمن المصنف هذا الجزء (الجمعة) خمسة وعشرين بابًا؛ بدأها بباب (أول جمعة جمعت في الإسلام قبل الهجرة وبعدها)، وختم الجزء بباب (إذا قام أحدكم من مجلسه يوم الجمعة ثم رجع إليه فهو أحق به)، وقد رتب الأرقام ترتيبًا تصاعديًا من الباب الأول إلى الباب الخامس والعشرين، ورقَّم الأحاديث في الباب - أيضًا - ترقيمًا تصاعديًا، ليس فقط في الباب الواحد، وإنما في جميع الأبواب، ونزيد الأمر إيضاحًا فنقول: بأنه يبدأ عد الأحاديث في أول الباب، ولا يقطعها عند نهايته ويبدأ عدًّا جديدًا في الباب التالي، وإنما يستمر في عد الأحاديث على عملية حسابية واحدة، وقد ذكر في كتاب الجمعة ٣٦٦ (ثلاثمائة وستة وستين حديثًا) مع ملاحظة أنَّ المتن إذا تكرر عن الصحابي نفسه فإنه بجوار ترقيمه الأصلي يعطيه رقمًا فرعيًا جديدًا، و - أيضًا - يلاحظ أنَّ المصنف ذكر شيئًا في جزء الجمعة لم يذكره في غيرها، وهو أن يورد أسانيد الأحاديث جميعًا على هيئة شجرة، هذا الأمر لم نجده في أحاديث الصيام، ولا الحرمين الشريفين والأقصى المبارك.

- ثانيًا: أحاديث الحرمين الشريفين والأقصى المبارك:

جاءت أحاديث الحرمين والأقصى في ثلاثة أجزاء متوسطة؛ وقد ذكر في الأول (ستة

أبواب) بدأها بباب (فضل المساجد الثلاثة) وختمها بباب تحريم مكة المكرمة، إلَّا أنه في عَدِّه للأحاديث يختلف عن عَدّه أحاديث الجمعة؛ فهنا يقتصر على أحاديث كل باب بمفرده، ولا يضيفه إلى الباب الذي يليه، وهكذا حتى بقية الأجزاء الثلاثة.

يلاحظ أيضًا: أنه إذا لم يذكر شيئًا ذكره في أحاديث الجمعة، وهو ذكر أسانيد الحديث على هيئة شجرة عقب ذكر متن الحديث، وإنما يذكر الأسانيد هنا قبل ذكر متن الحديث إسناد كل حديث بمفرده، وقد ذكر - أيضًا - شيئًا أغفله في أحاديث الجمعة، وهو ذكر عناوين كتب وأبواب الأحاديث التي في الكتب المصنفة لأصحاب مصادر الموسوعة.

وفي الجزء الثاني من أحاديث الحرمين الشريفين يكمل الأبواب حتى يصل إلى الباب الواحد والأربعين)، وهو باب (فضائل بيت المقدس) وهو الباب الاخير.

مع ملاحظة أنَّ المصنف هنا يذكر بجوار رقم الحديث رقم الباب الذي ورد فيه الحديث، هذا أمر أغفله في أحاديث الجمعة فكان يذكر رقم الحديث فقط.

- ثالثًا: أحاديث الصيام:

وتأتي أحاديث الصيام في أربعة أجزاء تتقارب في جميعها من أحاديث الحرمين الشريفين؛ وقد ذكر في الجزء الأول (ثمانية أبواب) بدأها بباب (وجوب صيام شهر رمضان) وختمها بباب (الإمساك).

وفي الجزء الثاني يكمل الأبواب حتى يصل إلى الباب (السادس والعشرين).

وفي الجزء الثالث يكمل سرد الأبواب حتى يصل إلى الباب (الخامس والأربعين) وفي الجزء الرابع ينتهي سرد أحاديث الصيام بذكر الباب (السادس والخمسين) وهو باب (الترغيب في طلب ليلة القدر والاختلاف في تحديدها) وقد نهج المصنف في هذا الموضوع المنهج نفسه في أحاديث الحرمين الشريفين والأقصى المبارك، من حيث ترتيب الأبواب وسرد الأحاديث فيه.

رابعًا: أحاديث (الهدي والأضاحي):

وهو جزءٌ صغير لا يزيد عن ١٢٠ (مائة وعشرين) صفحة؛ وقد ضمنه ستة أبواب بدأها بذكر باب (ما يجوز من الهدي وهل تقليده يوجب إحرامًا) وختم الجزء بذكر باب (نحر الهدي والضحايا والادخار منها) وهو الباب السادس والأخير.

وقد رتب أحاديث كل باب متصلة بعضها ببعض غير مستقل كل باب عن الآخر وهو الترتيب نفسه في أحاديث الجمعة، وقد ذكر المصنف تحت هذا الجزء (مائة وخمسة وخمسين حديثًا) مع ملاحظة أنَّ المصنف في هذا الجزء لم يذكر أسانيد الحديث لا قبل ذكر المتن ولا بعده، وإنما يذكر من خرَّجه من الأئمة فقط، ويذكر اسم الكتاب أو المصدر الذي وجد فيه الحديث مع ذكر رقم الحديث فيه أو ذكر الجزء والصفحة، وعند عزو الحديث إلى من أخرجه يعزو اللفظ لمن أخرجه فيقول: واللفظ له.

وبعد، فهذه نظرة عامة على منهج المصنف وترتيبه للأحاديث في موسوعته الحديثية على قدر الوسع والطاقة وعلى بعض أجزاء الموسوعة الشاملة فقط، وليس عليها كلها، وبقي أن نتعرف على كيفية التعرف على كيفية التخريج والاستفادة من هذا الكتاب، فنقول وبالله التوفيق [(١)]:

كيفية التخريج من هذه الموسوعة:

إنَّ التخريج من هذه الموسوعة أمر سهل جدًا، وذلك إذا أعملنا عقولنا، وأذهاننا في معرفة فقه الحديث الذي نريد تخريجه، في أي موضوع يتحدث وتحت أيِّ باب يندرج، فإذا عرفنا ذلك كان التخريج والعثور على الحديث من الموسوعة أمرًا سهلًا جدًا.

فإذا كان فقه الحديث يدور حول صلاة الجمعة فإننا نبحث عنه في جزء أحاديث الجمعة، وإذا كان الحديث يدور فقهه حول الصوم فإننا نفتش عنه في أحاديث الصيام في الجزء الخاص به من الموسوعة، وإذا كان يدور حول فضل الحرمين الشريفين والأقصى فإننا نبحث عنه في الجزء الخاص بهما من الموسوعة... إلخ.

الأمثلة:

١ - إذا أردنا أن نخرج حديث « كان رسول اللَّه يقرأ في صلاة المغرب ليلة الجمعة ﴿ قُلْ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلْكَـٰفِرُونَ ﴾، ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَـدٌ ﴾، ويقرأ في العشاء الآخرة ليلة الجمعة: الجمعة والمنافقين ».

فإننا إذا أعملنا عقولنا نرى الحديث يتصل موضوعه بصلاة الجمعة، على وجه الخصوص بالقراءة في ليلة الجمعة كما هو واضح من لفظ الحديث، فعلينا أن نبحث عنه

---

(١) وقد ظهر بعد ذلك الأجزاء التي تتصل بـ (الطهارة، والحج والعمرة، والنكاح والأولاد والمعاشرة بالمعروف، والطلاق والعدد) ولا زالت تخرج أجزاء هذه الموسوعة تباعًا.

في أحاديث الجمعة من الموسوعة، ونطالع الأبواب الفقهية التي ذكرها المصنف في أول الجزء فنجد الحديث في باب (القراءة في يوم الجمعة وليلته) (ص ١٤٣) فنجده في الباب الحادي عشر تحت رقم (٢٣٦) من حديث جابر بن سمرة ﵁، وقد قال المصنف:

(رواه: ابن حبان في الصحيح (١٥٨/٣)، البيهقي في السنن الكبرى (٢٠١/٣)) وذكر شجرة إسناده على النحو التالي:

الصحيح (١٥٨/٣) ابن حبان، يعقوب بن يوسف، أبو قلابة، أُبي، ابن سماك.

السنن (٢٠١/٣) البيهقي، يعقوب بن يوسف، أبو قلابة، أُبي، ابن سماك.

٢ - وإذا أردنا أن نخرج حديث « **من صام يومًا في سبيل اللَّه بعَّد اللَّه وجهه عن النار سبعين خريفًا** ».

فإذا نظرنا في الحديث لأول وهلة نجده يدور حول موضوع الصوم، فإذا فتشنا عنه في أبواب الصوم نجده في باب (فضل الصيام) وهو الباب الثالث من الجزء الاول (ص ١٦٤) رقم الحديث (١٣٣/٣) قال البخاري: حدثنا إسحاق بن نصر قال: حدثنا عبد الرزاق قال: أخبرنا ابن جريج قال: أخبرني يحيى بن سعيد وسهيل بن أبي صالح أنهما سمعا النعمان بن أبي عياش عن أبي سعيد الخدري ﵁ قال: سمعت النبي ﷺ يقول: (وذكر الحديث).

ويلاحظ: أنَّ المصنف ذكر عقبه (البخاري - الصحيح (١٨٦/٤)، (١٠٦٨)) فهو يشير إلى أنَّ البخاري قد أخرجه في جامعه الصحيح (ج ٤، ص ١٨٦)، والرقم الثاني هو رقم مسلسل أشجار الأسانيد.

وقد ذكر المصنف - أيضًا - الترجمة التي ترجم بها البخاري في صحيحه لهذا الحديث، وذلك في مقدمة الحديث حيث قال: (الجهاد والسير/فضل الصوم في سبيل اللَّه) فالأول هو اسم الكتاب، والثاني هو اسم الباب.

وأخرج هذا الحديث مسلم في صحيحه في كتاب الصيام باب/فضل الصيام، تحت رقم (١٤٨/٣)، (ص ١٦٨) من الموسوعة، وأخرجه - أيضًا - النسائي تحت رقم (٢٠١/٣) كما في الموسوعة (ص ١٧٧) في كتاب الصيام/باب: ثواب من صام يومًا في سبيل اللَّه ﷿.

وأخرجه البيهقي في كتاب الصيام/باب: ما جاء في فضل الصوم في سبيل اللَّه، تحت رقم (٣١٢/٣) وساق الحديث بإسناده كما في سائر أحاديث هذا الجزء.

٣ - إذا أردنا أن نخرج حديث (كانوا يسمون المدينة يثرب فسمَّاها رسول اللَّه ﷺ طيبة).

فقه الحديث يدور حول تسمية المدينة النبوية، فلا بد من أن نبحث عنه في أحاديث الحرمين الشريفين من الموسوعة، فإذا بحثنا عنه نجده في الجزء الثالث تحت الباب (٢٧) باب/ أسماء المدينة النبوية، تحت رقم (١/٢٧) وعزاه المصنف إلى أبي داود الطيالسي في (المسند ١٠٤) (٩٧٩٢)، وذكر الحديث بإسناده فقال: حدثنا شعبة عن سماك ابن حرب قال: سمعت جابر بن سمرة يقول: (وذكر الحديث) في (ص ١٣٧، ج ٣).

وعزاه أيضًا إلى ابن شبة في أخبار المدينة (١٦٤/١) (٩٧٩٢) تحت رقم (٢٧/ ٢١) وذكر الإسناد السابق لأبي داود الطيالسي.

٤ - وإذا أردنا أن نخرج حديث « **من كان له سعة ولم يضح فلا يقربن مصلانا** ».

إذا نظرنا في الحديث الشريف وجدنا أنه يدور حول التحذير من ترك الأضحية مع السعة، فلا بد أن نفتش عنه في الجزء الخاص بالأضحية من الموسوعة، وهو جزء (الهدي والأضاحي) فإذا تتبعنا أبواب هذا الجزء نجد الحديث تحت الباب الرابع، وهو باب الأضحية وسننها رقم (٦٩) عن أبي هريرة ﷺ أنَّ رسول اللَّه ﷺ قال: « **من كان له سعة ولم يضح فلا يقربن مصلانا** » وقال المصنف عقبه: أطرافه: ابن ماجه في السنن (٣١٢٣) واللفظ له، والدارقطني في السنن (٢٧٦/٤، ٢٨٥/٤)، الحاكم في المستدرك (٣٤٦٨) (٧٥٦٥، ٧٥٦٦) موقوفًا، والبيهقي في الصغير (١٨٠٩)، وفي الكبير (٢٦٠/٩)، وفي المعرفة (١٨٩٠١) موقوفًا.

ميزات الموسوعة وعيوبها:

أهم ميزاتها:

١ - هذه الموسوعة تجمع بين دفتيها أحاديث أكثر من مائتي مصدر من مصادر السنة النبوية.

٢ - أنها مرتبة على الأبواب والموضوعات مما يسهل الوصول إلى الحديث المراد تخريجه.

٣ - هذه الموسوعة تساعد على الدراسة الموضوعية، والإلمام بأحاديث كل موضوع؛ فمن أراد أحاديث موضوع معين وقصد إليها وجدها في هذه الموسوعة مرتبة ومجموعة ومعزوة إلى من أخرجها من الأئمة.

٤ - أنها تيسر وتعين على حفظ الأحاديث النبوية.

٥ - توفر الجهد والوقت اللذين هما عمدة الباحث في بحثه، وذلك بتسهيل الوصول إلى تخريج الحديث المراد تخريجه.

٦ - تمتاز هذه الموسوعة عن غيرها من موسوعات الحديث الأخرى بذكر الأسانيد كاملة غالبًا، وعزو الأحاديث إلى من أخرجها من أصحاب المصادر الحديثية صراحة، ودون ذكر رموز لهذه المصادر.

٧ - تمتاز هذه الموسوعة عن غيرها من موسوعات الحديث الأخرى بذكر مراجع أصحاب هذه المصادر الحديثية والمصنفات التي تعنى بذلك، والتي ترجمت للأحاديث النبوية (بذكر الكتاب والباب) الذي ورد فيه الحديث، ويلاحظ أنَّ هذه الميزات المذكورة إنما هي بالنسبة للمجموعة الأولى من مجموعات الموسوعة وهي (المجموعة الشاملة) دون باقي المجموعات التالية (المصنفة والصحيحة) والتي لم تصل إلينا.

أهم عيوبها:

١ - هذه الموسوعة غير صالحة لتخريج الأحاديث الغير مرتبة على الموضوعات والأبواب.

٢ - عدم الاهتداء إلى الحديث المراد تخريجه، وذلك عند عدم اتفاق استنباط الباحث مع استنباط المصنف، فيظن الباحث أنَّ الحديث غير موجود بها، مع أنَّ الحديث قد يكون واردًا بها.

٣ - أنَّ المصنف قد خالف منهجه الذي رسمه لنفسه، وألزم نفسه به، وذلك في جزء (أحاديث الجمعة) فهو لم يرتب نصوص الباب الواحد على حسب أقدمية وفيات المصنفين، وكذلك عند التخريج فهو أحيانًا يخالف منهجه في ترتيب من أخرج الحديث من أصحاب المصادر الحديثية، وذلك يظهر عند المطالعة والدراسة في هذه الموسوعة.

٤ - قد فاته بعض الأحاديث الموجودة في مصادر الموسوعة، وذلك مثل حديث قراءة سورة الكهف في يوم الجمعة، فلم يتعرض له المصنف عند باب (القراءة في يوم الجمعة وليلته) من جزء أحاديث الجمعة، مع أنَّ الحافظ ابن كثير في تفسيره لسورة الكهف في الجزء الثالث (ج ٣، ص ٦٧، ٦٨) قد ذكر في فضل قراءتها في يوم الجمعة حديثًا، وعزاه إلى الحاكم في مستدركه، قال: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه.

٥ - عدم ظهور الموسوعة مكتملة البناء أي اكتمال (مجموعاتها الثلاث) مما يجعل الاستفادة بها لا تأتي في صورة كاملة تامة، فمثلًا: إذا قمنا بتخريج حديثٍ ما من الموسوعة وعرفنا من أخرجه من الأئمة نريد أن نقف على درجته من صحة أو حسن أو ضعف، وهذا لا يحصل إلا إذا اكتملت مراحل الموسوعة الثلاث، وطبعت بصورة متكاملة في كتاب واحد، فالذي بين أيدينا بعض أجزاء من المجموعة الشاملة، وهي الأولى من مجموعات المشروع، ويتبقى بعد ذلك المجموعتان التاليتان (المصنفة والصحيحة)، نسأل اللَّه ﷻ أن يعين المصنف على استكمال موسوعته، والوصول بها إلى مراتب الكمال أو ما يقارب الكمال؛ إذ الكمال للَّه وحده.

٦ - مما يؤخذ على صاحب الموسوعة أنه قد يحيل في ذكر أحاديث باب معين إلى باب آخر يذكره فيه، فمثلًا: إذا وقف الباحث على فقه الحديث الذي معه، فإذا ذهب إلى ذلك الباب وجد المصنف قد أحاله على باب آخر ذكره فيه مما يضطر الباحث إلى متابعة الجهد مرة أخرى والبحث عن الحديث في الباب الجديد الذي أحاله عليه المصنف.

وبعد: فهذه الملاحظات هي من وجهة نظري، وقد أصيب وأخطئ، وحسبي في هذا أنني اجتهدت فيها قدر طاقتي وفهمي، وهذه الملاحظات لا تغض ولا تقلل من قيمة الكتاب العلمية؛ إذ لو خرج الكتاب في صورته التي رسهما له المصنف لأصبح درة باهرة، وياقوتة نادرة بين كتب التخريج، ودلائل الحديث.

* * *
* *
*

(٦)

إتحاف الخيرة المهرة
بزوائد المسانيد العشرة

التعريف بالمؤلف:

هو شهاب الدين أبو العباس أحمد بن أبي بكر محمد بن إسماعيل بن سليم بن قايماز ابن عثمان البوصيري الكتاني الشافعي، المتوفى سنة أربعين وثمانمائة [١].

التعريف بالكتاب وموضوعه:

هو كتاب جمع فيه مؤلفه زوائد أحاديث عشرة مسانيد من كتب السنة وهي: مسند (أبي داود الطيالسي)، ومسند (مُسَدَّد)، ومسند (الحميدي)، ومسند (ابن أبي عمر العدني)، ومسند (إسحاق بن راهويه)، ومسند (أَبِي بَكْرِ بْن أَبِي شَيْبَةَ)، ومسند (أحمد بن منيع)، ومسند (عبد بن حميد)، ومسند (الحارث بن محمد بن أبي أسامة)، ومسند (أبي يعلى الموصلي) [٢] **على الكتب الستة**: (صحيحي البخاري ومسلم)،

---

(١) ترجمته في: الضوء اللامع (١/٢٥١)، تبصير المنتبه (٢/٦٩٢)، حسن المحاضرة (١/٣٢٠)، طبقات الحفاظ (ص ٥٤٦)، شذرات الذهب (٧/٢٣٣).

(٢) ترجمة موجزة لأصحاب هذه المسانيد:

- أما أبو داود الطيالسي: فهو سليمان بن الجارود بن داود الحافظ، توفي سنة أربع ومائتين.
- وأما الحميدي فهو عبد الله بن الزبير أبو بكر القرشي المكي أحد الأعلام، مات سنة تسع عشرة ومائتين.
- وأما مُسَدَّد: فهو ابن مسرهد بن مسربل، مات سنة ثمانٍ وعشرين ومائتين.
- وأما ابن أبي عمر: فهو محمد بن يحيى بن أبي عمر الحافظ العدني أبو عبد الله، توفي وله سبع وسبعون سنة في شعبان سنة ثمانٍ وثلاثين ومائتين.
- وأما إسحاق بن راهويه: فهو إسحاق بن راهويه بن إبراهيم بن مخلد بن راهويه، مات سنة ثمان وثلاثين ومائتين.
- وأما أبو بكر بن أبي شيبة: فهو عبد الله بن محمد بن أبي شيبة أبو بكر العبسي مولاهم، الكوفي الحافظ، صاحب التصانيف، توفي سنة خمس وثلاثين ومائتين.
- وأما أحمد بن منيع: فهو أحمد بن منيع بن عبد الرحمن البغوي أبو جعفر الأصم، الحافظ صاحب المسند، مات سنة أربع وأربعين ومائتين وله أربع وثمانون سنة.
- وأما عبد بن حميد: فهو أبو محمد الكسي - على الأصح - ويقال فيه: الكشي، اسمه عبد الحميد، حافظ =

وسنن (أبي داود)، و (الترمذي)، و (النسائي الصغرى)، و (ابن ماجه) ورتبه على الكتب والأبواب الفقهية، فبلغت كتبه مائة، وقسمها إلى أبواب.

ترتيبه:

رتَّب الإمام البوصيري كتابه بعد التقدمة له على الكتب والأبواب الفقهية، وقد صرح هو بذلك فقال [(١)]: ورتبته على مائة كتاب، أذكرها ليسهل الكشف منها، وهي: كتاب الإيمان، كتاب القدر، كتاب العلم، كتاب الطهارة، كتاب الحيض، كتاب الصلاة، كتاب المواقيت، كتاب الأذان، كتاب المساجد، كتاب الإمامة، كتاب القبلة وفيه ستر العورة، كتاب افتتاح الصلاة، كتاب السهو، كتاب قصر الصلاة، كتاب الجمعة، كتاب صلاة الخوف، كتاب العيدين، كتاب الخسوف، كتاب الاستسقاء، كتاب النوافل، كتاب الجنائز، كتاب الزكاة، كتاب الصوم، كتاب الحج وفيه آداب السفر، كتاب البيوع والسلم، كتاب الرهن، كتاب التفليس، كتاب الصلح، كتاب الضمان، كتاب الشركة، كتاب العاريَّة، كتاب الغصب، كتاب الشفعة، كتاب القرض، كتاب الإجارة، كتاب الزراعة، كتاب إحياء الموات، كتاب الوقف، كتاب الهبات وفيه عطية الرجلِ ولَدَه، كتاب اللقيط، كتاب الفرائض، كتاب الوصايا، كتاب الوديعة، كتاب النكاح، كتاب الصداق والوليمة، كتاب القسم والنشوز، كتاب الخلع والطلاق، كتاب الرجعة، كتاب الإيلاء، كتاب الظهار، كتاب اللعان، كتاب العدد، كتاب الرضاع، كتاب النفقات، كتاب الديات، كتاب القسامة، كتاب قتال أهل البغي، كتاب المرتد، كتاب السرقة، كتاب الحدود والقذف، كتاب الأطعمة، كتاب الأشربة والحد فيها، كتاب الطب، كتاب الرقى والتمائم، كتاب اللباس والزينة، كتاب الإمارة، كتاب الهجرة، كتاب الجهاد، كتاب المغازي والسير وَقَسْمُ الفيء والغنيمة، كتاب الجزية، كتاب الصيد والذبائح، كتاب الضحايا، كتاب العقيقة، كتاب السبق والرمي، كتاب الأيمان، كتاب النذور، كتاب

= جوَّال ذو تصانيف، مات سنة تسع وأربعين ومائتين.

- وأما الحارث: فهو الحارث بن محمد بن أبي أسامة - واسم أبي أسامة: داهر - أبو محمد التميمي، وقال الذهبي: مات سنة (٢٨٢).

- وأما أبو يعلى الموصلي: فهو أحمد بن علي بن المثنى بن يحيى بن عيسى بن هلال التميمي، ومات سنة سبع وثلاثمائة، ينظر مقدمة إتحاف الخيرة المهرة (١/٥٨).

(١) ينظر إتحاف الخيرة (١/٥٧).

القضاء، كتاب الشهادات، كتاب العتق، كتاب الولاء، كتاب المدبر والمكاتب، كتاب عتق أمهات الأولاد، كتاب البر والصلة، كتاب الأدب، كتاب العجائب، كتاب فضائل القرآن وتعلمه، كتاب التفسير، كتاب التعبير، كتاب الأذكار، كتاب الأدعية، كتاب الاستعاذة، كتاب علامات النبوة، كتاب المناقب، كتاب المواعظ، كتاب التوبة والاستغفار، كتاب الزهد والورع، كتاب الفتن، كتاب القيامة، كتاب صفة النار، كتاب صفة الجنة.

منهج المؤلف في هذا الكتاب:

بدأ الإمام البوصيري كتابه بمقدمة حدد فيها المسانيد العشرة التي سيخرج عليها الزوائد، ومنهج إيراد هذه الزوائد [1]، ثم ترجم للأئمة العشرة، ثم أخذ في عرض كتابه.

أولًا: منهجه في الإسناد:

قال:

١ - إن كان الحديث في الكتب الستة أو أحدها أو من طريق صحابي واحد لم أخرجه إلا أن يكون الحديث فيه زيادة عند أحد المسانيد المذكورة تدل على حكم، فأخرِّجه بتمامه، ثم أقول في آخره: رووه، أو بعضهم باختصار، وربما بينت الزيادة مع ما أضمه إليه من مسندَيٍّ أحمد بن حنبل والبزار، وصحيح ابن حبان وغيرهم.

٢ - وإن كان الحديث من طريق صحابيين فأكثر، وانفرد أحد المسانيد بإخراج طريق منها أخرجته، وإن كان المتن واحدًا، وأنبه عقب الحديث أنه في الكتب الستة أو أحدها من طريق - فلان مثلا - إن كان؛ لئلا يظن أن ذلك وهم.

٣ - فإن لم يكن الحديث في الكتب الستة أو أحدها من طريق صحابي آخر ورأيته في غير الكتب الستة نبهت عليه للفائدة وليعلم أن الحديث ليس بفرد.

٤ - أما منهجه في إيراد الشواهد فقال: وإن كان الحديث في مسندين فأكثر من طريق صحابي واحد أوردته بطرقه في موضع واحد إن اختلف الإسناد، وكذا إن اتحد الإسناد بأن رواه بعض أصحاب المسانيد مُعنعنًا، وبعضهم صرح فيه بالتحديث.

٥ - فإن اتفقت الأسانيد في إسنادٍ واحدٍ ذكرت الأول منها ثم أحيل عليه.

٦ - إن كان الحديث في مسند بطريقتين فأكثر ذكرت اسم صاحب المسند في أول

---

(١) إتحاف الخيرة المهرة (٥٦/١، ٥٧).

الإسناد، ولم أذكره في الثاني ولا ما بعده؛ بل أقول: (قال)، ما لم يحصل اشتباه فيقول مثلًا: قال أبو بكر بن أبي شيبة كذا وكذا، ثم يأتي في الذي بعده ويقول: وقال - أي أبو بكر بن أبي شيبة - حدثنا فلان... إلخ.

ثانيًا: منهجه في المتن:

قال: وأما المتن:

١ - فإن اتفقت المسانيد على متنٍ بلفظٍ واحدٍ سقت متن المسند الأول حسب، ثم أحيل ما بعده عليه، وإن اختلفت ذكرت متن كل مسند، وإن اتفق بعض واختلف بعض ذكرت المختلف فيه، ثم أقول في آخره: فذكره [ولا يكرر المتن].

٢ - وقد أوردت ما رواه البخاري تعليقًا، وأبو داود في المراسيل، والترمذي في الشمائل، والنسائي في الكبرى، وفي عمل اليوم والليلة، وغير ذلك مما ليس في شيء من الكتب الستة.ا.هـ.

٣ - وقد أكثر الإمام البوصيري في كتابه هذا من الإحالات؛ فكثيرًا ما نجد أبوابًا قد ذكر فيها بعد عنوان الباب قوله: (فيه حديث فلان، وتقدم في باب كذا، أو حديث فلان، وسيأتي في باب كذا).

كيفية التخريج من هذا الكتاب:

إذا أراد الباحث أن يخرج حديثًا من هذا الكتاب، فعليه أن يعمل عقله في فهم معنى الحديث ومضمونه، وفي أيِّ باب من أبواب الفقه يقع، ثم يبحث عنه في فهارس الموضوعات والأبواب الملحقة بآخر كل جزء، فإذا حدد الكتاب والباب فعليه أن يتتبع أحاديث ذلك الباب حتى يصل إلى حديثه المراد، وبالمثال يتضح المقال: فإذا أردنا أن نخرج حديث: « **إنَّ الرجل ليدرك بحسن خلقه درجة الصائم القائم** ».

فالناظر في هذا الحديث يجد أنه يتحدث عن « حسن الخلق »، وهو من « الأدب » فنتصفح كتاب « الإتحاف » إلى أن نصل إلى كتاب الأدب، فنجده في باب « الترغيب في الخلق الحسن وفضله والترهيب من الخلق السيء وذمه » منه [(١)].

---

(١) الإتحاف ك / الأدب ٢، باب الترغيب في الخلق الحسن وفضله والترهيب من الخلق السيءً وذمه، إتحاف الخيرة المهرة (١٥/٦).

- **قال الإمام البوصيري:**

(٢/٥٢٧) وَرَوَاهُ الْحَارِثُ بْنُ مُحَمَّد بْنِ أَبِي أُسَامَةَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ عَبْدِ اللَّه، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّه، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ علي، عَنْ عَلِيِّ ابْنِ أَبِي طَالِبٍ، قَالَ رَسُولُ اللَّه ﷺ: « **إِنَّ الرَّجُلَ لَيُدْرِكُ دَرَجَةَ الصَّائِمِ الْقَائِمِ بِالْخُلُقِ الْحَسَنِ، وَإِنَّهُ لَيُكْتَبُ**... »، فَذَكَرَه. وَلَهُ شَاهِدٌ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ، رَوَاهُ ابْنُ حِبَّانَ فِي صَحِيحِهِ.

وبالتأمل في هذا المثال **يتضح أنَّه:**

- لما كان موضوع الحديث في « حسن الخلق » جاء في ك / الأدب، ب / الترغيب في الخلق الحسن وفضله والترهيب من الخلق السيِّء وذمه منه.

- حدد من زوائد أي المسانيد، فهو مما زاده (الحارث بن أبي أسامة).

- أشار عقب الحديث إلى تخريجه.

- استعمل الاختصار في ذكر متن الحديث نظرًا لطوله فقال: (فذكره).

- أشار عقب الحديث أنَّ له شاهدًا عن عائشة رضي الله عنها .

- يلاحظ أن في هذا المثال أرقامًا؛ رقمًا مسلسلًا من أول الكتاب إلى آخره، وآخر يدل على ورود الحديث في هذا الباب مرتين، ولعل هذا من فعل المحقق.

ميزات الكتاب وعيوبه:

ميزات الكتاب:

يعتبر كتاب « إتحاف المهرة » من أكبر كتب الزوائد، وأكثرها فوائد، وله ميزات عدة منها:

١ - جمع قدرًا كبيرًا من الأحاديث التي يحتاجها الباحث، وحفظ نصوصًا كاملة من المؤلفات النادرة، معظمها الآن في خبر كان، ولعبت بها يد الحدثان، فصارت قريبة المنال.

٢ - ذكر الأسانيد والمتون للأحاديث التي قام بتخريجها كما في مصادرها الأصلية.

٣ - أكثر جدًا من ذكر المتابعات والشواهد من الكتب الستة وغيرها.

٤ - تميز بترتيبه على الكتب والأبواب الفقهية، مما يسهل في الوصول للحديث المراد.

٥ - استوعب في التخريج، واعتنى مؤلفه ببيان درجة الحديث، والكلام على الرواة

جرحًا وتعديلًا.

٦ – اهتم بالكلام على الأحكام الفقهية، ومذاهب العلماء من الصحابة والتابعين، ومن بعدهم.

٧ – تعرض لضبط الكلمات والرجال بالحروف، وشرح الغريب في مواضع كثيرة.

٨ – أكثر فيه مؤلفه من ذكر أحاديث، وفوائد من كتب عديدة غير التي اشترط إخراج زوائدها، ومن هذه الكتب، مسند الإمام أحمد، ومسند البزار، وصحيح ابن حبان، وسنن البيهقي وغيرهم.

عيوب الكتاب:

١ – لا تتيسر الاستفادة منه إلا لمن أعمل عقله، وفكره في موضوع الحديث.

٢ – لم يستوعب المؤلف الحكم على كل الأحاديث، فقد فاته قدر كبير منها لم يحكم عليه.

٣ – وقع في هذا الكتاب بعض السقطات في رجال السند أو في المتون [١] والتصحيفات اللغوية [٢].

٤ – أكثر المؤلف في هذا الكتاب من الإحالات [٣] ووقوع الوهم في بعضها [٤].

٥ – أحيانًا يروي الإمام البيهقي في « سننه » الحديث عن الإمام الحاكم، ويكون الحديث في « المستدرك » فيعزوه البوصيري إلى الحاكم [٥].

٦ – وقع في هذا الكتاب قدر من الأحاديث التي ليست على شرط الكتاب [٦].

وبعد: فهذه العيوب التي رأيناها في هذا الكتاب، وبعضها لا يؤثر أو يقلل من قيمة الكتاب العلمية أو قيمة مصنفه، فإنَّ العمل كبير وخطير، وكفاه ما فيه من الميزات التي لا توجد في غيره من كتب الزوائد.

---

(١) ينظر الإتحاف ك / السبق والرمي، ب / التحريض على الرمي (٥/٣٣٨).

(٢) ينظر الإتحاف ك / الطهارة، ب / وجوب الاستنجاء بثلاثة أحجار (١/٢٨١)، ك / فضل الصلاة، ب / الجهر بالقراءة في الصلاة والنهي عن رفع الصوت بالقراءة عند المصلى، وفي ب / الإيمان (٢٠٦) (ج ٢).

(٣) ينظر الإتحاف ك / افتتاح الصلاة، ب / الاقتصار على فاتحة الكتاب وما جاء في قراءتها (٢/١٦٤).

(٤) ينظر الإتحاف ك / الزكاة، ب / مانع الزكاة (ج ٣).

(٥) ينظر الإتحاف (٣/٦١).

(٦) ينظر الإتحاف (٨/١٢٣).

تتمة في المقارنة بين كتابي « إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة » للبوصيري، و« المطالب العالية في زوائد المسانيد الثمانية على الكتب الستة، ومسند أحمد » للحافظ ابن حجر:

من خلال مطالعة الكتابين نجد أنَّ موضوعهما واحد، وهو إخراج الزوائد على مصادر معينة **إلا أنَّ هناك نقاطًا فارقة بين الكتابين:**

أولًا: جعل الحافظ ابن حجر زوائده على (سبعة كتب) وهي الكتب الستة، ومسند أحمد، أما البوصيري فجعل زوائده على (الكتب الستة) فقط.

ولا يُدرى ما الذي حمل (المتأخر) منهما على تأليف كتاب سبق به صاحبه، علمًا بأن البوصيري تقدمت وفاته على الحافظ ابن حجر، إلاَّ أنه تتلمذ عليه، واطلع على (المطالب)، ونقل منه دون عزو.

ثانيًا: اكتفى الحافظ ابن حجر بجمع زوائد ثمانية فقط من المصادر التي اعتمد عليها البوصيري في « اتحاف الخيرة » فلم يدخل زوائد « مسند اسحاق بن راهويه » و « مسند أبي يعلى الموصلي »؛ لأن الأول: لم يقف إلا على قطعة منه بقدر النصف، والثاني: هو الذي اعتمد عليه الحافظ الهيثمي « المختصر الصغير » فزاد عليه الحافظ من الكبير أشياء قليلة فقط، ورتب تلك الأحاديث على ترتيب الأبواب الفقهية خلافًا لترتيب المسانيد المستمد منها.

طبعات الكتاب:

- بعض النسخ القديمة جاءت محذوفة الأسانيد، وأظن أنَّ ذلك من فعل بعض النُساخ، وإلا فقد خرجت النسخة المسندة أخيرًا تحقيق دار المشكاة للبحث العلمي، تقديم الأستاذ الدكتور/ أحمد معبد عبد الكريم، وجاءت هذه الطبعة في تسعة مجلدات.

- وطبعته دار الوطن، الرياض، الطبعة الأولى (١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م) في ثمانية مجلدات.

* * *
* *
*

(٧)

كتب التخاريج العامة

على المصنفات المختلفة

ونقصد بهذا النوع كتبًا ألفت في تخريج أحاديث وردت في مصنفات مختلفة مثل كتب التفسير والحديث والأحكام والتوحيد والفقه والأصول وغير ذلك مما سبقت الإشارة إليه في أول الكتاب فيرجع إلى هذه الكتب هناك.

وهذه الكتب وما يأتي بعدها **يشترط فيمن يستفيد بها أن يكون فقيهًا** مدركًا لفقه الحديث عارفًا بمضمونه، **ونعرض لبعض هذه الكتب بشيء من التفصيل:**

أ - نصب الراية لأحاديث الهداية

مؤلفه:

عبد اللَّه بن يوسف الزيلعي الحنفي، المتوفى سنة (٧٦٢هـ).

موضوع الكتاب:

تخريج الأحاديث والآثار الواردة في كتاب الهداية للمرغيناني [١] في الفقه الحنفي وقد أضاف مؤلفه فيه أحاديث أخرى استدل بها أهل المذاهب الأخرى؛ **فجاء الكتاب تخريجًا لأحاديث المذاهب الأربعة.**

منهجه وترتيبه:

رتبه صاحبه على أبواب الفقه الحنفي الموجودة في كتاب الهداية فجاء ترتيبه كترتيب الأصل لتسهل مطالعته والاستفادة به.

خواص الكتاب:

١ - اصطلح الزيلعي في كتابه على أنه إذا لم يجد الحديث الذي يريد تخريجه أن يقول فيه: غريب، وإن لم ينص على ذلك لكن يعرف ذلك من يطالع الكتاب وتطول ممارسته له.

وهذا الاصطلاح موهم، فقد ينقل عنه من لا يعرف ذلك فيظن أن الزيلعي حكم على الحديث بالغرابة مع أن مراده أنه لم يجده.

ولهذا رأينا ابن حجر العسقلاني حين اختصر الكتاب في كتابه الدراية حذف هذه الكلمة ووضع مكانها لم يجده.

وقد استدرك ابن قطلوبغا كثيرًا من هذه الأحاديث التي لم يجدها الزيلعي فخرجها في كتابه بغية الألمعي فيما فات الزيلعي [٢].

٢ - حكمه على الأحاديث: لم يفته أن يحكم على الأحاديث وقد استتبع ذلك

---

(١) ألف المرغيناني كتابًا سماه: بداية المبتدي، جمع فيه كتاب القدوري والجامع الصغير للإمام محمد بن الحسن الشيباني وزاد عليهما مسائل للضرورة ثم شرحه في كتاب سماه: كفاية المنتهي، في ثمانين مجلدًا ثم اختصره في كتاب سماه: الهداية، انظر مقدمة المحقق لنصب الراية.

(٢) وقد طبع الكتاب بهامش نصب الراية مؤخرًا فأمكن الاستفادة بالكتابين.

استطراده في بعض الأحيان لدراسة الأسانيد وبيان أحوال الرواة من أجل الوصول إلى درجة الأحاديث.

طريقة التخريج بالكتاب:

إذا أردت تخريج حديث عن طريق كتاب نصب الراية؛ عليك أن تفكر لتعرف في أي الأبواب هو، ثم تبدأ تبحث عنه في بابه.

مثال:

حديث ابن عباس عن رسول الله ﷺ: « **إذا توضأت فخلل أصابع يديك ورجليك** » إذا أردت أن تخرج هذا الحديث من كتاب نصب الراية فعليك أن تفكر في أي الأبواب هو تجده يتحدث عن تخليل الأصابع، إذن هو في باب الطهارة.

تأتي كتاب الطهارات تجده في (ص ٢٧) من الجزء الأول معنونًا بهذا العنوان: أحاديث تخليل الأصابع، وتحت هذا العنوان يسرد كل الأحاديث التي ذكرها صاحب الهداية مخرجًا لها فيقول:

أحاديث تخليل الأصابع:

أمثلها حديث لقيط بن صبرة، رواه أصحاب السنن الأربعة من حديث عاصم بن لقيط عن لقيط بن صبرة، قال: قال رسول الله ﷺ: « **إذا توضأت فأسبغ الوضوء وخلل بين الأصابع** ».

قال الترمذي: حديث حسن صحيح، ورواه ابن حبان في صحيحه، والحاكم في المستدرك وقال: صحيح الإسناد، ولم يخرجاه؛ فإنهما أعرضا عن الصحابي الذي لا يروي عنه غير الواحد.

حديث آخر: روى الترمذي وابن ماجه من حديث صالح مولى التوأمة عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: « **إذا توضات فخلل أصابع يديك ورجليك** ».ا.هـ. قال الترمذي: حسن غريب.

حديث آخر: روى أبو داود والترمذي وابن ماجه من حديث ابن لهيعة عن يزيد ابن عمرو المعافري عن عبد الرحمن الحلبي عن المستورد بن شداد قال: « رأيت رسول الله ﷺ إذا توضأ دلَّك أصابع رجليه بخنصره ».ا.هـ. قال الترمذي: حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث ابن لهيعة.ا.هـ. ورواه البيهقي في كتابه بزيادة عمرو

ابن الحارث وليث بن سعد مع ابن لهيعة، وذكره القطان في كتابه من طريق ابن لهيعة ثم ذكره بسند البيهقي.ا.هـ. كلام الزيلعي.

تبحث عن الحديث الذي تريده وسط هذه الروايات وهو رواية ابن عباس تجدها الحديث الثاني الذي وضع تحته خط، وتجده يحيلك إلى الترمذي وينقل حكم الترمذي عليه فيقول الترمذي: حسن غريب، فما عليك بعد ذلك إلا أن ترجع إلى سنن الترمذي لتخريج الحديث منه، ثم ترجع كذلك إلى سنن ابن ماجه.

وجدير بالذكر أن هذا لو طلب منك رواية معينة، أما إذا طلب منك تخريج حديث تخليل الأصابع دون ذكر راوٍ معين فعليك أن تتبع الروايات الثلاث السالفة الذكر وترجع إلى كتب السنة التي أشار إليها في كل رواية لتخريج الحديث منها.

ومن أراد التدريب على التخريج بالكتاب فليرجع إلى الكتاب، وفيما ذكرناه كفاية.

المؤلفات على نصب الراية:

١ - تحقيق الغاية بترتيب الرواة المترجم لهم في نصب الراية، جمعه ورتَّبه وقدم له حافظ ثناء اللَّه الزاهدي، ويقع في مجلدٍ كبير، ط. دار أهل الحديث بالكويت.

٢ - نيل الغاية في أحاديث وآثار نصب الراية، جمع وترتيب أبي عبد اللَّه طالب ابن محمود، ويقع في مجلد نشر دار الأقصى.

٣ - فهرس أحاديث نصب الراية للزيلعي، وضعه عدنان سليم شلاق، وهو مرتب على أوائل الأحاديث، ومسانيد الصحابة.

مميزات الكتاب وعيوبه:

من مميزاته:

١ - يمتاز الكتاب باستيعابه لأحاديث الأحكام في كثير من الأحوال عند الأئمة الأربعة.

٢ - أمانة مؤلفه ونزاهته وعدم تحيزه لمذهبه؛ تظهر في مناقشته أو في عرضه لآراء المذهب والمخالفين على السواء.

من عيوبه:

١ - مما يؤخذ عليه استعماله لكلمة (غريب) في غير ما اصطلح عليه أهل الحديث.

٢ - كذلك تركه لبعض الأحاديث فلم يخرجها؛ مما جعل ابن قطلوبغا يستدركها عليه.

ب - التلخيص الحبير
في تخريج أحاديث الرافعي الكبير

مؤلفه وموضوعه:

الحافظ ابن حجر العسقلاني، خرَّج فيه أحاديث الشرح الكبير في فقه الشافعية للإمام أبي القاسم عبد الكريم بن محمد الرافعي، المتوفى سنة (٦٢٣هـ).

قال ابن حجر: أما بعد، فقد وقفت على تخريج أحاديث شرح الوجيز للإمام أبي القاسم الرافعي [١] - شكر اللَّه سعيه - لجماعة من المتأخرين منهم القاضي عز الدين بن جماعة، والإمام أبو أمامة بن النقاش، والعلامة سراج الدين عمر بن علي الأنصاري، والمفتي بدر الدين محمد بن عبد اللَّه الزركشي وعند كل منهم ما ليس عند الآخر من الفوائد والزوائد.

وأوسعها عبارة وأخلصها إشارة كتاب شيخنا سراج الدين، إلا أنه أطاله بالتكرار فجاء في سبع مجلدات، ثم رأيته لخَّصه في مجلدة لطيفة أخلَّ فيها بكثير من مقاصد المطول وتنبيهاته، فرأيت تلخيصه في قدر ثلث حجمه مع الالتزام بتحصيل مقاصده فمنَّ اللَّه بذلك.

ثم تتبعت عليه بالفوائد من تخاريج المذكورين معه ومن تخاريج أحاديث الهداية في فقه الحنفية للإمام جمال الدين الزيلعي لأنه ينبه فيه على ما يحتج به مخالفوه فأرجو اللَّه إن تم التتبع أن يكون حاويًا لجلِّ ما يستدل به الفقهاء في مصنفاتهم في الفروع وهذا مقصد جليل واللَّه - تعالى - المسؤول أن ينفعنا بما علمنا ويعلمنا ما ينفعنا وأن يزيدنا وأن يعيذنا من حال أهل النار وللَّه الحمد على كل حال [٢].

طريقة التخريج بالكتاب:

سلك المؤلف في التخريج مسلك أصل الكتاب في ترتيبه وتبويبه حسب الأبواب الفقهية، فبدأ بالطهارة ثم بالصلاة ثم بالجمعة ثم بالجنائز إلى الزكاة والصيام والحج وهكذا.

وجمع أحاديث كل باب ورتبها حسب ترتيبها في الأصل مع ترقيمها مسلسلة.

---

(١) صنَّف الإمام الغزالي، المتوفى سنة (٥٠٢هـ) كتابًا في فقه الشافعية سمَّاه « الوجيز » ثم جاء الرافعي فشرح الوجيز في كتاب « سماه » العزيز في شرح الوجيز وهو المسمى بالشرح الكبير؛ لأن له شرحًا آخر مختصرًا من الشرح الكبير.

(٢) التلخيص الحبير (١/٢١) ط. الكليات الأزهرية.

فما عليك إذا أرادت أن تخرج حديثًا عن طريق هذا الكتاب إلا أن تتيقن في أي الأبواب هذا الحديث ثم تبحث عنه في مكانه.

مثال:

حديث « **كل كلام لا يبدأ فيه بالحمد فهو أجذم** » رواه أبو هريرة.

إذا أردت تخريج هذا الحديث تتفرس في أي الأبواب هو، إنه لا بد في بابٍ وردت فيه خطبة أو يتحدث عن أركان الخطبة، فننظر: الخطبة قد تكون في الجمعة فنبحث في الجمعة فلا نجده، وقد تكون في الحج فنبحث عنه في الحج فلا نجده، وقد تكون في النكاح فنبحث عنه في النكاح، وهنا نتتبع كتاب النكاح فنجده تحته أبواب كثيرة إلى أن نأتي إلى (ص ١٧٤) من الجزء الثالث فنجده قد عنون بالعنوان التالي: باب استحباب خطبة النكاح.

المؤلفات على الكتاب:

١ - ترتيب أحاديث وآثار تلخيص الحبير، وضعه عبد الرحمن دمشقية، ط. مكتبة الرشد بالرياض، وهو مرتبٌ على حروف المعجم.

٢ - فهرس أحاديث تلخيص الحبير، وضعه يوسف عبد الرحمن المرعشلي ورياض عبد اللّه عبد الهادي، وهو على حروف المعجم.

مميزات الكتاب:

من خلال ما ذكره مؤلفه في المقدمة **نستطيع أن نقول:**

١ - إن المؤلف استفاد من كل من خرَّج أحاديث الشرح الكبير؛ فجاء كتابه جامعًا لكل هذه الكتب.

٢ - إنه استفاد من تخريج الزيلعي للهداية، وفي تخريج الزيلعي ما فيه من الفوائد التي علمتها.

٣ - إن تأخر ابن حجر العسقلاني جعله يستفيد من علم السابقين ويضيف إلى ذلك ما منَّ اللّه به عليه حتى لقب بخاتمة الحفاظ والمحدثين.

* * *
* *
*

ج - إرواء الغليل
في تخريج أحاديث منار السبيل

مؤلفه:

محدث العصر فضيلة الشيخ محمد ناصر الدين الألباني ت سنة (١٤٢٠هـ/١٩٩٩م).

موضوع الكتاب:

تخريج أحاديث كتاب منار السبيل في شرح الدليل على مذهب الإمام المبجل أحمد ابن حنبل للشيخ إبراهيم بن محمد بن سالم بن ضويان.

الباعث على تأليف إرواء الغليل:

ذكر مؤلفه في مقدمة الكتاب جملة من البواعث التي دعت إلى تخريج الكتاب، والتي منها:

١ - أن أصل التخريج الذي هو منار السبيل من أمهات كتب مذهب الإمام أحمد إمام السنة، وقد جمع من الأحاديث مادة غزيرة قلما تتوفر في كتاب فقهي آخر في مثل حجمه - إذ هو جزءان فقط - حتى بلغ عددها ثلاثة آلاف حديث أو زادت، جلها مرفوعة إلى النبي ﷺ.

٢ - أنه لا يوجد بين أيدي أهل العلم وطلابه كتاب مطبوع في تخريج كتاب في الفقه الحنبلي كما للمذاهب الأخرى؛ كنصب الراية لأحاديث الهداية في الفقه الحنفي والتلخيص الحبير لابن حجر العسقلاني في الفقه الشافعي.

٣ - إعانة طلاب العلم والفقه عامة والحنابلة منهم خاصة.

٤ - أن هذا النوع من التصنيف يوافق ما يدعو إليه ويحض عليه من تصفية كتب السنة والفقه من الأحاديث الضعيفة والموضوعة.

٥ - أنه بمثل هذا التخريج والتصفية يسد الطريق على بعض المبتدعة الذين يحاربون الأحاديث النبوية وينكرون حجية السنة ويزعمون أن الإسلام قرآن وحده، ويسمون أنفسهم بالقرآنيين وليسوا من القرآن في شيء [1].

---

(١) إرواء الغليل (١/٨ - ١٠) بتصرف.

ترتيبه ومنهجه:

رتبه صاحبه كترتيب الأصل وهو المنار، وقد نهج فيه في تخريج الأحاديث على بيان مرتبة كل حديث في أول السطر ثم أتبع ذلك بذكر من خرَّجه، ثم بالكلام على إسناده تصحيحًا أو تضعيفًا إذا لم يكن خرَّجه الشيخان أو أحدهما، فإن خرجاه أو أحدهما استغنى بذلك عن الكلام على الحديث.

طريقة التخريج بالكتاب والاستفادة منه:

للاستفادة به لا بد من معرفة ترتيب الأصل، وهو مرتب على الكتب والأبواب الفقهية لأنه كتاب فقه كما ترى، وهذا يستلزم إعمال العقل لإدراك فقه الحديث وموضوعه حتى يتسنى للباحث العثور على الحديث تحت بابه.

مثال ذلك: حديث ابن عباس: أن رجلًا مات ولم يترك وارثًا إلا عبدًا هو أعتقه فأعطاه النبي ﷺ ميراثه.

مثل هذا الحديث يتحدث عن المواريث، فنبحث عنه في كتاب الفرائض فنجده في الجزء السادس (ص ١١٤) حديث رقم (١٦٦٩) يقول:

ضعيف، أخرجه أبو داود (٢٩٠٥) والترمذي (٢/١٣) وابن ماجه (٢٧٤١)، وأحمد (١/٣٥٨)، والعقيلي في الضعفاء (٣٤٣)، وكذا الحاكم (٤/٣٤٧)، والبيهقي (٦/٢٤٢)، وأحمد في مسائل أبي داود (٢١٩) من ثلاثة طرق عن عمرو ابن دينار عن عوسجة به [(١)].

وقال الترمذي: حديث حسن.

كذا قال، وعوسجة - مولى ابن عباس وراوي الحديث عنه - هذا ليس بمشهور كما في التقريب، وقال أحمد: عوسجة لا أعرفه؛ وقال العقيلي عقب الحديث: عن البخاري: لم يصح ولا يتابع عليه.اهـ. ولا يرد عليه ما أخرجه الحاكم من طريق أبي قلابة: ثنا أبو عاصم أنبأنا ابن جريج أخبرني عمرو بن دينار عن عكرمة عن ابن عباس به، وقال:

---

(١) وهكذا نرى أن هذه الأرقام الواردة بعد أسماء الكتب إما أنها رقم الحديث أو أنها إشارة إلى الجزء والصفحة، يميز ذلك من تمرس العمل بتلك الكتب، ولم يشر إلى أسماء الكتب والأبواب أو الموضوعات التي ذكر الحديث تحتها في تلك الكتب على سبيل الاختصار.

صحيح على شرط البخاري إلا أن حماد بن سلمة وسفيان بن عيينة روياه عن عمرو ابن دينار عن عوسجة مولى ابن عباس عن ابن عباس.

قلت: وهذا هو الصواب ورواية أبي قلابة وهمٌ، وقال البيهقي بعد أن ذكرها معلقة: وهو غلط لا شك فيه.

قلت: وأرى أن الغلط من أبي قلابة واسمه: عبد الملك بن محمد بن عبد اللَّه يكنى أبا محمد، وأبو قلابة لقبه وهو صدوق يخطئ، تغير حفظه لما سكن بغداد كما في التقريب، ويدل على وهمه فيه رواية أحمد قال: ثنا روح ثنا ابن جريج قال: أخبرني عمرو بن دينار أن عوسجة مولى ابن عباس أخبره.

فقد رواه روح عن ابن جريج مثل رواية حماد وسفيان عن عمر به.اهـ.

هذا والكتاب مطبوع في عشرة أجزاء، والتاسع والعاشر خصصا لكتاب منار السبيل حتى يسهل الرجوع إليه، وأما الثمانية الأول فهي أصل الإرواء.

المؤلفات على كتاب الإرواء:

١ - قام المكتب الإسلامي بوضع فهرس لأحاديث إرواء الغليل على حروف المعجم بإشراف زهير الشاويش، وقد طبع ضمن النسخة التي أصدرها المكتب الإسلامي وألحق بالأجزاء السابقة.

٢ - كما قام أبو عبد اللَّه طالب بن محمود بترتيب أحاديث الإرواء على حروف المعجم - أيضًا - وسماه الدليل في ترتيب أحاديث وآثار إرواء الغليل.

٣ - التكميل لما فات تخريجه من إرواء الغليل تأليف الشيخ صالح بن عبد العزيز بن محمد آل الشيخ.

* * *
* *
*

د – تخريج الأحاديث النبوية الواردة في مدونة الإمام مالك بن أنس رَحِمَهُ اللَّهُ

المؤلف:

هو الدكتور / الطاهر محمد الدرديري، قدم هذا البحث لقسم الكتاب والسنة، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، بجامعة أم القرى بالمملكة العربية السعودية، لينال به رسالة الدكتوراه.

التعريف بالكتاب:

هو كتاب خرّج فيه مؤلفه الأحاديث النبوية المرفوعة الواردة في مدونة الإمام مالك [1]، وقد بلغ عدد الأحاديث التي قام بتخريجها خمسمائة وواحد وخمسين حديثًا:

منها الصحيح: وبلغ عدده واحدًا وأربعين وثلاثمائة حديث، اتفق البخاري ومسلم على تخريج أربعة وثمانين ومائة، وانفرد البخاري بتخريج عشرين حديثًا، وانفرد مسلم بخمسة وستين حديثًا، وأحاديثُ نصَّ الحفاظ على صحتها؛ وبلغ مجموعها اثنين وسبعين حديثًا.

ومنها الحسنة: وبلغ عددها واحدًا وثلاثين حديثًا، وفيها الحسن لذاته وبلغ ثلاثة ومائة، والحسن لغيره، وبلغ مجموعه ثمانية وعشرين حديثًا.

ومنها الضعيفة: التي يمكن أن يزول ضعفها بوجود شاهد أو متابعة وعددها سبعون، **والضعيفة جدًا:** التي في أسانيدها رواة متروكون أو مجاهيل العين، وعددها تسعة أحاديث.

---

(١) « المدونة في فروع المالكية » لأبي عبد اللَّه عبد الرحمن بن القاسم المالكي، المتوفى سنة (١٩١هـ) نقلها عن الإمام مالك رَحِمَهُ اللَّهُ، وهي من أجلِّ الكتب في مذهب مالك تناولها العلماء بالعديد من الشروح والتنبيهات والتعليقات والمختصرات فممن شرحها: أبو الروح عيسى بن مسعود الدلاوي، المتوفى سنة (٧٤٤هـ)، أربع وأربعين وسبعمائة، والسيد والسند ابن عنان المالكي الأزدي المتوفى سنة (٥٤١هـ)، إحدى وأربعين وخمسمائة: وممن وضع عليها (تنبيهات) القاضي أبو الفضل عياض بن موسى اليحصبي المالكي، سماها: « التنبيهات المستنبطة في شرح مشكلات المدونة والمختلطة »، واختصرها: عبد الوهاب بن أحمد الشعراني، وعلق أبو عبد اللَّه محمد بن خلف الوساني، المتوفى سنة (٤٨٥هـ) ينظر: كشف الظنون (١٦٤٤/٢).

أما الأحاديث الموضوعة: فقال المؤلف: [(١)] لم أقف في المدونة على حديث موضوع مجمع على وضعه.

وردَّ على بعض الأحاديث التي أوردها ابن الجوزي في الموضوعات - وهي في المدونة - بأنَّ ذلك لم يسلم لابن الجوزي، فقد حسن هذه الأحاديث غيره [(٢)].

الباعث على تأليفه:

بيَّن المؤلف في مقدمة كتابه [(٣)] سبب تأليفه لهذا الكتاب؛ وأرجع ذلك إلى أهمية كتاب « المدونة » وتعبد الآلاف بما ورد فيه من أحكام في كل زمان، وأنه لم يتقدمه باحث بتخريج هذا الكتاب، واقتداءً بمن سبقه من أئمة الحديث وجهابذة السنة الذين قاموا بتخريج أحاديث الأحكام كالحافظ الزيلعي في « نصب الراية » والحافظ ابن حجر في « الدراية » وغيرهم.

تقسيم الكتاب وترتيبه:

قسَّم المؤلف كتابه إلى مقدمة وبابين وخاتمة؛ أما المقدمة: فأوضح فيها سبب تأليفه للكتاب، ومنهجه، والتعريف بالمدونة، وأماكن انتشار المذهب المالكي، ومقدمة في علم التخريج.

وأما الباب الأول: ففي التعريف بالإمام مالك وعصره، وأما الباب الثاني: ففي تخريج جميع الأحاديث النبوية المرفوعة الواردة في « المدونة »، ورتبها حسب ذكرها في المدونة على الأبواب الفقهية مع بيان ترقيم هذه الأحاديث، وبيان درجتها من صحة، وحسن، وضعف.

وأما الخاتمة: ففيها أهم نتائج الدراسة، وألحق ذلك ثبتًا للمراجع والفهارس المتعددة.

منهجه في هذا الكتاب:

أوضح المؤلف منهجه في مقدمة كتابه ولخصها في نقاط [(٤)]:

---

(١) تخريج أحاديث المدونة (١/١٢٦٦).

(٢) تخريج أحاديث المدونة، الخاتمة.

(٣) تخريج أحاديث المدونة (١/١٣).

(٤) تخريج أحاديث المدونة (١/١٥ - ١٨) باختصار وتصرف يسير.

١ - يبحث عن الحديث النبوي بين سطور « المدونة »، ويستخرجه بسنده ومتنه، ويستخرج متنه فقط إن ورد معلقًا، ويقتصر على الأحاديث المرفوعة فقط لكثرة الآثار الواردة في « المدونة ».

٢ - يرقم هذا الحديث ويذكر جزأه، وكتابه، وبابه، وصفحته، كما هو موجود في « المدونة ».

٣ - يترجم لرواة الإسناد حسب ترتيبهم في سند « المدونة »، فيبين في ترجمة كل راوٍ بعض شيوخه، وبعض تلامذته، ثم يذكر كلام أئمة الجرح والتعديل فيه، فإن كان الراوي من رجال الصحيحين أو أحدهما فقد جاز القنطرة، وهو من الثقات.

وما لم يكن من رجال الصحيحين أو أحدهما فيعتمد توثيق الحافظ الذهبي أو الحافظ ابن حجر، وقد يرجع لغيرهما في بيان جرح الراوي أو تعديله، إذا لم يجد تصريحًا لهما أو لأحدهما في الشخص الذي يترجم له، يسوق كلام أئمة الجرح والتعديل في راو فيطيل، ثم يعتمد قول أهل بلد هذا الراوي؛ لأنهم أعلم به من غيرهم، وهذا كله فيما لم يجد فيه قولًا شافيًا من إمام معتبر أو لم يكن من رجال الصحيحين... ولا يترجم للصحابة؛ إذ المقصود من الترجمة معرفة عدالة الراوي أو جرحه، والصحابة ﷺ كلهم عدول بتعديل اللَّه - تعالى - ورسوله ﷺ لهم.

٤ - يخرِّج الحديث من كتب السنة المشهورة المعتبرة؛ فيبدأ بالصحيحين والموطأ والسنن والمسانيد، وقد يقتصر على بعض من خرَّجه، فيذكر المصدر الذي خرجه، ويذكر جزأه وصفحته، والكتاب الذي ورد فيه، وبابه ورقمه ما أمكن ذلك.

٥ - يذكر الحكم على الحديث من صحة أو حسن أو ضعف، فإن كان الحديث في الصحيحين أو في أحدهما فيعتبره صحيحًا، وكذلك إذا كان رواته ثقات ونصَّ على تصحيحه إمام من أئمة الحديث، ويبين الحديث إنْ كان مرفوعًا أو مرسلًا أو غير ذلك، وقد يكون سنده الذي ورد عنده ضعيفًا والمتن صحيح فيقول: هذا الحديث بهذا السند ضعيف غير أنَّ متن الحديث صحيح، فقد أخرجه البخاري ومسلم - مثلًا - ويبينُ ارتفاع السند من الصحيح لغيره أو الحسن لغيره للصحيح لذاته أو الحسن لذاته، أو ارتفاعه من الضعيف إلى الحسن لغيره، ويذكر الشواهد والمتابعات لبعض الأحاديث.

٦ - إن كان الحديث في « المدونة » معلقًا فلا يهتم بدراسة السند، وإنما ينظر مباشرة إلى تخريج المتن؛ لأنَّ المعلق لا سند له، ثم يصدر الحكم على المتن حسبما ورد فيه من أقوال الأئمة في هذا الشأن.ا.هـ.

٧ - وصل جميع الأحاديث الواردة في « المدونة » مرسلة أو معضلة أو منقطعة أو معلقة، وبين أسماء الرواة الذين يسقطون من بعض أسانيدها وصحح كثيرًا من أسماء الرواة الذين ورد فيهم خطأ أو تصحيف، ووصل بلاغات المدونة، اللهم إلا أحاديث أربعة والتي وردت في الموطأ، والتي لا تعرف.ا.هـ [(١)].

كيفية التخريج من هذا الكتاب:

قلنا: إنَّ مؤلف كتاب « التخريج » سار على الترتيب في « المدونة »، فينبغي على من يريد التخريج بهذا الكتاب أن يتفرس في موضوع الحديث ليعرف في أي الكتب والأبواب الفقهية هو، ثم يعمدُ إلى فهرس الكتاب الموجود في الجزء الثالث، وهو مرتب على ترتيب الأصل « المدونة »، وقد زاد الأمر تيسيرًا فجعل فهرسًا آخر في آخر الكتاب للأحاديث الواردة في « المدونة » مرتبة على الأحرف الهجائية.

ومثال ذلك:

إذا أردنا أن نقف على تخريج حديث جابر بن عبد اللَّه ﷺ: سَمِعتُ رسُولَ اللَّهِ ﷺ « يَأمُرُ أنْ يَعتَدِلَ الرَّجُلَ فِي السُّجُودِ، ولا يَسجدُ بَاسِطَاً ذِراعَيه كَالكَلبِ ».

نجده وضعه في (كتاب الصلاة) باب (في هيئة السجود) الحديث رقم (٦٧)

---

(١) تخريج أحاديث المدونة (١٢٦٦/٣).

قلت: هذه الأحاديث الأربعة أحدهما: « **أني لا أنسى ولكنّي أُنَسى** » والثاني: أنَّ رسول اللَّه ﷺ أري أعمار الناس قبله أو ما شاء اللَّه، فكأنه تقاصر أعمار أمته، والثالث: قول معاذ: آخر ما أوصاني به رسول اللَّه ﷺ، - وقد وضعت رجلي في الغرز - أن قال: « **حسن خلقك للناس** »، والرابع: « **إذا أنشئت بحرية ثم تشاءمت، فتلك عين غديقة** » وقد وصل هذه الأحاديث الحافظ أبو عمر بن الصلاح في رسالة له، قد حققها فضيلة الشيخ/ عبد اللَّه ابن الصديق الغماري رحمه الله، وطبعها بالمغرب سنة (١٤٠٠هـ - ١٩٧٩م)، وقد راجعها وأعاد طبعها الشيخ/ عبد الفتاح أبو غدة وألحقها بالجزء الثاني من تحقيقه لكتاب « توجيه النظر إلى أصول الأثر » للشيخ طاهر الجزائري الدمشقي ونشر مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، وقد ذكر العلماء لهذه الأحاديث شواهد، قال الحافظ السيوطي: ما من مرسل في الموطأ إلا وله عاضد أو عواضد، تنوير الحوالك (٨/١)، وقد خرجت هذه الأحاديث وبينت ما فيها من الغريب في كتاب « بلوغ الآمال » (ص١٥٦) عند الكلام على الموطأ.

وقام ببيان موضعه في الأصل (المدونة) في الجزء (١) صفحة (٧٣) ثم قام بتخريجه والحكم عليه، وصورته كما جاءت في الكتاب:

قال المؤلف في (كتاب الصلاة) [١]: باب في هيئة السجود:

حديث رقم (٧٣):

قال ابن وهب: وأخبرني عبد اللَّه بن لهيعة أن أبا الزبير المكي حدثه عن جابر ابن عبد اللَّه ﷺ قال: سَمِعتُ رسُولَ اللَّهِ ﷺ « يَأمُرُ أنْ يَعتَدِلَ الرَّجُلُ فِي السِّجُودِ، ولا يَسجدُ بَاسِطاً ذِراعَيه كَالكَلبِ » (ج ١، ص ٧٣).

١ - بيان رواة السند:

أ - ابن وهب: ثقة.

ب - ابن لهيعة: صدوق ترجمته في الحديث (٢١).

ج - أبو الزبير المكي: ثقة ترجمته في الحديث رقم (٢٨).

٢ - بيان تخريج الحديث:

هذا الحديث أخرجه الترمذي [٢] فقال: حدثنا هناد حدثنا أبو معاوية عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر ﷺ مرفوعًا بلفظ: « إذا سجد أحدكم فليعتدل، ولا يفترش ذراعيه افتراش الكلب » قال أبو عيسى: حديث جابر حديث حسن صحيح.

٣ - الحكم على هذا الحديث:

حديث المدونة حديث حسن؛ لأن فيه ابن لهيعة، وهو صدوق، وقد تابع ابن لهيعة أبو يوسف في رواية الترمذي، وهو ثقة، وهو مولى ابن أبي أحمد [٣]، وللحديث شاهد صحيح أخرجه الشيخان [٤،٥] عن أنس ﷺ مرفوعًا « اعتدلوا في السجود، ولا يبسط أحدكم ذراعيه في السجود انبساط الكلب ».اهـ.

---

(١) تخريج أحاديث المدونة (١/٤١٠، ٤١١).

(٢) جامع الترمذي جـ ٢ ص ٦٦ **الصلاة ٢٠٥ باب ما جاء في الاعتدال في السجود.**

(٣) **التقريب** جـ ٢ ص **٤٣٩ ترجمة رقم ٥٤.**

(٤) **صحيح البخاري** جـ ١ ص **٢٠٨ الصلاة باب لا يفترش ذراعيه في السجود.**

(٥) **صحيح مسلم** جـ ١ ص **٤٣٥٥ - كتاب الصلاة ٤٥ باب الاعتدال في السجود.**

وبالتأمل في هذا المثال **يلاحظ**:

- عنون بالكتاب والباب، ورقم الحديث كما في الأصل - المدونة - وبيَّن عقبه موضعه بذكر الجزء والصفحة.

- تمثلت مراحل التخريج والحكم على السند في خطوات ثلاث: الأولى: في بيان رواة السند، والثانية: في بيان تخريج الحديث، والثالثة: الحكم على الحديث، وفيها قام بالحكم على جميع رواته.

- لم يترجم للصحابي لأن المقصود من الترجمة بيان جرح المترجم له أو تعديله - كما قال - والصحابة كلهم عدول بتعديل اللَّه ﷻ ورسوله ﷺ.

- ذكر ما لرواته من المتابعات، وما للحديث من شواهد.

- لما خرج الحديث من « جامع الترمذي » حرص على نقل كلامه في الحكم عليه، وحدد موضعه بالهامش بذكر الكتاب، والباب، والجزء والصفحة، ورقم الحديث.

- أشار لمواضع ترجمة من تقدمت ترجمته من الرواة، وحدد موضعها بذكر رقم الحديث، وبيَّن حال الحديث من الرفع والوقف.

ميزات الكتاب وعيوبه:

ميزات الكتاب:

١ - هذا الكتاب هو تخريج لكتاب الإمام مالك « المدونة) وهو من أكثر الكتب في مذهبه نفعًا، وأولها وضعًا، وأحسنها فقهًا وصنعًا، وأتقنها جمعًا، يتعبد بأحكامه جميع من هم على مذهبه في كل زمان، وأهمية هذا التخريج ترجع إلى أهمية أصله.

٢ - يُعد مؤلف هذا التخريج أول من قام بالتعرض لتخريج أحاديث (المدونة) في القديم والحديث، فلم يسبق إلى ذلك.

عيوب الكتاب:

١ - هذا التخريج لمَّا وقع في « المدونة » من أحاديث نبوية مرفوعة دون الموقوفات من أقوال الصحابة والتابعين.

٢ - اقتصر على تخريج ما قام بتخريجه من بعض المصادر المخرجة للحديث، وقد يقتصر على تخريجه من مصدر واحد.

طبعات الكتاب:

هذا الكتاب هو رسالة دكتوراه في قسم الكتاب والسنة في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة أم القرى، وقد طبعه مركز البحث العلمي وإحياء التراث بها، بالمملكة العربية السعودية. الأولى (١٤٠٦هـ).

* * *
* *
*

هـ - الفتح السماوي بتخريج أحاديث تفسير القاضي البيضاوي لزين الدين عبد الرؤوف المناوي

مؤلفه:

محمد عبد الرؤوف بن تاج العارفين بن نور الدين المناوي، لقب بزين الدين المناوي، المتوفى سنة (١٠٣١هـ).

موضوع الكتاب والباعث على تأليفه:

أما موضوعه: فهو تخريج الأحاديث والأخبار الواردة في تفسير البيضاوي.

وأما الباعث عليه: فقد بيّنه المؤلف في مقدمة الكتاب فقال:

(إنني قد وقفت على عدة تخاريج للأحاديث الواقعة في « الكشاف » ولم أقف على من أفرد تخريج الأحاديث الواقعة في تفسير القاضي - طيب اللّه ثراه وجعل الجنة مثواه - بتأليف مستقل مع دعاء الحاجة بل الضرورة إلى ذلك أشد؛ إذ منها الصحيح والضعيف والموضوع وما لا أصل له، ولم يوقف له على خبر بالكلية، فأفردت لذلك هذه العجالة... وسميته الفتح السماوي بتخريج أحاديث القاضي البيضاوي)[1].

ترتيبه:

سلك المؤلف في ترتيب الكتاب ترتيب الأصل، وهو الترتيب المعروف لكتب التفسير حسب ترتيب السور، فيورد في تفسير كل سورة ما يناسبها من أحاديث وأخبار.

طريقة التخريج بالكتاب:

لكي يستفيد الباحث من هذا الكتاب لا بد له من معرفة موضع الحديث في الأصل - وهو تفسير البيضاوي - لأنه لم يتعرض بالتخريج إلا للأحاديث الواردة في الكتاب كما يساعده في ذلك استحضار ذهنه وإدراك فقه الحديث وموضوعه ليرى ما يناسبه من آيات القرآن الكريم فيجدها تحتها إن شاء اللّه تعالى.

---

(١) الفتح السماوي (٨٧/١ - ٩٠) تحقيق أحمد السلفي.

مثال ذلك:

حديث: روي أن العرب كانوا يطوفون بالبيت عراة ويقولون: لا نطوف في ثياب عصينا الله فيها فنزلت، يعني قوله تعالى: ﴿ يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ قَدۡ أَنزَلۡنَا عَلَيۡكُمۡ لِبَاسٗا يُوَٰرِي سَوۡءَٰتِكُمۡ وَرِيشٗاۖ ﴾ [الأعراف: ٢٦].

فالمتدبر لهذا الخبر يرى أن سبب نزول الآية وردت في سورة الأعراف؛ **فيرجع إلى التخريج ليجد المناوي يقول:**

أخرجه عبد بن حميد عن سعيد بن جبير، وأصله في صحيح مسلم من حديث ابن عباس، قال محققه: هو عند مسلم كتاب التفسير، باب: قوله: « خذوا زينتكم عند كل مسجد » حديث (٢٥) (٤/٢٣٢٠) وهو من رواية سعيد بن جبير عن ابن عباس، ولفظه: « كانت المرأة تطوف بالبيت وهي عريانة فتقول: من يعيرني تطوافًا؟ تجعله على فرجها وتقول:

اليوم يبدو بعضه أو كله ... فما بدا منه فلا أحله

فنزلت هذه الآية ﴿ يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ خُذُواْ زِينَتَكُمۡ عِندَ كُلِّ مَسۡجِدٖ ﴾.

وأخرجه ابن جرير (٨/١٦٠)، وابن أبي حاتم (٣/١٤١/ب) - أيضًا - من رواية سعيد بن جبير عن ابن عباس.

وأخرج ابن جرير وابن أبي حاتم - أيضًا - نحو لفظ البيضاوي من طريق العوفي عن ابن عباس، وفي إسناده جماعة من الضعفاء من أسرة واحدة [1].

وبهذا أمكن الاستفادة من الكتاب في التخريج، وزادت الإفادة حين رجعنا إلى كلام المحقق؛ حيث أضاف جديدًا، بل وأشار في التحقيق إلى غير ما سبق؛ فأشار إلى وجود الحديث عند السيوطي في الدر المنثور (٣/٤٣٩).

* * *
* *
*

(١) الفتح السماوي (٢/٦٣٣) ويلاحظ من خلال التخريج أن البعض ذكره عند تفسير هذه الآية، والآخر ذكره عند تفسير قوله تعالى: ﴿ يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ خُذُواْ زِينَتَكُمۡ عِندَ كُلِّ مَسۡجِدٖ ﴾ وكلاهما متقاربان وفي موضوع واحد.

و - تخريج العراقي لأحاديث الإحياء
المسمى بـ « المغني عن حمل الأسفار في الأسفار »

ألف الإمام الغزالي كتاب « إحياء علوم الدين » وهو كتاب حافل جامع لقواعد الإسلام وآدابه، وهو من أحسن ما ألف الإمام الغزالي وأجمع، ومن أهم مراجع التصوف والأخلاق الإسلامي، إلا أن الكتاب بحق مع جلالة قدر مؤلفه وعلو مرتبته ورسوخ قدمه في العلم لا يعتمد عليه في الحديث؛ لأن مؤلفه ذكر فيه من جملة الأحاديث الضعيفة والموضوعة فلا تتحقق الفائدة منه إلا لمحدِّثٍ جهبذ يبين صحيح الحديث وضعيفه وموضوعه.

من هنا كانت أهميته وفائدته مرهونة بتخريج أحاديثه وبيان صحيحها من سقيمها فجاء الحافظ العراقي وخرج أحاديث الأحياء وتكلم عليها في تخريج كبير ثم اختصره لتسهيل تحصيله وحمله في الأسفار وسماه « **المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار** ».

منهجه في التخريج:

١ - اقتصر فيه على ذكر طرف الحديث ثم الصحابي أو التابعي الذي رواه ثم من خرجه من أصحاب الكتب التي أخرجت هذا الحديث.

٢ - اهتم ببيان درجة الحديث من صحة أو حسن أو ضعف.

٣ - كثيرًا ما يستعمل الرموز، وتارة يصرح بالاسم فيقول: رواه الحاكم مثلًا.

٤ - إن ذكر الحديث في الصحيحين أو أحدهما اكتفى بعزوه إليه ولم يلتفت إلى غيره من الكتب، وإن لم يذكر فيهما أو في أحدهما عزاه لمن خرجه من أصحاب الكتب الستة.

٥ - اهتم في تخريج الحديث بالمعنى لا باللفظ.

٦ - إذا بحث عن الحديث فلم يجده ووجد ما يقاربه أو يغني عنه ذكره وإن لم يجده قال: لم أجد له أصلًا.

وإليك ما قاله الحافظ العراقي في مقدمته مجمِلًا منهجه في التخريج:

(... ولكنني اختصرته غاية الاختصار ليسهل تحصيله وحمله في الأسفار؛ فاقتصرت فيه على ذكر طرف الحديث وصحابيه ومخرجه وبيان صحته أو حسنه أو ضعف مخرجه،

فإن ذلك هو المقصود الأعظم عند أبناء الآخرة، وعند كثير من المحدثين عند المذاكرة والمناظرة. وأبين ما ليس له أصل في كتب الأصول، والله أسأل أن ينفع به إنه خير مسؤول.

فإن كان الحديث في الصحيحين أو أحدهما اكتفيت بعزوه، وإلا عزوته إلى من خرَّجه من بقية الستة، وحيث كان في أحد الستة لم أعزه إلى غيرها إلا لغرض صحيح بأن يكون كتاب التزم مخرجه الصحة أو يكون أقرب إلى لفظه في الإحياء.

وحيث كرر الحديث فإن كان في باب واحد منه اكتفيت بذكره أول مرة وربما ذكرته فيه ثانيًا وثالثًا لغرض أو لذهول عن كونه تقدم، وإن كرره في باب آخر ذكرته ونبهت على أنه قد تقدم وربما لم أنبه على تقدمه لذهول عنه، وحيث عزوت الحديث لمن خرَّجه من الأئمة فلا أريد ذلك اللفظ بعينه، بل قد يكون بلفظه وقد يكون بمعناه أو باختلافٍ على قاعدة المستخرجات، وحيث لم أجد ذلك الحديث ذكرت ما يغني غالبًا وربما لم أذكره، وسميته « المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار » جعله الله خالصًا لوجه الكريم ووسيلة إلى النعيم المقيم) [١].

طريقة التخريج بالكتاب:

إذا أردت تخريج حديث عن طريق كتاب تخريج الإحياء فما عليك إلا أن تتأكد من وجود الحديث في كتاب الإحياء وذلك بالرجوع إلى فهرس الإحياء في آخر كل جزء [٢]، ثم تتفرس الحديث ومضمونه وتبحث عنه، فإن عثرت به ارجع إلى التخريج للأحاديث، وهو تارة يكون مطبوعًا في كتاب مستقل، وتارة يطبع على هامش الإحياء وقد طبع مؤخرًا على هامش الإحياء وهو أيسر في البحث.

أمثلة:

١ - حديث: « **بني الدين على النظافة** ».

ذكره الغزالي في الإحياء في باب آداب المتعلم والمعلم في كتاب العلم (ص ٨٢) ط. الشعب، وقال العراقي في تخريجه: لم أجده هكذا، وفي الضعفاء لابن حبان من

---

(١) تخريج العراقي على هامش الإحياء (١/١، ٢) ط. الشعب.

(٢) أو بالرجوع إلى فهرس إحياء علوم الدين المسمى « إسعاف الملحين بترتيب أحاديث علوم الدين » رتبه محمود سعيد ممدوح.

حديث عائشة « **تنظفوا فإن الإسلام نظيف** » وللطبراني في الأوسط بسند ضعيف جدًا من حديث ابن مسعود « **النظافة تدعو إلى الإيمان** ».

٢ - حديث « **الأئمة من قريش** » ذكره الغزالي في الإحياء (ص ٢٠٢) ط. الشعب في كتاب قواعد العقائد، وقال العراقي في تخريجه: رواه النسائي من حديث أنس والحاكم من حديث ابن عمر.

٣ - حديث: « **نهى عن صلاة الحاقب** ».

ذكره الغزالي في المنهيات في الصلاة (ص ٢٧٩)، وقال العراقي: لم أجده بهذا اللفظ، وفسره المصنف تبعًا للأزهري بمدافعة الغائط، وفيه حديث عائشة عند مسلم « **لا صلاة بحضرة طعام ولا هو يدافعه الأخبثان** » موضعي البول والغائط.

٤ - حديث « **صدقة الفطر - أو زكاة الفطر - واجبة على كل مسلم** ».

ذكره الغزالي في كتاب الزكاة (ص ٣٨٣)، وقال مخرجه العراقي: أخرجاه من حديث ابن عمر قال: فرض رسول اللَّه ﷺ زكاة الفطر من رمضان... الحديث.

٥ - حديث: « **من سر مؤمنًا فقد سر اللَّه** ».

ذكره الغزالي في الإحياء في آداب الضيافة (ص ٦٧٠)، وقال مخرجه العراقي: تقدم في الباب قبله.

٦ - حديث « **ارقبوا الميت عند ثلاثة؛ إذا رشح جبينه وذرفت عيناه ويبست شفتاه فهي من رحمة اللَّه قد نزلت به، وإذا غط غطيط المخنوق واحمر لونه وأزبدت شفتاه فهو من عذاب اللَّه قد نزل به** ».

ذكره الغزالي في الإحياء في كتاب ذكر الموت (ص ٢٨٦٧)، وقال العراقي: ذكره الترمذي في نوادر الأصول من حديث سلمان ولا يصح.

وخلاصة القول: إن كتاب الإحياء مع غزارة مادته لا يساوي شيئًا بدون التخريج عليه فإنه قد لبّس على المسلمين أمور دينهم وحشاه صاحبه بالإسرائيليات والموضوعات، وهو بهذا قد جمع فيه بين الثرى والثريا وبين الصحيح والموضوع مما يخشى على المسلمين حين قراءته عدم التمييز بين صحيح الحديث ومكذوبه، والحافظ العراقي بهذا التخريج خدم الكتاب، وخدم سنة رسول اللَّه ﷺ قبل الكتاب فهو يذب عنها ما لا يصح فيها، وخدم المسلمين في تبيان الطريق السوي لهم.

مميزات الكتاب:

١ - إنه نموذج لتخريج أبواب الدين من عقائد وعبادات ومعاملات وأخلاق.

٢ - عنايته الخاصة بتخريج أحاديث الرقائق.

٣ - بيان ما لا أصل له من الأحاديث [١].

عيوبه:

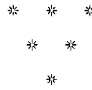
١ - تساهله في الحكم على بعض الأحاديث فيحسن ما قد يكون ضعيفًا، يعرف ذلك من تطول عشرته مع الكتاب وله دراية بدراسة الأسانيد.

٢ - فاته بعض الأحاديث فلم يخرجها ولم يحكم عليها، وقد استدرك عليه الزبيدي أشياء في شرحه للإحياء « المسمى بإتحاف السادة المتقين »، وممن استدرك عليه أيضًا ابن حجر العسقلاني في كتاب سماه « تنبيه الأحياء فيما فات العراقي في تخريج الإحياء ».

ومن تمام القول نقول:

لقد قام الإمام الزبيدي بعد العراقي فشرح الإحياء وتكلم على أحاديثه واستدرك أشياء على العراقي فجاء الكتاب أتم وأكمل.

ثم جاء أبو عبد اللّٰه محمود الحداد فجمع تخريج العراقي والزبيدي وأضاف إليهما تخريج ابن السبكي في مؤلف كبير بلغ سبعة مجلدات كبار وأسماه « تخريج أحاديث إحياء علوم الدين » مستخرجًا من الكتب المذكورة وضاما إليها بعض ما وصل إليه، والجزء السابع من الكتاب جعله فهارس للكتاب.



(١) يختلف العلماء في معنى قول المحدثين: لا أصل له:
فبعضهم: يعني بها لا إسناد له مطلقًا يوصله إلى رسول اللّٰه ﷺ، وبعضهم: يرى أنها بمعنى « باطل » وعليه فيجوز كونه بإسناد لكنه باطل، والبعض يعني بها لم يُرو في كتب السنة المشهورة بين المسلمين، ويرى آخرون بجواز كونه له إسناد لكنه لم يرد في الكتب المشهورة، وفسر آخرون قولهم: لا أصل له، بأن سنده موضوع، واللّٰه أعلم. انظر تدريب الراوي، النوع الثاني والعشرون (١/٢٩٧)، مقدمة المصنوع في معرفة الموضوع، لملا القاري، تحقيق عبد الفتاح أبي غدة.

(٨)

الكتب التي ألفت في الموضوعات الخاصة

ويقصد بهذا النوع الكتب المصنفة في الحديث وشروحها كالجوامع، والسنن، والموطآت والأبواب، والمصنفات، والمستخرجات، والمستدركات، والأجزاء، والزوائد.

أو التي تتحدث في موضوع معين كالترغيب والترهيب، والأذكار، والناسخ والمنسوخ، والطبقات، والعلل، والمراسيل، والشمائل، والفوائد، والسنة، والموضوعات، والأحاديث القدسية، والأحكام، وغيرها.

وإليك بيان المراد بتلك المؤلفات مع ذكر نماذج منها:

١ - الجامع:

هو الكتاب الذي يشتمل على جميع أنواع الحديث المحتاج إليها والتي اصطلح العلماء على أنها ثمانية؛ يجمعها قول (عارف شامت) وهي العقائد والأحكام والرقاق والفتن والشمائل والآداب والمناقب والتفسير، ويلحق به التاريخ والمغازي والسير.

وهذه المصادر مرتبة على الكتب والأبواب الفقهية [١].

ومثال ذلك: الجامع الصحيح للبخاري، والجامع الصحيح لمسلم.

٢ - السنن:

وهي كتب مرتبة على الكتب والأبواب الفقهية من الإيمان والطهارة والصلاة... إلخ، وتشمل بعض الأنواع المذكورة في الجامع إلا أنها تخلو من الأحاديث الموقوفة؛ لأن الموقوف في اصطلاحهم لا يسمى سنة [٢]، وقد يطلق على بعض كتب السنة لفظ الجامع؛ كالجامع الصحيح للترمذي.

ومثال ذلك: السنن الأربعة.

---

(١) الرسالة المستطرفة (ص ٣٢).

(٢) الرسالة المستطرفة (ص ٢٥)، ومفتاح السنة للخولي (ص ٣٤).

٣ - الموطآت:

ويقصد بها الكتاب الممهد والمسهل أو المنقح المهذب، وهو كترتيب سابقيه إلا أنه يهتم بأحاديث الأحكام وآدابها مرتبة على أبواب الفقة مقرونة بآثار الصحابة والتابعين.

ومثاله: موطأ مالك بن أنس.

٤ - الأبواب:

وهي عبارة عن الكتب المفردة عن الكتب الطوال المصنفة في الأحكام في موضوع معين، أو تحت معنى واحد [١].

ومثاله: باب رفع اليدين خلف الإمام، للبخاري.

٥ - المصنفات:

المصنف كتاب رتب على الكتب والأبواب الفقهية، وقد ضم الأحاديث المرفوعة والموقوفة وفتاوى التابعين [٢].

وهذه قد لا يشترط فيها شمولها على الأنواع الموجودة في الجوامع والسنن [٣].

ومثال ذلك: مصنف عبد الرزاق، ومصنف ابن أبي شيبة.

٦ - المستخرجات:

هي الكتب التي تعنى باستخراج أحاديث كتاب معين من كتب السنة لكن بإسناد آخر للمستخرج - بكسر الراء - من غير طريق صاحب الكتاب الأول، ومثال ذلك: مستخرج أبي عوانة على الصحيحين.

٧ - المستدركات:

هي كتب جمعت أحاديث استدركها أصحابها على كتب أخرى وهي على شروطهم [٤].

٨ - الأجزاء الحديثية:

الجزء: عبارة عن كتاب جمع فيه أحاديث شخص واحد، أو صنف في موضوع معين

---

(١) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢/٣٥٨)، والرسالة المستطرفة (ص ٣٤ - ٣٨).

(٢) الرسالة المستطرفة (ص ٣٠، ٣١).

(٣) كشف اللثام (١/١٦٢، ١٦٣).

(٤) كشف الظنون (٢/١٦٧٢) تأليف حاجي خليفة، والرسالة المستطرفة (ص ١٧).

من موضوعات الجامع [١].

ومثال ذلك: جزء في القراءة خلف الإمام، للبخاري.

٩ - كتب الزوائد:

وهي الكتب التي تجمع ما زاد في المتن أو في الإسناد أو فيهما في كتاب أو أكثر على كتاب آخر أو أكثر [٢].

ومثال ذلك: موارد الظمآن على زوائد ابن حبان أي ما زاده على البخاري ومسلم. وكتاب مصباح الزجاجة للبوصيري في زوائد ابن ماجه على الكتب الخمسة.

١٠ - كتب الترغيب والترهيب:

وهي كتب اهتمت بجمع الأحاديث بأمر من الأمور المطلوبة شرعًا أو المنهي عنها.

ومثاله: الترغيب والترهيب للمنذري، ومكارم الأخلاق للخرائطي ومساوئها له أيضًا.

١١ - الأذكار:

وهي كتب اهتمت بجمع الأدعية المأثورة والأوراد المشهورة وذلك عن طريق الأحاديث الواردة في هذا المجال وبيان أوقات وأزمنة تلك الأذكار وخواصها إلى غير ذلك.

ومثاله: الأذكار للنووي وعمل اليوم والليلة للنسائي.

١٢ - كتب الناسخ والمنسوخ:

وهي كتب تهتم ببيان ناسخ الحديث من منسوخه، وفيها تذكر الأحاديث بأسانيدها.

ومثاله: الاعتبار في معرفة الناسخ والمنسوخ من الآثار للحازمي.

١٣ - كتب في طبقات الرجال:

وهي كتب تشتمل على ذكر الشيوخ وأحوالهم ورواياتهم طبقة طبقة.

ومثاله: الطبقات الكبرى لابن سعد.

١٤ - كتب العلل:

وهي كتب تهتم بجمع الأحاديث التي بها علل خفية قادحة مع أن الظاهر السلامة

---

(١) الرسالة المستطرفة (ص ٦٤) وكشافات اصطلاحات الفنون للفاروقي التهانوي (١/٢٦٥).

(٢) الرسالة المستطرفة (ص ١٢٧، ١٢٨).

منها، وتورد فيها الأحاديث بأسانيد مؤلفيها.

ومثاله: العلل للترمذي، والعلل لابن أبي حاتم.

١٥ - كتب في المراسيل:

وهي كتب تحتوي على أحاديث سقط من أسانيدها الصحابي، وتروى بإسناد مؤلفيها.

ومثاله: المراسيل لأبي داود، وجامع التحصيل في أحكام المراسيل للعلائي.

١٦ - كتب في الشمائل:

وهي كتب تشتمل على أوصاف النبي ﷺ وسِيَره ومغازيه، وتذكر فيها الأحاديث بأسانيدها.

ومثاله: الشمائل للترمذي، والخصائص للسيوطي.

١٧ - كتب الفوائد:

وهي كتب يؤلفها أصحابها في بيان فوائد لمطلب معين من المطالب التي توجد في كتب الجوامع، وتذكر فيها الأحاديث بأسانيدها.

ومثاله: فوائد تمّام، وفوائد سمويه.

١٨ - كتب السنة:

وهي كتب تهدف إلى الحث على اتباع السنة والعمل بها وترك البدع واجتنابها، ويذكر فيها الأحاديث الخاصة بها.

ومثاله: كتاب السنة للإمام أحمد بن حنبل، وكتاب السنة لابن أبي عاصم.

١٩ - كتب الأحكام:

وهي كتب اهتمت بجمع الأحاديث الخاصة بالأحكام الفقهية.

ومثاله: بلوغ المرام من جمع أدلة الأحكام لابن حجر العسقلاني.

وكتاب منتقى الأخبار من أحاديث سيد الأبرار للإمام مجد الدين بن تيمية.

وهناك كتب أخرى كثيرة مثل: كتب المصاحف والقراءات، وكتب التواريخ، وكتب التصوف، والأخلاق، وكتب في الأحاديث القدسية، وكتب في الأسماء والكنى والألقاب، وكتب الثقات وكتب الضعفاء والموضوعات والوضاعين إلى غير ذلك من الكتب.

وخلاصة القول في هذه الحالة وهي:

حالة ما إذا لم تعرف نص الحديث بل تعرف موضوعه؛ فإن استعمال الذهن وإدراك فقه الحديث تجعلك تدرك هل الحديث في الشمائل أو المغازي أو الفتن...

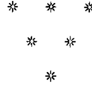
أو أن علامة الوضع ظاهرة عليه فتسارع إلى مظانه من كتب الموضوعات.

وقد يسمى بعض العلماء هذه الطريقة:

(أ) طريقة التخريج عن طريق معرفة موضوع الحديث.

(ب) أو طريقة النظر في حال الحديث متنًا فقط، أو إسنادًا ومتنًا.

وكلهما تعود إلى ما ذهبت إليه، وهو أن ذلك يعود إلى حال من لا يحفظ الحديث ولا يعرف راويه، واللَّه أعلم.



نماذج لبعض الكتب مما سبق

أ - الترغيب والترهيب

التعريف بالمؤلف:

هو الحافظ زكي الدين أبو محمد عبد العظيم بن عبد القوي بن عبد اللَّه بن سلامة المنذري الشامي ثم المصري الشافعي، المتوفى سنة ست وخمسين وستمائة [١].

التعريف بالكتاب وموضوعه:

هو كتاب جمع فيه مؤلفه متون جملة من الأحاديث في الترغيب والترهيب مجردة عن ذكر الأسانيد أو التعليق.

الباعث على تأليفه:

صرَّح الإمام المنذري في أول كتابه بسبب تأليفه لهذا الكتاب فقال [٢]: فلما وفق اللَّه ﷻ لإملاء كتاب « مختصر أبي داود » وإملاء كتاب « الخلافيات ومذاهب السلف » وذلك من فضل اللَّه علينا وسعة منه، سألني بعض الطلبة الحُذَّاق أُولي الهمم العالية ممن اتصف بالزهد في الدنيا والإقبال على اللَّه ﷻ بالعلم والعمل - زاده اللَّه قربا منه وعزوفا عن دار الغرور - أن أملي عليه كتابا جامعا في الترغيب والترهيب، مجردًا عن التطويل، بذكر إسنادٍ أو كثرة تعليل، فاستخرت اللَّه - تعالى - وأسعفته بطلبته، لما وقر عندي من صدق نيته، وإخلاص طويته، وأمليت عليه هذا الكتاب، صغير الحجم، كثير العلم، حاويًا لما تفرق في غيره من الكتب.اهـ.

تقسيم الكتاب وترتيبه:

قسم الإمام المنذري كتابه إلى ثلاثة وعشرين كتابًا في الأحكام والرقائق، فبدأ بكتاب العلم، ثم الطهارة، ثم الصلاة، ثم النوافل، ثم الجمعة، ثم الصدقات، ثم العيدين والأضحية، ثم الحج، ثم الجهاد، ثم قراءة القرآن، ثم الذكر والدعاء، ثم البيوع وغيرها، ثم النكاح

---

(١) ترجمته في: شذرات الذهب (٥/٢٢٧). (٢) الترغيب والترهيب (١/٣٦).

وما يتعلق به، ثم اللباس والزينة، ثم الطعام وغيره، إلى آخر الكتب الفقهية، والرقائق والزهد، ثم أعقب هذه الكتب بباب في بيان الرواة المختلف فيهم في هذا الكتاب.

مصادر الكتاب:

جمع المنذري كتابه من مصادر متعددة من كتب السنة وهي [(١)]:

١ - كتاب موطأ مالك.

٢ - مسند الإمام أحمد بن حنبل.

٣ - وكتاب « صحيح البخاري ».

٤ - وكتاب « صحيح مسلم ».

٥ - وكتاب « سنن أبي داود ».

٦ - وكتاب « المراسيل » له.

٧ - وكتاب « جامع أبي عيسى الترمذي ».

٨ - وكتاب « سنن النسائي الكبرى »، وكتاب « عمل اليوم والليلة ».

٩ - وكتاب « سنن ابن ماجه ».

١٠ - وكتاب « المعجم الكبير ».

١١ - وكتاب « المعجم الأوسط ».

١٢ - وكتاب « المعجم الصغير » والثلاثة للطبراني.

١٣ - وكتاب « مسند أبي يعلى ».

١٤ - وكتاب « مسند أبي بكر البزار ».

١٥ - وكتاب « صحيح ابن حبان ».

١٦ - وكتاب « المستدرك على الصحيحين » للحاكم أبي عبد الله النيسابوري.

منهج المصنف في هذا الكتاب:

١ - يبدأ الحديث بذكر الراوي الأعلى، مستغنيًا عن بقية الإسناد بذكر من أخرجه من أصحاب المصنفات السابق ذكرها في مصادر الكتاب.

---

(١) الترغيب والترهيب (١/٣٧).

٢ - بعد أن يسوق الحديث بتمامه يذكر روايات أخرى للحديث.

٣ - أحيانًا يفسر بعض الألفاظ الغريبة في الحديث، ويذكر بعض المسائل الاصطلاحية في الحديث.

ذكر المصنف في مقدمة كتابه منهجه الذي سار عليه في كتابه فقال:

٤ - أقتصر فيه على ما ورد صريحا في الترغيب والترهيب، ولم أذكر ما كان من أفعال النبي ﷺ المجردة عن زيادة نوع من صريحهما إلا نادرًا.

٥ - أذكر الحديث ثم أعزوه إلى من رواه من الأئمة أصحاب الكتب المشهورة، وقد أعزوها إلى بعضها دون بعض، طلبًا للاختصار، لا سيما إن كان في الصحيحين أو في أحدهما.

٦ - أشير إلى صحة إسناده، وحسنه، وضعفه، ونحو ذلك، إن لم يكن من عزوته إليه ممن التزم الصحيح.

٧ - لا أذكر الإسناد؛ لأن المقصود الأعظم من ذكره إنما هو معرفة حاله من الصحة، والحسن، والضعف، ونحو ذلك.

٨ - أما دقائق العلل فلا مطمع في شيء منها لغير الجهابذة النُّقاد من أئمة هذا الشأن، وقد أضربت عن ذكر كثير منها في هذا الكتاب طلبًا للاختصار، ... وقد أشبعنا الكلام على علل كثير من الأحاديث الواردة في هذا الكتاب وفي غيره من كتبنا.

٩ - فإذا كان إسناد الحديث صحيحا، أو حسنا، أو ما قاربهما صدرته بلفظة: (عن)، وكذلك إن كان مرسلًا، أو معضلًا، أو منقطعا، أو في إسناده راوٍ مبهم، أو ضعيف وُثِّق، أو ثقة ضُعِّف، وبقية رواة الإسناد ثقات، أو فيهم كلام لا يضُرُّ، أو روي مرفوعًا والصحيح وقفه، أو متصلًا والصحيح إرساله، أو كان إسناده ضعيفًا لكن صححه أو حسَّنه بعض من خرجه أصدره أيضًا بلفظة: (عن)، ثم أشير إلى إرساله، أو انقطاعه، أو عضله، أو ذلك الراوي المختلف فيه، فأقول: رواه فلان، أو: من طريق فلان، أو: في إسناده فلان، أو نحو هذه.

١٠ - أفردتُ لهؤلاء المختلف فيهم بابًا في آخر الكتاب، أذكرهم فيه، مرتبًا على حروف المعجم، وأذكر ما قيل في كلٍّ منهم من جرحٍ أو تعديل على سبيل الاختصار، وقد لا أذكر الراوي المختلف فيه.

١١ - أما عن حكمه على الأحاديث فقال: أقول إذا كان رواة إسناد الحديث ثقات وفيهم من اختلف فيه: إسناده حسن، أو مستقيم، أو لا بأس به، ونحو ذلك حسبما يقتضيه حال الإسناد والمتن وكثرة الشواهد، وإذا كان في الإسناد من قيل فيه: كذاب، أو وضاع، أو متهم، أو مجمع على تركه، أو ضعفه، أو ذاهب الحديث، أو هالك، أو ساقط، أو ليس بشيء، أو ضعيف جدًا ، أو ضعيف فقط، ولم أر فيه توثيقا بحيث لا يتطرق إليه احتمال التحسين صدرته بلفظة (روي)، ولا أذكر ذلك الراوي، ولا ما قيل فيه البتة، فيكون للإسناد الضعيف دلالتان؛ تصدره بلفظة (روي)، وإهمال الكلام عليه في آخره.

١٢ - قد استوعبت جميع ما كان من هذا النوع في ... [وذكر مصادر الكتاب]، ولم أترك شيئًا من النوع في الأصول السبعة، و « صحيح ابن حبان »، و « مستدرك الحاكم » إلا ما غلب عليَّ فيه ذهول حال الإملاء، أو نسيان، أو كون قد ذكرت غيره، أو ما يغني عنه.

١٣ - قد يكون للحديث دلالتان فأكثر فأذكره في بابٍ ثم لا أعيده، فيتوهم الناظر أني تركته.

١٤ - قد يرد الحديث عن جماعة من الصحابة بلفظٍ واحدٍ أو بألفاظٍ متقاربةٍ فأكتفي بواحد منها عن سائرها، وكذلك لا أترك شيئًا من المسانيد والمعاجم إلا ما غلب عليَّ فيه ذهول، أو نسيان، أو يكون ما ذكرت أصلح إسنادًا مما تركت، أو يكون ظاهر النكارة جدًا، أو قد أُجمع على وضعه، أو بطلانه، وأضفت إلى ذلك جُملًا من الأحاديث، معزوة إلى أصولها « كصحيح ابن خزيمة » وكتب ابن أبي الدنيا، و « شعب الإيمان » للبيهقي، وكتاب (الزهد الكبير) له، وكتاب « الترغيب والترهيب » لأبي القاسم الأصبهاني (١)، وغير ذلك.

١٥ - استوعبت جميع ما في كتاب أبي القاسم التيمي مما لم يكن في الكتب المذكورة، وهو قليل، وأضربت عن ذكر ما فيه من الأحاديث المحققة الوضع، وإذا كان الحديث في الأصول السبعة لم أعزه إلى غيرها من المسانيد والمعاجم، إلا نادرا لفائدةٍ، طلبًا للاختصار، وقد أعزوه إلى « صحيح ابن حبان »، و « مستدرك الحاكم » إن لم يكن متنه في الصحيحين.

---

(١) مقدمة الترغيب والترهيب، ط. مطبعة دار الفكر.

١٦ - أُنبه على كثير مما حضرني في حال الإملاء مما تساهل أبو داود في السكوت عن تضعيفه، أو الترمذي في تحسينه، أو ابن حبان والحاكم في تصحيحه، لا انتقادًا عليهم ﷺ، بل مقياسًا لمتُبصر في نظائرها من هذا الكتاب.

١٧ - كل حديث عزوته إلى أبي داود وسكتُّ عنه فهو كما ذكره أبو داود، ولا ينزل عن درجة الحسن، وقد يكون على شرط الصحيحين.

١٨ - ثم بعد تمامه رأيت أن أقدم فهرست ما فيه من الأبواب والكتب ليسهل الكشف على من أراد شيئًا من ذلك والله المستعان [١].

١٩ - رقَّم أحاديث كل كتاب على حدة.

كيفية التخريج من الكتاب:

إذا أردنا أن نخرج حديثًا من هذا الكتاب فعلينا أن نتأمل في أي موضوع هو، ثم نستعين بفهرس الموضوعات الذي وضعه المؤلف؛ لنرى في أي باب أو فصل يقع تحته الحديث.

مثال ذلك:

حديث: حُذيفة بن اليمان ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ « **فضل العلم خير من فضل العبادة، وخير دينكم الورع** » فهذا الحديث يتكلم عن فضل العلم والترغيب فيه، فإذا أردنا تخريج ذلك الحديث، ونحن لا نعلم إلا موضوعه رجعنا إلى كتاب العلم في كتاب الرغيب، وعند دلك نجد الحديث موجودًا في (٩٣/١) الحديث رقم (٤) من كتاب العلم.

- **وصورته في الترغيب والترهيب:**

عنون: (كتاب العلم، الترغيب في العلم، وطلبه، وتعلمه، وتعليمه، وما جاء في فضل العلماء والمتعلمين) [ثم عدد أحاديثه ثم قال].

١٠٣ - وعن حذيفة بن اليمان ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: « **فضل العلم خير من فضل العبادة وخير دينكم الورع** » **رواه الطبراني في الأوسط، والبزار بإسناد حسن.**

---

(١) مقدمة الترغيب والترهيب ط. مطبعة دار الفكر.

بالتأمل في هذا المثال يلاحظ:

- عنون للحديث بالباب الفقهي الذي تضمنه معنى الحديث.
- لم يذكر الإسناد واكتفى بالراوي الأعلى منه.
- عزاه للطبراني في « المعجم الأوسط » وهو من مصادر الكتاب.
- حكم على الحديث بأنه (حسن).

ميزات الكتاب وعيوبه:

ميزات الكتاب:

١ - ترك مؤلفه الأحاديث التي فيها ذهول، أو نكارة، أو وضع، أو بطلان.

٢ - تنبيهه على كثير من الأحاديث التي تساهل فيها أبو داود، وسكت عن تضعيفها.

٣ - تنبيهه على كثير من الأحاديث التي تساهل الترمذي في تحسينها، وكذا تصحيح ابن حبان، والحاكم.

٤ - إذا كان الحديث له دلالتان فأكثر ذكره في باب ولم يُعده.

٥ - إذا ورد الحديث عن جماعة من الصحابة بلفظ واحد، أو بألفاظ متقاربة اكتفى بواحد منها عن سائرها.

٦ - دليل الموضوعات الذي جعله في خطبة الكتاب، مما جعل الباحث يحصل على مراده من الكتاب بسهولة ويسر.

عيوب الكتاب:

١ - لا يمكن الانتفاع بهذا الكتاب لمن لا يعلم موضوع الحديث وفحواه، وتحت أي باب من أبواب الفقه يقع.

٢ - قد يكون الحديث يحتوي على أكثر من موضوع، فيكتفي المنذري بذكره في أحد الموضوعات دون الأخرى، مما يشتت ذهن الباحث عند بحثه عن الحديث.

ما للكتاب وما عليه من خلال ما قاله الشيخ الألباني في كتابه (صحيح الترغيب والترهيب):

أولًا: ما للكتاب:

قال الشيخ الألباني [(١)] : فإنه ليس بخافٍ على أحد من أهل العلم أنَّ كتاب « الترغيب والترهيب » للحافظ زكي الدين عبدالعظيم بن عبد القوي المنذري هو أجمع وأنفع ما ألف في موضوعه، فقد أحاط فيه - أو كاد - بما تفرق في بطون الكتب الستة وغيرها من أحاديث الترغيب والترهيب في مختلف أبواب الشريعة الغراء؛ كالعلم، والصلاة، والبيوع، والمعاملات، والآداب، والأخلاق، والزهد، وصفة الجنة والنار وغيرها، مما لا يكاد يستغني عنه واعظ أو مرشد أو خطيب أو مدرس، مع الاعتناء بتخريج الأحاديث وعزوها إلى مصادرها المعتمدة على ما بيَّنه هو نفسه في المقدمة، وقد أجاد في ترتيبه وتصنيفه، وأحسن جمعه وتأليفه، فهو فرد في فنه، منقطع القرين في حسنه، كما قال الحافظ برهان الدين الحلبي. الملقب بـ (الناجي) في مقدمة كتابه « عجالة الإملاء » فاستحق بذلك أن يصفه - الحافظ الذهبي - النقادُ: بأنه كتاب نفيس كما قال عنه ابن العماد في الشذرات (٥/٢٧٨).

من نفاسته عندي: أنَّه عُني فيه ببيان مرتبة الحديث من صحة أو ضعف بأوجز عبارة، وأوضح إشارة، كما صرَّح بذلك في مقدمته: « ثم أشير إلى صحة إسناده وحسنه أو ضعفه، ونحو ذلك ».

وهذه فائدة هامة عزيزة قلَّما تراها في كتاب من كتب الحديث التي جرى فيها مؤلفوها على مجرد جمع الأحاديث وتخريجها، دون العناية ببيان مراتبها في الصحة والضعف، والكشف عن عللها، أو على الأقل الاقتصار على ما ثبت منها.اهـ.

ثانيًا: ما عليه:

أوضح الشيخ الألباني رحمه الله الخطوط العريضة لما وقع في هذا الكتاب من أوهام، وما عليه من مؤاخذت، وقد أشار أنه أفاد من كتاب [(٢)] « عجالة الإملاء المتيسرة من التذنيب على ما وقع للحافظ المنذري من الوهم وغيره في كتابه الترغيب والترهيب » للحافظ الناقد برهان الدين إبراهيم بن محمد بن محمود الدمشقي الملقب بـ (الناجي).

---

(١) ينظر مقدمة الترغيب والترهيب (ص٦٠) ط. المكتب الإسلامي.

(٢) مقدمة الترغيب والترهيب (ص ٥٨، ٥٩).

قال الشيخ الألباني وهو يعدد مؤاخذاته على كتاب « الترغيب والترهيب » [(١)]:

١ - اصطلاح الحافظ المنذري في كتابه فيه إجمال، وغموض قال الشيخ الألباني[(٢)]:

إنَّ مما لا ريب فيه أنَّ الحافظ المنذري رحمه الله كان من أولئك العلماء الثقات بل كان كما قال الذهبي: (عديم النظير في علم الحديث على اختلاف فنونه، عالمًا بصحيحه وسقيمه، ومعلوله وطرقه [(٣)] ولهذا فقد التزم في كتابه « الترغيب والترهيب » التمييز بين القوي والضعيف من الحديث، إلا أنه قد سلك في بيان ذلك سبيلًا وعرًا، فيه كثير من الإجمال والغموض مما يجعل الاستفادة منه للتمييز الذي رمى إليه قليلة بل ضائعة).

[ثم نقل اصطلاح الحافظ المنذري في مقدمة كتابه في تقسيم الأحاديث والحكم عليها ثم قال:] فهو بهذا البيان قد جعل أحاديث كتابه قسمين: الأول: ما صدره بلفظ (عن) المشعر بقوته. والآخر: ما صدره بلفظ (روي) المشعر بضعفه.

ثم إنَّه أدخل في القسم الأول ثلاثة أنواع من الحديث: الصحيح، والحسن، وما قاربهما، وأدخل في القسم الآخر ثلاثة أنواع - أيضًا - وهي: الضعيف، والضعيف جدًا، والموضوع؛ فهذا التقسيم مُحير غير مفهم بل هو يَدع القارئ ضائعًا بين أنواعه الثلاثة في كلٍّ من القسمين، لا يدري أي نوع منها هو المراد، **فلنتكلم على ذلك بشيء من التفصيل فأقول:**

(أ) إنَّ القُرَّاء - كل القُرَّاء - لا يمكنهم أن يتعرفوا على مرتبة الحديث، وهل هو صحيح، أم حسن، أم مقارب لهما من مجرد تصديره بلفظ (عن)، وهذا ظاهره لا يخفى.

(ب) إنَّ النوع الثالث من أنواع هذا القسم، وهو « ما قارب الصحيح والحسن » فإنه مع كونه اصطلاحًا خاصا بالمؤلف رحمه الله غير معروف عند أهل العلم، فهو غير مفهوم؛ ذلك لأن الحديث عندهم: « صحيح »، و « حسن » و « ضعيف »، وتحت كل منها أنواع، ومن المعروف عندهم [أي المحدثين] أن الحسن مقارب للصحيح، والضعيف مقارب للحسن، فما هو (المقارب للصحيح والحسن) معًا؟

هذا كلام غير مفهوم؛ ولذلك وددت أن يكون صواب تلك الجملة من كلام المؤلف المتقدم « أو ما قاربهما »، « أو ما قاربه »؛ ليعود الضمير إلى أقرب مذكور وهو الحسن

---

(١) يلاحظ أن الشيخ الألباني ضرب لكل ما قاله أمثلة من الكتاب، فمن أراد الاطلاع عليها فليراجعها في مواضعها المشار إليها من كتابه، وقد آثرت عدم ذكرها خشية الإطالة.

(٢) ينظر مقدمة صحيح الترغيب والترهيب (ص ١٠)، بتصرف واختصار.

(٣) تذكرة الحفاظ (٤/٢٧١).

فيكون المعنيُّ بهذا: النوع الثالث « الحديث الضعيف » الذي لم يشتد ضعفه، ويكون مرشحًا ليرتقي إلى درجة الحسن إن وُجد لراويه الضعيف متابع، أو لحديثه شاهد معتبر.

(ت) أُدخل تحت هذا القسم « المقارب للصحيح والحسن » ما هو ضعيف عند علماء الحديث؛ كالمرسل؛ وسائر الأنواع العشرة الذي عطفها عليه، فإنها كلها عند المحدثين داخلة تحت جنس الحديث الضعيف اللهم إلا النوع السادس والسابع من قيل فيه (ثقة ضُعِّف) أو (فيه كلام لا يضر).

٢ - تقليده للمتساهلين في التصحيح مع نقده إياهم أحيانًا.

قال الشيخ الألباني [1]: قد يقول قائل: إنما يورد المنذري هذه الأنواع في هذا القسم بشرط أن يكون صححه أو حسنه بعض من خرجه، كما يدل على ذلك قوله عقب النوع العاشر (لكن صححه أو حسنه بعض من خرَّجه)، فأقول: قد يكون هذا الشرط بالنسبة للأنواع كلها، فهل يليق بالحافظ المنذري - وهو من عرفت حفظًا وعلمًا - أن يدع ما يقتضيه النقد العلمي الحديثي من الحكم على الحديث بالضعف لتصحيح أو تحسينِ غيره إياه، لا سيَّما إذا كان هذا من المعروفين بالتساهل في ذلك كالترمذي، وابن حبان، والحاكم، وغيرهم.

- وجملة القول في هذا القسم: أنَّ المنذري رَحِمَهُ اللَّهُ قد أغرب بإتيانه باصطلاح غير معروف عند العلماء، ولا هو عرَّف القراء بمراده منه، وهو الإسناد المقارب لإسناد الحديث الصحيح أو الحسن، ولم يكتف بذلك بل صدره وتلك الأجناس من الأسانيد الضعيفة بلفظة (عن) المشعرة بقوة أسانيد الأحاديث المصدرة بها، ثم أكد ذلك حين صرَّح - كما تقدم - بأنَّ للإسناد الضعيف عنده دلالتين: تصديره بلفظة (روي) وإهمال الكلام عليه في آخره.

وبذلك جاء بـ (لخبطة) عجيبة غريبة، ذهبت بالفائدة التي كانت مرجوة من كتابه، وهي تمييز الصحيح من الضعيف.اهـ.

٣ - لم يميز بين أنواع الضعيف فيما اصطلح عليه [2]:

قال الشيخ الألباني: وأما القسم الآخر الشامل للأحاديث المصدرة بلفظ (روي)

---

(١) مقدمة صحيح الترغيب والترهيب (ص ١٤) باختصار وتصرف.

(٢) مقدمة صحيح الترغيب والترهيب (ص ١٥) باختصار وتصرف.

فوجه الغموض فيه أنه يشمل كل حديث ضعيف مهما كانت نسبة الضعف فيه يسيرة أو شديدة؛ ذلك لأنَّ الضعف من هذه الحيثية على ثلاثة أنواع وقد جاءت الإشارة إليها في كلام المنذري.. الأولى: الموضوع، وهو شر أنواعه، الثاني: الضعيف جدًا، الثالث: الضعيف، ثم قال: فتصدير هذه الأنواع الثلاثة بصيغة (روي) على ما بينها من تفاوت شديد، مما لا يتماشى مع واجب النصح في مثل هذا الأمر المهم [... وذكر محظورَين يترتبان على ذلك].

٤ - قلة الأحاديث التي صرح المنذري بتقوية أسانيدها:

قال الشيخ الألباني [(١)]: قد انتهينا من ترقيم المجلد الأول منه من أصل عشرة مجلدات، فبلغ عدد أحاديثه نحو (١٨٠٠) حديثًا، وأحصينا الأحاديث التي صرَّح بتصحيحها أو تحسينها فبلغ عددها (٩٠) حديثًا فقط من أصل ألف حديث تقريبًا، أقدر أنها ثابتة الأسانيد من بين الرقم المذكور (١٨٠٠)، وقد تكلم عليها بكلام لا يفيد الصحة ولا الحسن، وإنما الثقة للرواة فقط - كما سبق بيانه - وما ذلك إلا لسبب أو أكثر من الأسباب التي سبق ذكرها، وأشار الحافظ المنذري إلى بعضها.اهـ.

قلت: ثم ذكر سبب كثرة أوهامه، وعذره في ذلك كما يأتي بيانه في كلام الحافظ المنذري.

٥ - وقوع كثير من الأوهام في كتابه.

قال الشيخ الألباني [(٢)]: أنواع أوهام المنذري الهامة في خطوط عريضة:

(أ) تساهله في تصدير الأحاديث الضعيفة بصيغة (عن) المشعرة عنده أنها ليست من قسم الأحاديث الضعيفة، التي يصدرها بـ (روي)، وإنما هي من قسم الصحيح أو الحسن أو القريب من الحسَن كما صرَّح بذلك في مقدمة كتابه؛ وبناءً على ذلك ساق مئات الأحاديث لجماعة من الرواة الضعفاء المعروفين بالضعف عند العلماء مثل: شهر ابن حوشب، وكثير بن عبد اللّه... وابن لهيعة، وبعضهم ممن يصرح هو فيه أنه واهٍ؛ أي ضعيف جدًا، ومع ذلك عنعن لأحاديثهم، وكذلك فعل بالأحاديث المرسلة والمنقطعة والمعضلة إعمالاً منه لاصطلاحه، وكذلك صنع بما أعله بقوله: (في سنده لين) أو قوله:

---

(١) مقدمة صحيح الترغيب والترهيب (ص ٤٦، ٤٧).

(٢) مقدمة صحيح الترغيب والترهيب (ص ٤٨ - ٥٨)، باختصار وتصرف.

(غريب)، وتارة يقول: (غريب جدًا) كل ذلك يعنعن له (١). ثم قال: ومما يؤكد تساهله المذكور أنني رأيته صرح في غير ما حديث واحد أنَّ ابن لهيعة، وشهر بن حوشب حسن الحديث في المتابعات، فأفاد أنهما في غير المتابعات ليسا كذلك، بل هما ضعيفا الحديث (٢) فكان الواجب تصدير حديثهما وأحاديث أمثالهما بـ (روي)؛ لأنه الموضح لمرتبة أحاديثهم مرتبة لا غموض فيها، ولا مواربة.

(ب) تناقضه في تطبيق اصطلاحه، **وذلك ظاهر في صور:**

الأولى: هناك أحاديث عقَّب عليها بقوله: (في إسناده احتمال التحسين) ثم يصدر بعضها بـ (عن) (٣)، وتارة بـ (روي) (٤).

الثانية: يعنعن لأحاديث فيها بقية بن الوليد، وهو مدلس معروف، لا فرق عنده بين ما صرَّح بالتحديث فيها وما عنعن (٥).

الثالثة: يقول في بعض الأحاديث التي يعنعنها: (إسناده مقارب)، وليس في إسناده من تُرك حديثه، ولا أُجمع على ضعفه (٦)، وتارة لا يصدر هذا النوع بشيء فلا يدري القارئ من أي النوعين هو عنده (٧).

الرابعة: تفريقه بين المتماثلات من الأحاديث المشتركة في العلة المقتضية للتضعيف؛ ذلك أنه ذكر في اصطلاحه الأول - الخاص بما عنعنه منها - أنَّ منه الحديث الذي في إسناده راوٍ مبهم، إشعارًا منه بأنه صحيح أو حسن أو قريب من الحسن، وقد رأيته صرَّح بهذه المرتبة الثالثة منها في بعضها.. علمًا بأنَّ المبهم إنما هو الراوي الذي لم يسم.

وذكر في اصطلاحه الآخر الخاص بما يصدره بـ (روي) إشارة منه إلى تضعيفه أنَّ منه الحديث الذي في إسناده من لم ير فيه توثيقًا.

أقول: إنه مما لا يخفى على أحد له بصرٌ وفهمٌ في هذا العلم أنَّ سبب تضعيفه لهذا النوع من الإسناد، إنما هو لعدم معرفته حال راويه الذي لم ير توثيقًا فيه، وإذا كان الأمر كذلك فإنَّ مما لا شك فيه أنَّ هذا السبب ينطبق على كثير من الأنواع التي أدخلها في

---

(١) ينظر الحديث رقم (١٧٦، ٥٤، ٦٢٨، ٤٣٤).

(٢) ينظر الحديث رقم (١٧٥، ١٨٢).

(٣) ينظر الحديث رقم (١٩٧).

(٤) ينظر الحديث رقم (٥، ٣٣٧، ٣٩٨).

(٥) ينظر الحديث رقم (٦٧٠).

(٦) ينظر الحديث رقم (٤٢٥، ٦١٩، ٦٢٦).

(٧) ينظر الحديث رقم (٨٠٣).

اصطلاحه الأول... وبيَّن ذلك [١].

(ت) روايات لا يصدرها؛ بما لا يشير إلى حالها، وفيها الصحيح [٢] والضعيف [٣] والموضوع فيذكر روايات غير مصدرة بـ (عن) أو (روي) مما يدل على حالها خلافًا لاصطلاحه السابق، وقد يتكلم على بعضها - أحيانًا - ولا يبين [٤].

(ث) زيادات على الأحاديث الصحيحة يوهم ثبوتها وهي ضعيفة؛ فكثيرًا ما يذكر زيادات على الأحاديث الصحيحة أو روايات فيها؛ فيوهم بذلك أنها ثابتة كأصلها، وهي منكرة أو شاذة، وقد يصحح بعضها، ويسكت عن أكثرها.

(ج) تساهل في تقوية الأحاديث الضعيفة صراحة، وهي عند التحقيق ضعيفة، وهي كثيرة جدًا.

(ح) تضعيفه للأحاديث القوية أو إعلاله إياه توهمًا وهو على نوعين:

الأول: ما هو صحيح أو حسن لذاته.

والآخر: ما هو صحيح أو حسن لغيره فضعفه أو أعله نظرًا إلى ذات إسناده، ولم ينتبه إلى شواهده التي تقويه، وقد تكون الشواهد في الحديث نفسه.

(خ) إعلاله الحديث بمن ليس فيه أو ليس هو علته.

(د) إطلاقه العزو ومراده خلاف ما يفيده الإطلاق فيطلق العزو لأحد الأئمة، ومراده خلافه أحيانًا؛ كأن يعزو الحديث لأحمد، ويريد كتاب « الزهد » له، ويعزو للنسائي، ويعني « السنن الكبرى » له، أو « عمل اليوم والليلة »، ويعزو للطبراني ويعني « المعجم الأوسط » له... ومثل هذا الإطلاق يتعب الباحث أحيانًا؛ لأنه ينطلق في البحث بناءً على ما تبادر له من الإطلاق، فيذهب وقته وتعبه عبثًا، لأنه يتبين بعد جهد أنه أراد خلافه.

(ذ) عزوه الحديث لغير صحابيه فيعزو الحديث لصحابي، وهو لغيره.

(ر) التقصير في التخريج؛ وذلك بأن يكون الحديث في الصحيحين أو أحدهما

---

(١) صحيح الترغيب والترهيب (ص ٥١، ٥٢).

(٢) ينظر الحديث رقم (٢٢، ٢٠٣، ٢١١، ٢٣١، ٢٦٩، ٥٦٧، ٦٥٤، ٧٨٤).

(٣) ينظر الحديث رقم (٢٠١، ٤٣٣، ٤٣٥، ٤٨٣، ٦٧٥).

(٤) ينظر الحديث رقم (١٨٨، ٢٢١).

فيعزوه إلى بعض أصحاب السنن أو غيرهم من الأئمة المشهورين دونهما، أو يكون الحديث عند هؤلاء الأصحاب وغيرهم ، فيعزوه إلى من هو دونهم شهرة وطبقة وتحريًا، وكل هذا غير سائغ عند أهل الحديث لما يعطي العزو لـ « الصحيحين » من القوة للحديث، والثقة بضبط لفظه، وإتقان روايته، وسلامته من الشذوذ والعلة القادحة لاشتراط الصحة في كتابيهما بأعلى مراتبها، ثم يليها « السنن الأربعة »، وغيرها مع اعتناء العلماء بها شرحًا ونقدًا وفقهًا، وسهولة الرجوع إليها عند الحاجة، وكل هذا مما لم يتيسر للحافظ المنذري التزامه على الوجه الأكمل بل إنَّه أخلَّ به، **ويمكن حصر ذلك في صور**:

الأولى: ما كان في الصحيحين أو أحدهما فعزاه إلى غيرهما (١).

الثانية: يكون الحديث من المتفق عليه بين الشيخين فيعزوه لأحدهما (٢).

الثالثة: يكون الحديث في « السنن » أو غيرها فيعزوه إلى من هو دونهم (٣) وقد يكون أحيانًا إسناد الذي عزاه إليه معلولًا، والذي لم يعزه إليه سالمًا من العلة (٤).

(ز) الخطأ في التخريج، وذلك بأن يعزو الحديث للبخاري أو مسلم أو غيرهما، ويكون ذلك خطًأ محضًا، ثم قال(٥): تلك هي الخطوط العريضة للأخطاء الهامة التي وقعت للحافظ المنذري رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتابه « الترغيب والترهيب »... وهناك أوهام أخرى كثيرة من أنواع متفرقة عديدة لا ضرورة بنا إلى تصنيفها والتمثيل لها، فإنها ظاهرة في التعليقات التي وضعتها على الكتابين.اهـ.

وقد طلب الإمامُ المنذري العذر مما وقع في كتابه من الوهم؛ فقال في نهايته: (٦): وقد تم ما أرادنا اللَّه به من هذا الإملاء المبارك ونستغفر اللَّه سبحانه مما زلَّ به اللسان

---

(١) ينظر الحديث رقم (٢٨٠، ٢٨١، ٢٩٩، ٣٩٠، ٤٤٠، ٥٦٢، ٥٩٤، ٦٩٢، ٧١٤، ٨٧٣، ٩٠١، ٩٤٥، ١٠٧٣، ١١٠٧، ١١١٧، ١١٩٨، ١٢٠٥).

(٢) ينظر الحديث رقم (٥٧، ٩١، ١٠٥٣، ١١٠٨، ١١٩٣، ١١٩٨، ١٢٠٥).

(٣) ينظر الحديث رقم (٥٥، ٥٩، ١٢٥، ١٩٦، ٢١٨، ٣٧٧، ٣٨٤، ٥٤٦، ٥٦٤، ٦١٧، ٦٣٢، ٦٣٣، ٧١٥، ٧٥٦، ٨٣٢، ٨٣٩، ٨٤٤، ٨٥٠، ٨٦٠، ٩٠٢، ٩٢٠، ٩٧١، ٩٩٥، ١٠٠٣، ١١٠٣).

(٤) ينظر الحديث رقم (٣٨٤، ٣٨٨، ٣٩٥، ٥٧١).

(٥) صحيح الترغيب والترهيب (ص ٥٩).

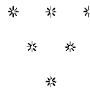
(٦) الترغيب والترهيب (٤/٢١٨) ط. دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، (١٤١٧هـ) تحقيق إبراهيم شمس الدين.

أو داخله ذهول أو غلب عليه نسيان، فإن كل مصنف مع التؤدة والتأني وإمعان النظر وطول الفكر قلَّ أن ينفك عن شيء من ذلك، فكيف بالمملي مع ضيق وقته وترادف همومه واشتغال باله وغربة وطنه وغيبة كتبه، وقد اتفق إملاء عدة من الأبواب في أماكن كان الأليق بها أن تذكر في غيرها، وسبب ذلك عدم استحضارها في تلك الأماكن ونذكرها في غيرها فأمليناه حسب ما اتفق، وقدمنا فهرست الأبواب أول الكتاب لأجل ذلك، وكذلك تقدم في هذا الإملاء أحاديث كثيرة جدًّا صحاح وعلى شرط الشيخين أو أحدهما، ولكن لم ننبه على كثير من ذلك بل قلت غالبًا: إسناد جيد، أو: رواته ثقات أو رواة الصحيح أو نحو ذلك، وإنما منع من النص على ذلك تجويز وجود علة لم تحضرني مع الإملاء، وكذلك تقدم أحاديث كثيرة غريبة وشاذة متنًا أو إسنادًا لم أتعرض لذكر غرابتها وشذوذها واللَّهَ أسأل أن يجعله خالصًا لوجهه الكريم وأن ينفع به إنه ذو الطول الواسع العظيم.اهـ.

طبعات الكتاب:

قد حظي هذا الكتاب بشهرة واسعة، وطبع عدة مرات، ومن هذه الطبعات:

- طبعة دار الكتب العلمية، بيروت. الطبعة الأولى (١٤١٧هـ) تحقيق إبراهيم شمس الدين، في أربعة أجزاء.



ب - جامع الأصول من أحاديث الرسول ﷺ

التعريف بالمؤلف:

هو أبو السعادات المبارك بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري الشافعي، المولود سنة (٥٤٤هـ)، والمتوفى سنة (٦٠٦هـ).

موضوع الكتاب:

هو كتاب جمع فيه مؤلفه **كتب الأصول في الحديث النبوي الشريف**، وهي: الموطأ، وصحيح البخاري، وصحيح مسلم، وسنن أبي داود، وسنن الترمذي، وسنن النسائي، ولم يضم إليهم سنن ابن ماجه.

الباعث على تأليفه:

قال أبو السعادات (١): لما وقفت على هذه الكتب - الكتب الستة - رأيتها في غاية من الوضع الحسن، والترتيب الجميل، ورأيت كتابَ رزينٍ (٢)، وهو أكبرها، وأعمقها، حيث حوى هذه الكتب الستة، التي هي أم كتب الحديث، وأشهرها في أيدي الناس [وذكر أهميتها ومؤلفيها ثم قال]: فحينئذٍ أحببت أن أشتغل بهذا الكتاب الجامع لهذه الصحاح (٣)، وأعتني بأمره، ولو بقراءته ونسخه، فلما تتبعته وجدته - على ما قد تعب فيه - قد أودع أحاديث في أبواب غير تلك الأبواب أولى بها، وكرر فيه أحاديث كثيرة، وترك أكثر منها، ثم إني جمعت بين كتابه، وبين الأصول الستة، التي ضمنها كتابه،

---

(١) جامع الأصول من أحاديث الرسول (١/ ٢٠، ٢١) ط. دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى (١٤١٢هـ - ١٩٩٢م).

(٢) هو أبو الحسن رزين بن معاوية بن عمار الصدري الأندلسي السرقسطي، جاور بمكة أعوامًا، وحدَّث بها عن عيسى بن ذر الهروي، وغيره، ذكره السلفي وقال: شيخ عالم، لكنه نازل الإسناد، وله تواليف منها: كتاب التجريد: جمع فيه ما في الكتب الخمسة، والموطأ، وله كتاب أخبار مكة، وقال ابن بشكوال: كان رجلًا صالحًا، فاضلًا، عالمًا بالحديث وغيره، توفي بمكة سنة خمس وعشرين - وقيل خمس وثلاثين - وخمسمائة، الرسالة المستطرفة (ص ١٧٣) ط. دار البشائر الإسلامية.

(٣) يلاحظ أنه أطلق على هذه الكتب التي ضمنها كتابه « الصحاح »، ومن المعلوم أن غير الصحيحين اشتمل على الصحيح وغيره من الحسن والضعيف.

فرأيت فيها أحاديث كثيرة لم يذكرها في كتابه إما للاختصار، أو لغرض وقع له فأهملها، ورأيت في كتابه أحاديث كثيرة لم أجدها في الأصول التي قرأتها، وسمعتها، ونقلت منها، وذلك لاختلاف النسخ والطرق، ورأيته قد اعتمد في ترتيب كتابه على أبواب البخاري، فذكر بعضها وحذف بعضها.

فناجتني نفسي أن أهذب كتابه، وأرتب أبوابه، وأوطئ مقصده، وأسهل مطلبه، وأضيف إليه ما أسقطه... ثم قال: فشرعت في الجمع بين الكتب الستة التي أودعها رزين رَحِمَهُ اللَّهُ كتابه، وصدفت عمَّا فعله ورتبه، فاعتمدت على الأصول دون كتابه، واخترت له وضعًا يزيد بيانه حسبما أدى إليه اجتهادي، وانتهى إليه عرفاني.اهـ.

تقسيم الكتاب:

بنى الإمامُ ابن الأثير كتابه، على ثلاثة أركان، وجمع فيه من الكتب الفقهية مائة وتسعة وعشرين كتابًا، ومن الأبواب مائة وواحدًا وثلاثين بابًا، ومن الفصول خمسمائة وثلاثة عشر فصلًا، ومن الفروع مائتين وواحدًا وسبعين فرعًا، ومن الفنون ثلاثة، ومن الأقسام ستة، ومقدمة وخاتمة [1] **وجاءت أركانه كما يلي:**

الركن الأول: في المبادئ، وهو في خمسة أبواب:

الباب الأول: في الباعث على عمل الكتاب، وفيه مقدمة، وأربعة فصول.

الباب الثاني: في كيفية وضع الكتاب.

الباب الثالث: في بيان أصول الحديث وأحكامها، وما يتعلق بها .

الباب الرابع: في ذكر الأئمة الستة ﷺ، وأسمائهم، وأنسابهم، وأعمارهم، ومناقبهم، وآثارهم.

الباب الخامس: في ذكر أسانيد الكتب الأصول المودعة في الكتاب.

الركن الثاني: في مقاصد الكتاب.

الركن الثالث: في الخواتيم، وفيه ثلاثة فنون:

---

(١) مقدمة تتمة جامع الأصول (١/ج) ط. دار الفكر، بيروت، لبنان (١٤١٢هـ - ١٩٩١م)، وينظر جامع الأصول (١/١١).

- **الفن الأول:** هو عبارة عن فهارس يستدل بها على أحاديث مجهولة المواضع، مرتبة على حروف الهجاء.

- **الفن الثاني:** في الأسماء والكنى والأبناء، والألقاب، والأنساب، وفيه خمسه أبواب:

الباب الأول: في ذكر النبي ﷺ، وذكر عمره، وصفاته، وأولاده، وأزواجه.

الباب الثاني: في ذكر من ورد اسمه من الأنبياء عليهم السلام في الكتاب.

الباب الثالث: في ذكر العشرة من الصحابة ﭫ.

الباب الرابع: في ذكر الصحابة والتابعين، وغيرهم ممن ورد ذكره في الكتاب مرتبًا على حروف الهجاء.

الباب الخامس: في ذكر جماعة ورد ذكرهم في الحديث، ولم ترد أسماؤهم، فينبهنا على أسمائهم.

- **الفن الثالث:** فهرست جميع الكتب.

منهجه في الكتاب ورموزه:

اتبع الإمام ابن الأثير منهجًا يمكن بيانه **في النقاط التالية:**

١ - صنَّف أحاديث الكتب الستة وآثارها على الكتب والأبواب الفقهية، ورتب هذه الكتب على حروف الهجاء.

٢ - يعنون بالحرف من حروف الهجاء، ثم يذكر ما بدأ به من الكتب الفقهية تحته إجمالا، ثم يقوم بتفصيلها.

٣ - قسم الكتب الفقهية إلى أبواب، والأبواب إلى فصول، حتى يسهل على المطالع البحث.

٤ - ذكر في كل فصل الأحاديث والآثار التي تنطوي تحته من حيث وحدة الموضوع، ورمز إلى مخرجيها: (**خ**) لما أخرجه البخاري في صحيحه، و (**م**) لما أخرجه مسلم في صحيحه، و (**د**) لما أخرجه أبو داود في سننه؛ (**ت**) لما أخرجه الترمذي في سننه، و (**س**) لما أخرجه النسائي في سننه، و (**ط**) لما أخرجه الإمام مالك في الموطأ، ويضع رموزها وراويها الأعلى قبل ذكرها.

٥ - جرَّد الأحاديث من الأسانيد، واكتفى بذكر الراوي الأعلى.

٦ - يشير إلى ما في متون الأحاديث من اختلاف، ثم يقوم بفك رموزها.

٧ - بعد أن تنتهي كتب كل حرف يقوم بشرح غريب ألفاظه على ترتيب الكتب التي في كل حرف مراعيًا سياق الأحاديث التي في كل باب.

٨ - بعد أن انتهى من ذكر الكتب والأبواب الفقهية ألحقها بكتاب سماه « كتاب اللواحق » جمع فيه الأحاديث المتفرقة في مواضيع مختلفة.

٩ - ختم كتابه بفهارس يستدل بها على أحاديث مجهولة المواضع.

طريقة التخريج من هذا الكتاب:

قبل التعرف على طريقة التخريج من هذا الكتاب لا بد من الإشارة إلي أن الركن الثالث من أركان هذا الكتاب [الخواتيم] كان مفقودًا، وقد يسر اللَّه - تعالى - للشيخ بشير محمد عيون تحقيقه، وتخريج أحاديثه، والتعليق عليه، وعنون لها بـ « تتمة جامع الأصول في أحاديث الرسول » ﷺ، **وقسمه قسمين:**

القسم الأول: اشتمل على فهرس لأحاديث يعرض للإنسان اشتباه فيشذ عليه موضعها من الكتاب، وتراجم الصحابة والتابعين، وغيرهم ممن ورد ذكرهم في هذا الكتاب، مرتبًا على حروف الهجاء بداية من حرف الألف حتى نهاية حرف الظاء.

وأما القسم الثاني: واشتمل على تكملة التراجم لمن سبق ذكرهم بداية من حرف العين حتى نهاية حروف الهجاء، وطبع كل قسم في مجلد، طبعته دار الفكر، بيروت، لبنان (١٤١٢هـ - ١٩٩٢م).

ولكي يصل الباحث داخل هذا الكتاب إلى الحديث فعليه أن يتفرس في معناه، وتحت أي كتاب أو باب من أبواب الفقه يقع، فإذا كان حديثه في كتاب الإيمان بحث عنه في حرف الألف، وإذا كان حديثه في كتاب اليمين بحث عنه في حرف الياء، ثم ينظر تحت أي باب أو فصل أو فرع منهما يقع الحديث، ويتضح ذلك من خلال النموذج التالي:

مثال للتخريج من هذا الكتاب:

قال أبو السعادات ابن الأثير (١):

---

(١) جامع الأصول (٣٣٣/١، ٣٣٤).

(حرف الباء) وفيه أربعة كتب:

كتاب البر، كتاب البيع، كتاب البخل وذم المال، كتاب البنيان والعمارات.

الكتاب الأول: في البر، وفيه خمسة أبواب.

الباب الأول: في بر الوالدين.

(خ م – أبو هريرة ﷺ) جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فقال؟: يا رسول الله من أحق الناس بحسن صحابتي، قال: أمك. قال: ثم من؟ قال: أمك. قال: ثم من ؟ قال: أمك، قال ثم من؟ قال: أبوك.

وفي رواية قال: « أمك ثم أمك ثم أباك، ثم أدناك أدناك ». أخرجه البخاري ومسلم.

وزاد مسلم في رواية قال: فقال: « نعم وأبيك لتنبأن ».اهـ.

بالتأمل في هذا المثال **يتضح أنه:**

- بعد أن فرغ من الكتب والأبواب الفقهية في حرف الألف عنون هنا بحرف الباء، ثم ذكر تحته الكتب المبدوءة بهذا الحرف إجمالاً.

- لما كان الحديث في كتاب البر، وفي الوالدين من أنواع البر، عنون له بـ « كتاب البر – باب بر الوالدين ».

- جرَّد الحديث من الإسناد واكتفى في تخريجه بذكر رموز المصادر التي خرجته، وراويه الأعلى.

- قام بالتنبيه على ما وقع في متنه من اختلاف، ثم قام بفك رموزه.

ميزات الكتاب وعيوبه:

ميزات الكتاب:

١ – جمع هذا الكتاب أحاديث ستة مصادر من أصول كتب الحديث.

٢ – تميز بما اشتمل عليه من شرح وبيان للغريب، والمعاني لما جمعه من أحاديث، كذا التنبيه على ما وقع في متون الأحاديث من اختلاف.

٣ – سرعة الوصول للحديث، خاصة إذا اتفقت وجهة نظر الباحث والمؤلف في استنباط معنى الحديث، وتحت أي كتاب أو باب من أبواب الفقه يقع.

٤ - تعقب أبو السعادات كتاب (رزين بن معاوية) فجمع بين كتابه وبين هذه الأصول؛ حيث وقع في كتابه أحاديث كثيرة لم تكن في الأصول الستة التي اعتمد عليها ابن الأثير، وذلك لاختلاف النسخ والطرق.

٥ - تميز بما اشتمل عليه الركن الثالث من فهارس، وتراجم للأعلام الواردة في الكتاب.

عيوب الكتاب:

١ - صعوبة البحث فيه لمن لم يكن عالمًا بما اشتمل عليه الحديث من المعاني الفقهية.

٢ - جرد مؤلفه الأحاديث من أسانيدها، ولا يخفى ما في ذلك من الفائدة في المتابعات، خاصة إذا لم يكن الحديث في الصحيحين.

٣ - يصعب على الباحث جمع أحاديث الصحابي الواحد من خلال هذا الكتاب.

طبعات الكتاب:

طُبع هذا الكتاب عدة طبعات أهمها:

- طبعته مطبعة أنصار السنة المحمدية بالقاهرة (١٣٧١هـ - ١٩٥١م)، في اثني عشر مجلدًا، بتحقيق الشيخ/ محمد حامد الفقي، وأعيد طبعه بإشراف الشيخ/ عبد المجيد سليم شيخ الأزهر بالتحقيق نفسه، طبعته دار إحياء التراث العربي، سنة (١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م). في اثني عشر مجلدًا، وقد طبعت الفهارس التي أعدها الشيخ / رياض عبد اللَّه عبد الهادي بهذه الدار سنة (١٤١٢هـ - ١٩٩٢م).

- وطبع في دمشق حيث تضافرت ثلاثة دور للنشر على طبعه، وهم:

مكتبة دار البيان، ومكتبة الملاح، ومكتبة الحلواني، وقد حققها، وخرَّج أحاديثها العلامة الجليل الشيخ / عبد القادر الأرناؤوط، وقد بدأ بطبعها عام (١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م)، وتقع هذه الطبعة في أحد عشر مجلدًا.

المؤلفات على الكتاب:

نظرًا لأهمية هذا الكتاب فقد اهتم به بعض العلماء؛ منهم من جرد أحاديثه، ومنهم من وضع فهارس لتيسير الوصول إلى أحاديثه، منهم:

١ - قاضي القضاة شرف الدين هبة اللَّه بن عبد الرحيم المعروف بـ « ابن البارزي » (٦٤٥هـ - ٧٣٨هـ) في كتابه « تجريد الأصول في أحاديث الرسول » حيث هذبه،

وجرده مما زاده على الأصول من شرح الغريب والإعراب، وما جاء فيه من التكرار، في نحو ربع حجمه.

٢ - الشيخ عبد الرحمن بن علي المعروف بـ « ابن الديبع » الشيباني الزبيدي الشافعي ت (٩٤٤هـ) في كتاب سماه « تيسير الوصول إلى جامع الأصول من حديث الرسول»، وزاد عقب كل حديث أسماء مخرجيه بدلًا من الرموز ليؤمن بذلك الغلط، والاشتباه،كما ألحق بالحديث شرح بعض ألفاظه [(١)].

٣ - الشيخ رياض عبد اللَّه عبد الهادي؛ حيث رتبه، ووضع له ثمانية فهارس في مجلدين، وطُبعا في الجزء الثالث عشر والرابع عشر من طبعة دار إحياء التراث العربي، ومؤسسة التاريخ العربي لجامع الأصول، بيروت، لبنان، الأولى (١٤١٢هـ - ١٩٩٢م).

وهذه الفهارس هي:

(أ) فهرس الآيات القرآنية على ترتيب المصحف.

(ب) فهرس الأحاديث والآثار على حروف الهجاء.

(ت) فهرس مسانيد الصحابة، ومرويات التابعين على حروف الهجاء.

(ث) فهرس الكتب والأبواب الفقهية على ترتيب المؤلف.

(ج) فهرس الأبواب والكتب والفصول على حروف الهجاء.

(ح) فهرس الأعلام الواردة داخل الأحاديث الشريفة.

(خ) فهرس شرح الغريب.

(د) فهرس الأشعار والقوافي والأرجاز.

٤ - الشيخ / يوسف الشيخ محمد البقاعي، حيث وضع معجمًا رتَّب فيه أحاديثه على حروف الهجاء، وجعله قسمين؛ القسم الأول: رتب فيه الأحاديث على حروف الهجاء بداية من حرف الألف حتى نهاية حرف الشين، والقسم الثاني: بداية من حرف الصاد إلى نهاية حرف الياء في مجلدين، طبعته دار الفكر، بيروت، لبنان (١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م).

* * *
* *
*

---

(١) طبع هذا الكتاب بمصر في أربعة أجزاء كبيرة سنة (١٣٥٢ - ١٣٥٣هـ).

جـ - مجمع الزوائد ومنبع الفوائد

التعريف بالمؤلف:

هو علي ين أبي بكر بن سليمان بن أبي بن عمر بن صالح المصري الشافعي أبو الحسن الهيثمي، المتوفى سنة سبع وثمانمائة [١].

التعريف بالكتاب:

هو كتاب جمع فيه مؤلفه **زوائد أحاديث مجموعة من أمهات الكتب** التي اهتمت بجمع الأحاديث على الكتب الستة، وهذه الكتب هي: زوائد مسند أحمد بن حنبل، ومسند أبي يعلى الموصلي، وأبي بكر البزار، ومعاجم الطبراني الثلاثة، ورتبها على الكتب والأبواب الفقهية، قام بحذف أسانيدها، مع الكلام عليها بالصحة والحسن والضعف، وما في بعض رواتها من الجرح والتعديل.

مراحل تأليفه، والباعث عليه:

بيَّن مؤلفه مراحل تأليفه وجمعه، والباعث على تأليفه فقال [٢]: وبعد، فقد كنت جمعت زوائد مسند الإمام أحمد [وسماه: « غاية المقصد في زوائد المسند »] وأبي يعلى الموصلي [وسماه: « المقصد الأعلى في زوائد أبي يعلى »] وأبي بكر البزار [وسماه: « كشف الأستار عن زوائد البزار »] ومعاجم الطبراني الثلاثة [وسمى زوائد المعجم الكبير: البدر المنير في زوائد المعجم الكبير »، وسمى زوائد المعجم الأوسط والصغير « مجمع البحرين في زوائد المعجمين »] رضي اللَّه - تعالى - عن مؤلفيهم وأرضاهم وجعل الجنة مثواهم، كل واحد - منها في تصنيف مستقل - ما خلا المعجم الأوسط والصغير فإنهما في تصنيف واحد فقال لي سيدي وشيخي العلامة شيخ الحفاظ بالمشرق والمغرب ومفيد الكبار ومن دونهم الشيخ زين الدين أبو الفضل عبد الرحيم بن العراقي ﷺ وأرضاه وجعل الجنة مثوانا ومثواه: (اجمع هذه التصانيف واحذف أسانيدها لكي تجتمع أحاديث كل باب منها في باب واحد من هذا) فلما رأيت إشارته إليّ بذلك صرفت همتي إليه وسألت اللَّه - تعالى - تسهيله والإعانة عليه،

---

(١) طبقات الحفاظ للحافظ السيوطي (ص ٣٧٢)، وذيل تذكرة الحفاظ (ص ٢٣٩).

(٢) مجمع الزوائد (١/١٤٧) طبعة دار الفكر، بيروت (١٤١٢هـ).

وأسأل اللَّه - تعالى - النفع به، إنه قريب مجيب، وقال بعد أسطر: (وقد سميته بتسمية سيدي وشيخي [أي الحافظ العراقي] له « مجمع الزوائد ومنبع الفوائد ».اهـ [١].

ترتيب الكتاب:

- قدم لكتابه بمقدمة بيَّن فيها مراحل الكتاب، وسبب تأليفه، وترتيبه، وبعض منهجه، وأسانيده إلى أصحاب الكتب التي جمع زوائدها، ثم أخذ في ذكر الأحاديث موضوع الكتاب.

- رتَّب الحافظ الهيثمي كتابه على الكتب والأبواب الفقهية، وجاء ترتيبه على نحو ما صرَّح به: قال الحافظ الهيثمي [٢]: وقد رتبته على كتب أذكرها لكي يسهل الكشف عنه:

كتاب الإيمان. كتاب العلم. كتاب الطهارة. كتاب الصلاة. كتاب الجنائز - وفيه ما يتعلق بالمرض وثوابه وعيادة المريض ونحو ذلك. كتاب الزكاة - وفيه صدقة التطوع. كتاب الصيام. كتاب الحج. كتاب الأضاحي والصيد والذبائح والوليمة والعقيقة وما يتعلق بالمولود. كتاب البيوع. كتاب الأيمان والنذور. كتاب الأحكام. كتاب الوصايا. كتاب الفرائض. كتاب العتق. كتاب النكاح. كتاب الطلاق. كتاب الأطعمة. كتاب الأشربة. كتاب الطب. كتاب اللباس والزينة. كتاب الخلافة. كتاب الجهاد. كتاب المغازي والسير. كتاب قتال أهل البغي وأهل الردة. كتاب الحدود والديات. كتاب التفسير - وفيه ما يتعلق بقراءة القرآن وثوابه وعلى كم أنزل القرآن من حرف. كتاب التعبير. كتاب القدر. كتاب الفتن. كتاب الأدب. كتاب البر والصلة. كتاب فيه ذكر الأنبياء عليهم السلام. كتاب علامات النبوة. كتاب المناقب. كتاب التوبة والاستغفار. كتاب الأذكار. كتاب الأدعية. كتاب الزهد - وفيه المواعظ. كتاب البعث. كتاب صفة النار. كتاب صفة الجنة.اهـ.

منهجه في هذا الكتاب:

١ - رتب كتابه على الكتب والأبواب الفقهية، وقسم كل كتاب إلى أبواب، وقسم الأبواب إلى فصول، وعنون لكل حديث أو أكثر بما تضمنه من معان وأحكام، وقد يترك العنونة لبعض الأبواب.

---

(١) مما ينبه إليه أنَّ للحافظ الهيثمي كتبا غير ما تقدم في الزوائد؛ فمن ذلك « موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان على الصحيحين »، و « زوائد مسند الحارث بن أبي أسامة » وسماه: « بغية الباحث عن زوائد الحارث »، و « زوائد الحلية » لأبي نعيم الأصبهاني.

(٢) مجمع الزوائد (١٤٨/١).

٢ - يذكر الأحاديث ويكررها في عدة مواضع حسبما تتضمنه من معان، وقد يقع التكرير في الكتاب الواحد، ويحيل على السابق منهما فيقول: (تقدم).

٣ - قام بحذف أسانيد ما جمعه من زوائد الأحاديث، واكتفى من السند بالراوي الأعلى.

٤ - يقوم بذكر متن الحديث، ثم يتبعه بمن خرجه من أصحاب الكتب التي هي مصادر كتابه.

٥ - يتبع ذلك بالكلام على درجة الحديث بالحكم عليه، وإبراز ما فيه من علل، وكذا محَّصَ رجال كل حديث، فما من حديث يذكره إلا ويعلق عليه، فيبين حال رجاله بالتوثيق أو التعديل، ومن لم يعرفه قال: فيه (فيه فلان لم أعرفه).

٦ - يقتصر على بعض متن الحديث إذا لم يكن متفقًا مع ما بوَّب به، ثم يشير إلى أن بقيته في موضع كذا.

٧ - ومما صرَّح به من منهجه قال: وما تكلمت عليه من الحديث من تصحيح أو تضعيف، وكان من حديث صحابي واحد ثم ذكرت له متنًا بنحوه، فإني أكتفي بالكلام عقب الحديث الأول إلا أن يكون المتن الثاني أصح من الأول.

٨ - وإذا روى الحديث الإمام أحمد وغيره فالكلام على رجاله - أي رجال أحمد كما هو ظاهر - إلا أن يكون إسناد غيره أصح.

٩ - وإذا كان للحديث سند واحد صحيح اكتفيت به من غير نظر إلى بقية الأسانيد وإن كانت ضعيفة.

١٠ - من كان من مشايخ الطبراني في الميزان نبَّهتُ على ضعفه، ومن لم يكن في الميزان ألحقته بالثقات الذين بعده، والصحابة لا يشترط فيهم أن يخرج لهم أهل الصحيح فإنهم عدول، وكذلك شيوخ الطبراني الذين ليسوا في الميزان.اهـ.

كيفية التخريج من هذا الكتاب:

إذا أردنا أن نخرج حديثًا ما من هذا الكتاب، فلا بد من التأمل في موضوع الحديث، وما اشتمل عليه من معانٍ، ثم ننظر تحت أي باب من الفقه يقع، فنبحث عنه حسب موضوعه في الكتب، والأبواب.

مثال ذلك:

حديث أبي هريرة ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: « **من مات في بيت المقدس، فكأنما مات في السماء** ».

موضوع الحديث في فضيلة الموتِ ببيت المقدس، وهو في الجنائز، ثم نبحث عنه تحت أي الأبواب يقع، فإذا هو في باب (فيمن مات في بيت المقدس).

وصورته في هذا الكتاب [1]:

عن أبي هريرة ﷺ قال رسول الله ﷺ: « **من مات في بيت المقدس، فكأنما مات في السماء** ». رواه البزار، وفيه: يوسف بن عطية البصري، وهو ضعيف.

يلاحظ في هذا المثال:

- لما كان موضوع الحديث في فضيلة الموت في بيت المقدس، جاء تحت كتاب الجنائز، باب (فيمن مات في بيت المقدس).
- ساق الحديث وقد حذف إسناده واكتفى منه بالراوي الأعلى.
- أعقب متن الحديث بالإشارة إلى من أخرجه من أصحاب المصادر التي جمعها كتابه.
- أشار إلى علة الحديث فبيَّن ضعف أحد رواته.

ميزات الكتاب وعيوبه:

١ - تميز هذا الكتاب بما تميزت به الكتب المرتبة على الكتب والأبواب الفقهية، من إمكان جمع أحاديث الموضوع الواحد في مكان واحد، وكذا سرعة الوصول إليه، خاصة إذا اتفقت وجهة نظر الباحث مع صاحب الكتاب، وكذا الوصول إليه إذا لم يعلم راويه الأعلى، خاصة فيما زاده من كتب المسانيد.

٢ - ضخامة ما قام بجمعه من الزوائد؛ فكتاب المعجم الكبير، والمعجم الأوسط للطبراني - وهما من الكبر بمكان - جمع زوائدهما وضمَّه إلى زوائد معجمه الصغير، والمسانيد الثلاثة لأحمد بن حنبل، وأبي يعلى الموصلي، وأبي بكر البزار.

---

(١) مجمع الزوائد (١٩/٢) ط. دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، الثالثة (١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م).

٣ - محَّص رجال كل حديث، وتكلم فيهم جرحًا وتعديلا، وأشار إلى ما وقع في الأحاديث من علل.

٤ - تميز بجودة ترتيبه، وحسن تبويبه، وذلك يدل على مدى فقهه لمعاني الأحاديث التي قام بترتيبها.

عيوب الكتاب:

١ - يصعب الوصول للحديث لمن لم يعمل عقله في معنى الحديث، أو يعلم تحت أي أبواب الفقه يقع.

٢ - تشتت ذهن الباحث إذا اشتمل الحديث على أكثر من موضوع من الموضوعات والأحكام الفقهية، فلا يعلم تحت أيها يقع الحديث.

٣ - يصعب جمع أحاديث الصحابي الواحد كما في كتب المسانيد.

٤ - لا يستفيد كثيراً من هذا الكتاب من اقتصر على حفظ طرفٍ منه.

المؤلفات على الكتاب:

١ - قام العلامة محمد بن محمد بن سليمان المغربي، المتوفى سنة (١٠٩٤هـ) بضم « مجمع الزوائد » إلى كتاب جامع الأصول لابن الأثير الجزري، المتوفى (٦٠٦هـ) في كتاب سماه « جمع الفوائد من جامع الأصول ومجمع الزوائد » طبع في صفر سنة (١٤٠٧هـ) طبعته دار القبلة، جدة، في مجلدين، مؤسسة علوم القرآن (١٤٠٨هـ) بيروت.

٢ - قام الباحث / سليمان بن عبد الله السويكت بجمع ما يخص السيرة منه في كتاب « السيرة النبوية عند الهيثمي في كتابه مجمع الزوائد ومنبع الفوائد » طبعه مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة.

٣ - قام خادم السنة المطهرة أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول بوضع فهارس له في ثلاثة مجلدات اشتملت على:

(أ) فهرس الأحاديث والآثار.

(ب) فهرس الألفاظ الفقهية مرتب على حروف الهجاء.

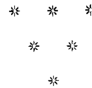
(ت) فهرس الأعلام والرجال الذين تكلم عنهم الحافظ الهيثمي جرحًا وتعديلًا،

وقد طبعت هذا الفهارس دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى (١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م).

ث: قام الأستاذ خليل بن محمد العربي بوضع كتاب في بيان الرواة الذين لم يعرفهم الحافظ الهيثمي في مجمع الزوائد وسماه: الفرائد على مجمع الزوائد ط. دار العاصمة بالمملكة العربية السعودية، مكتبة التوعية الإسلامية بالقاهرة (١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م).

طبعات الكتاب:

- طبع في دهلي (١٣٠٨هـ) في مجلد.
- وطبعته مكتبة القدسي بالقاهرة سنة (١٣٥١هـ) في عشرة أجزاء في خمسة مجلدات.
- طبعته دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى سنة (١٣٨٧هـ) والثانية سنة (١٩٦٧م)، والثالثة (١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م) في عشرة أجزاء في خمسة مجلدات.
- وطبعته مؤسسة المعارف (١٤٠٦هـ) في عشرة أجزاء في خمسة مجلدات.
- وطبعته دار الفكر، بيروت (١٤١٢هـ) في عشرة أجزاء في خمسة مجلدات.



د - جمع الفوائد من « جامع الأصول » و « مجمع الزوائد »

التعريف بالمؤلف:

هو محمد بن محمد بن سليمان بن الفاسي بن طاهر السوسي الروداني المغربي المالكي، المتوفى سنة أربع وتسعين وألف [1].

التعريف بالكتاب وموضوعه:

وهو كتاب جمع فيه مؤلفه أحاديث كتابي « جامع الأصول » لأبي السعادات ابن الأثير، وكتاب « مجمع الزوائد » للحافظ الهيثمي، و « زوائد سنن بن ماجه » و « سنن الدارمي »، فجمع أربعة عشر مصدرًا من مصادر السنة، وهي: الكتب الستة، والموطأ للإمام مالك، وسنن الدارمي، ومسانيد الأئمة: أحمد بن حنبل، وأبي يعلى الموصلي، وأبي بكر البزار، والمعاجم الثلاثة للطبراني، ورتبه على الكتب والأبواب الفقهية.

الباعث على تأليفه:

قال المؤلف: هذا كتاب « جمع الفوائد من جامع الأصول ومجمع الزوائد » الأول: للإمام مجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد بن الأثير الجزري الموصلي رَحِمَهُ اللَّهُ، جمع فيه ما في « تجريد رزين بن معاوية » للأصول الستة بإبدال « ابن ماجه » « بالموطأ »، وما نقصه رزين منها، وعزى كل حديث إلى مخرِّجه سوى ما زاده - أعني - ما في « تجريد رزين » ولم يجده ابن الأثير في الأصول الستة، فإنه بيَّض له مكانًا حتى إذا عثر على مُخرِّجه عزاه إليه فيه، ورتبه على ترتيب بديع، لكن لغموض دقة وضعه، واتساع حجمه في جمعه؛ قلَّ أن ينتفع به إلا ذو فكرة ذاكية، وحافظة واعية، وأما الثاني: فللحافظ نور الدين أبي الحسن عليٍّ بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي رَحِمَهُ اللَّهُ، جمع فيه ما في « مسند الإمام أحمد »، و « أبي يعلى الموصلي »، و « أبي بكر البزار »، و « معاجم الطبراني الثلاثة » من الأحاديث الزوائد على ما في الأصول الستة، بجعل « ابن ماجه » ههنا دون

---

(١) الأعلام (٧/٢٢)، إيضاح المكنون (١/٣٦٧) (٢/٧٠)، هدية العارفين (٢/٢٩٨)، معجم المؤلفين (١١/٢٢١).

« الموطأ »، وعقب كل حديث بالكلام على رواته تعديلًا وتجريحًا، فجاء حجمه في ستة [1] مجلدات، يتناهز بجامع الأصول، فتجشمت هذا الجمع منها أضيف وسعي عن الإحاطة لكل ما فيهما، فاقتضى الجمع أن أضيف إليهما « سنن ابن ماجه »، نكن لكون « جامع الأصول » أخرجه من الستة، فلم يذكر ما فيه، وكون « مجمع الزوائد » أدخله فلم يذكر زوائده لم يحسن مني أن أضيفه كله إلى « الجامع »، أو زوائده إلى « المجمع »؛ لأنَّ ذلك كجبرٍ لأحدهما على خلاف مراده... إلخ.

ترتيب الكتاب:

رتب هذا الكتاب على الكتب والأبواب الفقهية، وجاء ترتيبه كالآتي: كتاب الإيمان. كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة. كتاب العلم. كتاب الطهارة. كتاب الصلاة. كتاب الجنائز. كتاب الزكاة. كتاب الصوم. كتاب المناسك. كتاب الأضاحي. كتاب الصيد. كتاب الذبائح. كتاب اليمين. كتاب النذر. كتاب النكاح. كتاب الطلاق. كتاب البيوع. كتاب القضاء. كتاب العتق. كتاب الوصية. كتاب الفرائض. كتاب الحدود. كتاب الأطعمة. كتاب الأشربة. كتاب اللباس والزينة. كتاب الخلافة والإمارة. كتاب الجهاد. كتاب السير والمغازي. كتاب التفسير. كتاب تعبير الرؤيا. كتاب الطب. كتاب القدَر. كتاب الأدب والسلام والجواب والمصافحة وتقبيل اليد والقيام للداخل. كتاب البر والصلة. كتاب المناقب. كتاب القصص. كتاب بدء الخلق. كتاب الأذكار والأدعية. كتاب الزهد. كتاب الخوف. كتاب التوبة. كتاب الفتن. كتاب الملاحم. كتاب القيامة وأحوالها. كتاب من الحشر والحساب والحوض والصراط والميزان والشفاعة. كتاب الجنة والنار وما فيها.

منهج الكتاب:

١ - قام بترقيم الأحاديث ترقيمًا متسلسلًا من أول الكتاب إلى آخره.

٢ - يترجم ترجمة عامة ثم يقوم بسرد الأحاديث التي تدخل تحت هذه الترجمة.

٣ - يقوم بحذف السند - كما في أصوله - ويكتفي بذكر الراوي الأعلى أولًا، ثم يقوم بذكر متن الحديث عقبه.

---

(١) مع ملاحظة أن الطبعة المتداولة الآن في عشرة مجلدات.

٤ - وقد أشار إلى منهجه فقال: أفردت زوائده [أي ابن ماجه]، وعزوتها إليه.

٥ - لما كان اختلاف القوم في سادس الستة أهو ابن ماجه، أو الموطأ، أو مسند الدارمي؟ راعيت هذا الخلاف، فأضفت لذلك أيضًا زوائد الدارمي مفردة، إلا أن يتفق مع ابن ماجه فأجمعهما.

٦ - وتكلمت على رجالهما [أي سنن ابن ماجه، الدارمي]، تجريحًا وتعديلًا بما في الكاشف للذهبي، وتهذيب التهذيب والتقريب للحافظ ابن حجر وغيرهما.

٧ - رتبته على ترتيب أصوله، لكونه مألف طبعي دون ترتيب « الجامع ».

٨ - أينما عثرت على حديث مكرر عندهم في أبواب أثبته في أليق تلك الأبواب به وحذفته في غيرها إلا لفائدة أو غفلة مني، كما فعل مسلم رحمه الله.

٩ - أينما ورد في حكم أو معنى حديثان فأكثر أو روايتا حديث فأكثر، فإني أقتصر فيه على ما هو أكثر فائدة من تلك الأحاديث أو الروايات، وأحذف غيره إلا إن اشتمل على زيادة فإني أخلص منه تلك الزيادة أو أذكره كله.

١٠ - الحديث الذي تعدد من أخرجه أذكره بلفظ أحدهم وسياقه، ثم تارة أذكر من له اللفظ وتارة لا أذكره.

١١ - حيث قلت: (بضعف) مثلًا فمرادي: أنَّ في إسناد ذلك الحديث من ضُعِّفَ من رواته، لا أن الحديث ضعيف من كل وجه؛ إذ كثيرًا ما يكون الراوي ضعيفًا والحديث يكتنف بما يرقيه عن الضعف كتعدد طرقه أو المتابعات أو الشواهد.

١٢ - أو قلت: (بلين)، فالمراد أن فيه: من أختلف فيه، أو هو مقبول، أو مردود، أو (فيه فلان) فالمراد ذكر اسمه ليُطلب في كتب الرِّجال لمعرفة حكمه عدالةً أو جرحًا أو جهلًا.

١٣ - ومن لم يذكر اسمه في (مجمع الزوائد) ممن خفي عليه معرفة حاله، وقال فيه: (وفيه من لم أعرفه) قلت أنا في عزوه: (لفلان بخفاء) وإن لم أذكر شيئًا بعد عزو حديث غير الجامع؛ فذلك الحديث مقبول حسن أو صحيح برجال الصحيح أو غيرهم.

١٤ - وحيث قلت: (لأصحاب السنن) فالمراد سنن أبي داود والترمذي والنسائي دون ابن ماجه لما مر أو قلت: (للطبراني) فالحديث في « معاجمه الثلاثة؛ الكبير والأوسط والصغير ».

١٥ - وما كان من حديث في « المجمع » أو « الدارمي » أو « ابن ماجه » وكان بعضُ رواته كذابا أو متهمًا أو متروكًا أو منكرًا فإني لا أخرجه لكونه في حكم العدم هنا.

١٦ - وإذا عبَّر الراوي في صيغة أدائه بنحو: (سمعت النبي ﷺ)، أو (قال) أو (عن) قلت أنا بعد ذكري ذلك الراوي: (رفعه)، إن كان صحابيا، (وأرسله)، إن كان غيره.

١٧ - أكتب فوق كل راوٍ ﷺ بلا حبر [1] فلا يترك القارئ قراءته أو الناسخ ملاحظته وما سوى ذلك مما دعت إليه حاجة الاختصار يكفي في معرفته ممارسة الكتاب.

كيفية التخريج من هذا الكتاب:

إذا أردنا أن نخرج حديث « كان النبي ﷺ يُصلي الجمعةَ حينَ تميلُ الشمس ». إنَّ الناظر في معنى الحديث يجده يتحدث في الصلاة، وفي وقت صلاة الجمعة، وإذا بحثنا عنه فنجده في كتاب الصلاة، ثم نعدد تراجمه فيه، فنراه وضعه تحت ترجمة وقت الجمعة وندائها وخطبتها، وما يتعلق بذلك. **وصورة الحديث في الكتاب:**

عنون كتاب الصلاة، ثم عدد تراجم ووضع تحتها الأحاديث التي تدخل تحتها، ثم ترجم (وقت الجمعة وندائها وخطبتها، وما يتعلق بذلك) **ثم قال** [2]:

(١٨٧٢) - (أنس) « كان النبي ﷺ يُصلي الجمعَةَ حِينَ تَميلُ الشمسُ ». للبخاري وأبي داود والترمذي.

(١٨٧٣) - وللبخاري في أخرى: « كان ﷺ إذا اشتَد البرد بَكَّرَ بالصلاة، وإذا اشتد الحر أبردَ بالصلاة » - يعني - الجمعة.

(١٨٧٤) - (سهل بن سعد) « ما كنا نقيل ولا نتغدى إلا بعد الجمعة ». للشيخين وأبي داود والترمذي.

ويلاحظ في هذا المثال:

- وضع الحديث في الموضع الذي تضمنه معنا في كتاب الصلاة، وفي وقت صلاة الجمعة.
- وضع رقمًا متسلسلًا من أول الكتاب إلى آخره.
- بدأ كلامه في تخريجه بذكر راويه الأعلى، ثم ذكر متنه.

---

(١) قلت: لا وجود لذلك في المطبوع.

(٢) جمع الفوائد (١/٢٧٣).

- أشار لمن أخرجه من أصحاب المصادر الحديثية.

- لما كان هناك اختلاف في لفظه في رواية البخاري عدها حديثًا آخر، وأتى بها عقبه.

- بعد أن انتهى من ذكر رواية سيدنا أنس ﷺ، أخذ في ذكر رواية الصحابي الجليل (سهل بن سعد ﷺ) وأشار إلى من خرجها.

ميزات الكتاب وعيوبه:

ميزاته:

١ - جمع هذا الكتاب أحاديث أربعة عشر مصدرًا من أصول كتب الحديث.

٢ - تميز هذا الكتاب بما تميزت به الكتب المرتَّبة على الكتب والأبواب الفقهية؛ من إمكان جمع أحاديث الموضوع الواحد في مكانٍ واحدٍ، وكذا سرعة الوصول إليه، خاصة إذا اتفقت وجهة نظر الباحث، مع صاحب الكتاب، وكذا الوصول إليه إذا لم يعلم راويه الأعلى.

٣ - بما أفرده من زوائد ابن ماجه، وعزوه إليها.

عيوب الكتاب:

١ - صعوبة البحث فيه لمن لم يكن عالـمًا بما اشتمل عليه الحديث من المعاني الفقهية، وتشتت ذهن الباحث إذا اشتمل الحديث على أكثر من موضوع من الموضوعات والأحكام الفقهية، فلا يعلم تحت أيها يقع.

٢ - حتى يتمكن الباحث من الوصول لمراده لا بد أن يكون على علم بطريقة ترتيب أصوله التي جمع منه.

٣ - جرَّد مؤلفه الأحاديث من أسانيدها - كأصله - ولا يخفى ما في ذلك من الفائدة في المتابعات، خاصة إذا لم يكن الحديث في الصحيحين.

٤ - يصعب على الباحث جمع أحاديث الصحابي الواحد من خلال هذا الكتاب.

٥ - لم يتعرض لبيان درجة جميع الأحاديث، خاصة مما لم يكن في الصحيحين أو أحدهما.

طبعات الكتاب:

طبع في الهند، المطبعة الخيرية، (١٣٤٦هـ) جزأين في مجلد، وطبعته دار القبلة ومؤسسة علوم القرآن، جدة؛ (١٤٠٨هـ)، وطبعته مكتبة الجامعة بمكة المكرمة سنة (١٤٠٤هـ)، وطبعته مطابع الرشيد بالمدينة المنورة، وطبعته: الدار الأصفهانية، جدة، وطبعته مكتبة ابن كثير دار ابن حزم، (١٤١٨هـ) تحقيق سليمان بن دريع.

المؤلفات على الكتاب:

قام الشيخ عبد اللّٰه هاشم اليماني بتخريج أحاديثه في كتابه: أعذب الموارد في تخريج جمع الفوائد، طبع في المدينة المنورة (١٣٨٧هـ) في مجلدين.

* * *
* *
*

هـ - التاج الجامع للأصول في أحاديث الرسول ﷺ

التعريف بالمؤلف:

هو الشيخ منصور علي ناصف من علماء الأزهر الشريف، كان مدرسًا بالجامع الزينبي بالقاهرة [١].

التعريف بالكتاب ومدة تأليفه:

هو كتاب جمع فيه مؤلفه **أحاديث خمسة من أصح الكتب وأعلاها سندًا**، وهي: صحيحي البخاري ومسلم، وسنن أبي داود، وسنن الترمذي، وسنن النسائي.

قال المؤلف [٢]: فاستحضرت كتب الحديث وأعلاها قدرًا... وعددها، ثم قال: وهذه هي الأصول الخمسة التي اشتهرت في الأمة وارتضتها؛ لما لها من المكانة العُليا في الحديث، ولأنَّها جمعت من الشريعة ما عزَّ وغلا ثمنه، بل هي الشريعة كلها، كما قال الإمام النووي: ما شذَّ عن الأصول الخمسة من صحيح حديث الرسول ﷺ إلاَّ النذر اليسير، ولا شك ففيها حاجة الإنسان لسعادة الدنيا والآخرة.اهـ. وبلغ ما اشتمل عليه من الأحاديث سبعة وثمانين وثمانمائة وخمسة آلاف [٣] وقد ظل مؤلفه في تأليفه مدة سبع سنين، قال المؤلف: ابتدأت في تأليف هذا الكتاب في شهر رجب سنة (١٣٤١هـ)، وأتممته في صباح يوم الاثنين المبارك الموافق (٢٥) من ذي الحجة سنة (١٣٤٧هـ) [٤].

الباعث على تأليفه:

صرح مؤلف الكتاب عن سبب تأليفه له فقال [٥]: فلهذا [أي لرفعة قدر الحديث وشرف المشتغل به]، ولما فطرني اللَّه عليه من حب الحديث والشغف به؛ فكَّرت في جمع كتابٍ في الحديث، واستشرت أهل العلم به، واستخرت اللَّه - تعالى - فلاحت

---

(١) الأعلام للزركلي (٣٠١/٧).

(٢) التاج الجامع للأصول (٥/١ - ٨) طبع مع جريدة صوت الأزهر.

(٣) التاج الجامع للأصول (٤٤٠/٤).

(٤) التاج الجامع للأصول (٤٤١/٤).

(٥) التاج الجامع للأصول (٤/١).

لي لوائح التيسير، واستضاءت لي مصابيح التبشير، فاعتمدت على ربي، وأجمعت أمري، وشرعت في تأليفه على بركة اللَّه تعالى.اهـ.

تقسيم الكتاب وترتيبه:

رتَّبَ المؤلف كتابه على الكتب والأبواب الفقهية، فبلغ عدد كتبه ثلاثين كتابًا، **وقسمه أربعة أقسام:**

القسم الأول: في الإيمان والعلم والعبادات وجاء ترتيبه كما يلي:

كتاب الإسلام والإيمان، ثم كتاب النية والإخلاص، ثم كتاب الطهارة، ثم كتاب الصلاة، ثم كتاب الزكاة، ثم كتاب الصيام، ثم كتاب الحج، وقدم هذا القسم لأنه أصول الدين وأركانه.

القسم الثاني: في المعاملات، والأحكام، والعادات، وجاء ترتيبه كما يلي:

كتاب البيوع والزروع، ثم كتاب الفرائض والوصايا والعتق، ثم كتاب النكاح والطلاق، ثم كتاب الحدود والديَّات، ثم كتاب الإمامة والقضاء، ثم كتاب الأيمان والنذور، ثم كتاب الصيد والذبائح، ثم كتاب الطعام والشراب، ثم كتاب اللباس، ثم كتاب الطب.

القسم الثالث: في الفضائل، والتفسير، والجهاد، وجاء ترتيبه كما يلي:

كتاب النبوة، ثم كتاب الفضائل، ثم كتاب فضائل القرآن، ثم كتاب التفسير، ثم كتاب الجهاد والغزوات.

القسم الرابع: في الأخلاق، والسمعيات، وجاء ترتيبه كما يلي:

كتاب الأدب، ثم كتاب الأخلاق، ثم كتاب الرؤيا، ثم كتاب الزهد، ثم كتاب الأذكار والأدعية والاستغفار، ثم كتاب الفتن وعلامات الساعة، ثم كتاب القيامة والجنة والنار.

منهج الكتاب:

١ - رُتب الكتاب على الكتب والأبواب الفقهية؛ لأنه الكثير المألوف؛ ولأنه أوفى وأسرع في شفاء الغليل من كل موضوع يريده الطالب [١].

٢ - أعقب كل كتابٍ ببيان عدد ما اشتمل عليه من أحاديث.

---

(١) ينظر مقدمة الكتاب (٨/١ - ١١).

٣ - قال اكتفيت من الروايات المكررة بأجمعها للأحكام، كما اكتفيت من السند براوي الحديث في أوله، ومُخَرِّجِه في آخره؛ قصدًا للإفادة بأحسن أسلوب.

٤ - قال التزمت في النقل ما يقع اختياري عليه من لفظ البخاري أو مسلم فيما اشتركا فيه، ولو مع غيرهما.

٥ - فإن اشترك البخاري مع غير مسلم نقلت لفظ البخاري، وإن اشترك مسلم مع غير البخاري نقلت لفظ مسلم.

٦ - إن كان الحديث مرويًّا لأصحاب السنن نقلت لفظ أبي داود، وإن نقلت غيره بينته، وربما قلت: (رواه الترمذي وصاحباه).

٧ - وإن قلت: (رواه الشيخان) عنيت البخاري ومسلمًا، وإن قلت: (رواه الثلاثة) أردت الشيخين وأبي داود، وإن قلت: (رواه الأربعة) قصدت الثلاثة، والترمذي، وإن قلت: (رواه الخمسة) عنيت الأربعة والنسائي، وإن قلت: (رواه أصحاب السنن) قصدت أبا داود، والترمذي، والنسائي، وإن اختلف النظام عن هذا بينته بالنص عليه.

٨ - كل موضوع يدل على عمل مرتب كالصلاة والحج وضعت أحاديثه على وفق الترتيب الذي أمر به الشارع، وأما في غير ذلك فكنت في الغالب أقدم ما يرويه الكثير على غيره، حتى أختم الباب بالأحاديث الفردية إن كانت، مراعيًا تقديم الصحيح على غيره، إلاَّ ما يقتضي خلاف ذلك، كتقديم منسوخ على ناسخه، ومجمل على مفسر.

٩ - ألحق بكل مجلد من مجلداته فهارس توضيحية بيِّن فيها الكتب والأبواب والفصول، والتراجم التي ترجم بها، وبيان رقم الصفحة داخل الجزء.

طريقة التخريج من الكتاب:

إذا أردنا أن نخرج حديثًا من هذا الكتاب فعلينا أن نتفرس فيما تضمنه من معانٍ فقهية، ونبحث عنه في الكتاب الذي اشتمل على هذا المعنى، ثم نقوم بتتبع أبواب هذا الكتاب، ونتفقده في تراجمه، أو بالرجوع إلى الفهارس الملحقة بنهاية كل مجلدٍ من مجلداته.

فمثلا: حديث أم حبيبة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا قالت: سمعت رسول اللَّه ﷺ يقول: « **ما من عبد مسلم يصلي للَّه كل يوم ثنتي عشرة ركعة تطوعًا غير فريضة إلا بَنَى اللَّه لهُ بيتًا في الجنة** »، قالت أم حبيبة: فما برحت أصليهن بعد. فالحديث يتكلم عن الصلاة، وفي ثواب رواتب الفرائض

منها. فنجده وضعه في كتاب (الصلاة)، الباب السادس (في الرواتب)، الفصل الأول (في رواتب الفرائض). وصورته كما جاءت في الكتاب [١].

بعد أن عدد الأبواب والفصول في كتاب الصلاة قال:

الباب السادس: في الرواتب، وفيه فصول ثلاثة، الفصل الأول: في رواتب الفرائض، عن أم حبيبة رضي الله عنها **قالت: سمعت رسول الله** ﷺ يقول: « **ما من عبد مسلم يصلي لله كل يوم ثنتي عشرة ركعة تطوعًا غير فريضة إلا بَنَى اللّه لهُ بيتًا في الجنة، قالت أم حبيبة: فما برحت أصليهن بعد. رواه الخمسة إلا البخاري، وزاد الترمذي أربعًا قبل الظهر، وركعتين بعدها، وركعتين بعد المغرب، وركعتين بعد العشاء، وركعتين قبل صلاة الفجر** ».

ويلاحظ في هذا المثال:

- جاء الحديث في كتاب الصلاة، باب الرواتب، فصل في رواتب الفرائض، وهو ما اشتمل عليه الحديث من معانٍ.

- حذف إسناد الحديث واكتفى منه بالراوي الأعلى.

- عزا الحديث إلى مصادره التي خرجته على سبيل الإجمال.

- قال: (رواه الخمسة إلا البخاري)، وقصد بذلك الأئمة: مسلم، وأبا داود، والترمذي والنسائي، بين ما جاء من زيادة في ألفاظ رواية الترمذي.

ميزات الكتاب وعيوبه:

ميزات الكتاب:

١ - يُعد هذا الكتاب مرجعًا، جمع ورتَّب وهذَّب فيه مؤلفه خمسة من أهم مصادر السنة.

٢ - بذل غاية جهده في الترجمة لما تضمنته الأحاديث من معان، وهذا يدل على الفهم العميق لمعاني هذه الأحاديث [٢].

٣ - تميز بما تميزت به الكتب المرتبة على الكتب والأبواب الفقهية؛ من سهولة جمع أحاديث الموضوع الواحد، وسرعة الوصول للحديث إذا اتفقت وجهة نظر الباحث والمؤلف في الترجمة له، وغير ذلك.

٤ - تميز بالإشارة إلى ما وقع في بعض روايات هذه الأحاديث من زيادات انفرد بها

---

(١) التاج الجامع للأصول (١٩٨/١). (٢) ينظر التاج (١٢/١).

أحد من أخرجه.

٥ - يمكن بواسطته معرفة من اشترك في رواية حديث ما من الصحابة.

عيوب الكتاب:

١ - إذا لم يتقن الباحث فهم الحديث، وهضْمَ معناه يصعب عليه الوصول إليه، مما يوقع الباحث في حيرة، خاصة إذا اختلفت وجهة نظره مع مؤلفه في الترجمة للحديث، أو إذا كان الحديث يشتمل على معانٍ متعددة.

٢ - قام بحذف أسانيد الأحاديث، ولا يخفى ما في وجودها من الفوائد المتعددة.

٣ - يصعب الوصول للحديث لمجرد معرفة راويه الأعلى، أو الا كتفاء بمعرفة طرف منه، وكذا يصعب جمع أحاديث الصحابي الواحد في مكان واحد.

٤ - لم يتصدَّ للحكم على ما جمعه من أحاديث، خاصة ما لم يكن في الصحيحين أو أحدهما، وكذا لم يتعرض لبيان الغريب أو المعاني.

المؤلفات على الكتاب:

قام المؤلف بالشرح والتعليق على كتابه في مؤلف طبع بحاشية الكتاب، وسماه « غاية المأمول شرح التاج الجامع للأصول ». قال المؤلف في نهاية شرحه: أتممت هذا الشرح في يوم الاثنين المبارك الموافق (١٦) من ربيع الأول سنة (١٣٥٤هـ).., وقد كنت ابتدأته في شهر المحرم سنة (١٣٤٨هـ)، فقد استنفدت في تأليف الكتاب سبع سنين، وكذا مكثت في تأليف الشرح سبع سنين أخرى بجبر الكسر.اهـ.[١].

طبعات الكتاب:

- طَبَعته دار الفكر، القاهرة، وطبعته دار إحياء التراث العربي، بيروت. وطبع في خمسة مجلدات مع جريدة صوت الأزهر، وفي أسفل صفحاته شرحه « غاية المأمول شرح التاج الجامع للأصول » للمؤلف.

* * *

* *

*

(١) التاج الجامع للأصول (٤/٤٤١).

(٩)

مفاتيح وفهارس
حسب موضوعات الأحاديث

أولاً: مفاتيح وفهارس لكتاب معين:

١ – الفتح الرباني بترتيب مسند أحمد الشيباني لأحمد عبد الرحمن البنا الساعاتي.

٢ – منحة المعبود في ترتيب مسند الطيالسي أبي داود للمؤلف السابق.

٣ – فهرس ما يتضمنه « مسند الحميدي » على نهج الصحيحين والسنن، وضعه حبيب عبد الرحمن الأعظمي، وهو مرتب على الأبواب الفقهية وبآخر النسخة المحققة.

٤ – كشف الأستار عن زوائد البزار للهيثمي.

٥ – موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان للهيثمي أيضًا.

٦ – الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان لابن بلبان الفارسي.

٧ – مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه للبوصيري.

ثانيًا: مفاتيح وفهارس لعدة كتب [١]:

١ – مجمع الزوائد ومنبع الفوائد لنور الدين الهيثمي، جمع فيه زوائد مسند أحمد وأبي يعلى والبزار ومعاجم الطبراني الثلاثة على الكتب الستة ورتبها على الكتب والأبواب الفقهية.

٢ – التجريد للصحاح الستة لرزين بن معاوية العبدري جمع فيه أصول الكتب الستة مبدلًا ابن ماجه بالموطأ، وهو مرتب على الكتب والموضوعات.

٣ – الجمع بين الصحيحين للحافظ عبد الحق الأشبيلي.

٤ – جامع الأصول في أحاديث الرسول لابن الأثير الجزري، وهو مرتب على الكتب والأبواب، ورتب الكتب والأبواب على حروف المعجم وقد جمع فيه أصول الكتب الستة جاعلًا الموطأ سادس الكتب بدل ابن ماجه.

---

(١) سبق الكلام بشيء من التفصيل عن بعض هذه الكتب.

٥ - مشارق الأنوار النبوية من صحاح الأخبار المصطفوية للصاغاني، جمع فيه بين الصحيحين.

٦ - جمع الفوائد من جامع الأصول ومجمع الزوائد لمحمد بن محمد بن سليمان المغربي [1].

٧ - إتحاف المهرة الخيرة بزوائد المسانيد العشرة للبوصيري، جمع فيه عشرة مسانيد على الكتب الستة ومسند أحمد وهي:

مسند الطيالسي، الحميدي، مسدد، ابن منيع، ابن أبي شيبة، عبد بن حميد، ابن أبي أسامة، أبي يعلى الموصلى، إسحاق بن راهويه، ورتب فيه الأحاديث على الكتب والأبواب الفقهية.

٨ - مختصر الإتحاف للبوصيري وهو اختصار للكتاب السابق.

٩ - المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية لابن حجر العسقلاني، جمع فيه زوائد مسانيد: أبي داود الطيالسي، والحميدي، ومسدد بن مسرهد، ومحمد بن يحيى العدني، وأبي بكر بن أبي شيبة، وأحمد بن منيع، وعبد بن حميد، والحارث بن محمد ابن أبي أسامة على الكتب الستة، ومسند أحمد، إلا أنه تتبع ما فات الهيثمي في مجمع الزوائد من زوائد أبي يعلى كما ذكر جزءًا من مسند إسحاق بن راهويه الذي حصل عليه، ورتب الكل على الكتب والأبواب الفقهية.

١٠ - بدائع المنن في ترتيب مسند الشافعي والسنن لأحمد بن عبد الرحمن البنا الساعاتي.

١١ - اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان لمحمد فؤاد عبد الباقي.

١٢ - التاج الجامع للأصول في أحاديث الرسول للشيخ منصور علي ناصف.

١٣ - تيسير الوصول إلى جامع الأصول لابن الديبع الشيباني.

١٤ - قرة العينين في أطراف الصحيحين لمحمد فؤاد عبد الباقي.

---

(١) اشتمل على أحاديث الكتابين وأضاف إليهما سنن ابن ماجه حيث لم يذكر فيهما، وبذا أصبح الكتاب يشتمل على أحاديث أربعة عشر كتابًا من كتب السنة.

١٥ - زاد المسلم فيما اتفق عليه البخاري ومسلم للشيخ محمد حبيب الله الشنقيطي.

١٦ - وفي نسخة مسند الإمام أحمد بن حنبل التي حققها الشيخ أحمد شاكر ووافته منيته قبل إتمامها وضع فهارس متنوعة حسب الموضوعات عقب كل جزء من الأجزاء التي قام بتحقيقها، فيمكن أن يستعان بها في الكشف الموضوعي عن أحاديث المسند فيما أتمه من أجزاء.

١٧ - وضع محقق كتاب كشف الخفا ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس الشيخ أحمد القلاش - وضع في نهاية الكتاب فهرسًا مرتبًا على الأبواب يمكن أن يستعان به في هذه الطريقة.

وبعد: فإن هذه الطريقة - وهي طريقة تخريج الحديث من خلال مضمون الحديث وموضوعه - تحتاج من الباحث أن تكون عنده قدرة على تذوق الأحاديث وإدراك فقهها واستنباط موضوعها، ومن لم يكن كذلك فإنه قد يتعثر في الوصول إلى مواضع تلك الأحاديث من كتب السنة.

ومع ذلك فإن من أهم مميزات تلك الطريقة أنها لا تتطلب من الباحث أن يعرف لفظ الحديث ولا راويه الأعلى كغيرها من الطرق الأخرى.

والله أعلى وأعلم وأجل وأكرم
وصلى الله على سيدنا محمد
وعلى آله وصحبه وسلم.

* * *
* *
*

أهم المراجع

١ - القرآن الكريم جلَّ من أنزله.

٢ - إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، لشهاب الدين أبي العباس أحمد ابن أبي بكر البوصيري الكتاني.

٣ - إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة، لشهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني.

٤ - إحياء علوم الدين للغزالي وبهامشه تخريج العراقي ط. الشعب.

٥ - إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، للشيخ / محمد ناصر الدين الألباني.

٦ - أصول التخريج، للدكتور / محمود الطحان.

٧ - الإطراف بأوهام الأطراف، للحافظ وليِّ الدين العراقي، تحقيق كمال يوسف الحوت.

٨ - أعلام المحدثين، للدكتور / محمد محمد أبو شهبة.

٩ - بلوغ الآمال من مصطلح الحديث والرجال ط. دار السلام.

١٠ - التاج الجامع للأصول في أحاديث الرسول ﷺ، للشيخ / منصور علي ناصف من علماء الأزهر الشريف.

١١ - تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف. للحافظ جمال الدين المزي، تحقيق / عبد الصمد شرف الدين.

١٢ - تخريج الأحاديث النبوية الواردة في مدونة الإمام مالك بن أنس رَحِمَهُ ٱللَّهُ، الدكتور / الطاهر محمد الدرديري.

١٣ - تخريج أحاديث اللمع في أصول الفقه، عبد الله بن محمد الصديقي الغماري.

١٤ - تدريب الراوي شرح تقريب النواوي، للحافظ السيوطي.

١٥ - تذكرة الحفاظ للذهبي.

١٦ - الترغيب والترهيب، لزكي الدين أبي محمد عبد العظيم بن عبد القوي ابن عبد اللَّه بن سلامة المنذري.

١٧ - التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، للحافظ ابن حجر العسقلاني.

١٨ - تمييز الطيب من الخبيث فيما يدور على ألسنة الناس من الحديث، لابن الديبع الشيباني.

١٩ - تيسير الوصول إلى مواضع الحديث في كتب الأصول، للمهندس عبد المجيد محمد حسين.

٢٠ - تيسير المنفعة بكتاب مفتاح كنوز السنة، والمعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي، محمد فؤاد عبد الباقي.

٢١ - جمع الجوامع للحافظ السيوطي، النسخة المصورة من المخطوطة تقديم أ. د / الحسيني عبد المجيد هاشم، تحقيق مجمع البحوث الإسلامية.

٢٢ - الجامع الصحيح « صحيح مسلم » للإمام مسلم بن الحجاج القشيري.

٢٣ - الجامع الصغير من حديث البشير النذير. للسيوطي.

٢٤ - الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، للخطيب البغدادي.

٢٥ - جامع المسانيد والسنن الهادي لأقوم سنن، لعماد الدين أبو الفداء إسماعيل ابن الخطيب بن كثير.

٢٦ - جمع الفوائد من « جامع الأصول » و « مجمع الزوائد » لمحمد بن محمد ابن سليمان بن الفاسي ابن طاهر السوسي الروداني المغربي المالكي.

٢٧ - دليل القاري إلى مواضع الحديث في صحيح البخاري لعبد اللَّه بن محمد الغنيمان.

٢٨ - ذخائر المواريث في الدلالة على مواضع الأحاديث، للشيخ عبد الغني النابلسي.

٢٩ - ذيل تذكرة الحفاظ المسمى لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ لابن فهد المالكي.

٣٠ - الرسالة المستطرفة في بيان مشهور كتب السنة المشرفة، للكتاني.

٣١ - سلسلة الأحاديث الصحيحة للألباني.

٣٢ - سلسلة الأحاديث الضعيفة للألباني.

٣٣ - طبقات الحفاظ للسيوطي.

٣٤ - صحيح الترغيب والترهيب للألباني.

٣٥ - صحيح الجامع الصغير وزيادته، للألباني.

٣٦ - ضعيف الجامع الصغير وزيادته، للألباني.

٣٧ - طرق تخريج حديث رسول الله ﷺ، أ. د / عبد المهدي عبد القادر عبد الهادي.

٣٨ - علم فهرسة الحديث، للدكتور / يوسف عبد الرحمن المرعشلي.

٣٩ - الفتح الكبير في ضم الزيادة إلى الجامع الصغير، للشيخ يوسف النبهاني.

٤٠ - الفتح السماوي بتخريج أحاديث تفسير القاضي البيضاوي، للمناوي.

٤١ - فهرس المعجم الكبير للطبراني، نشر د / باسم الجوابرة.

٤٢ - فيض القدير شرح الجامع الصغير، للمناوي.

٤٣ - كشف الخفا ومزيل الإلباس عمّا اشتهر من الحديث على ألسنة الناس، للعجلوني.

٤٤ - كشف اللثام عن أسرار تخريج حديث سيد الأنام ﷺ، أ. د / عبد الموجود محمد عبد اللطيف.

٤٥ - كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، للمتقي الهندي.

٤٦ - لسان العرب لجمال الدين بن منظور.

٤٧ - مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، لعلي بن أبي بكر المصري الشافعي أبي الحسن الهيثمي.

٤٨ - مذكرات في التخريج. أ. د / أحمد معبد عبد الكريم.

٤٩ - المرشد إلى كنز العمال، نديم المرعشلي.

٥٠ - مسند الإمام أحمد بن حنبل ط. الميمينة، ط. الرسالة، ط. المكنز الإسلامي، ط. أحمد شاكر.

٥١ - المسند الجامع، الدكتور / بشار عواد معروف وآخرون.

٥٢ - المصنوع في معرفة الموضوع، لملّا علي القاري.

٥٣ - المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي، لمجموعة من المستشرقين.

٥٤ - المعجم الكبير، للطبراني.

٥٥ - المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية.

٥٦ - المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار، للحافظ العراقي.

٥٧ - مفتاح كنوز السنة، محمد فؤاد عبد الباقي.

٥٨ - مفتاح السنة، للخولي.

٥٩ - مفتاح الصحيحين، لمحمد الشريف بن مصطفى التوقادي.

٦٠ - مقدمة ابن الصلاح، مع شرحها « التقييد والإيضاح » للحافظ العراقي.

٦١ - المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة، للسخاوي.

٦٢ - منتخب كنز العمال، للمتقي الهندي.

٦٣ - المنهاج في شرح مسلم بن الحجاج المعروف بـ « شرح النووي على صحيح مسلم » للإمام النووي.

٦٤ - موسوعة أطراف الحديث، للشيخ أبي هاجر محمد السعيد بن بسيوني.

٦٥ - موسوعة الحديث النبوي الشريف، للدكتور عبد الملك بكر عبد اللّٰه قاضي.

٦٦ - نزهة النظر شرح نخبة الفكر، لابن حجر العسقلاني.

٦٧ - نصب الراية لأحاديث الهداية، للزيلعي.

٦٨ - النكت الظراف على الأطراف، لابن حجر العسقلاني.
٦٩ - النكت على كتاب ابن الصلاح، لابن حجر العسقلاني.

* * *
* *
*

السِّيرَةُ الذَّاتِيَّةُ لِلْمُؤَلِّف

* **أ. د. محمد محمود أحمد بكار.**

* ولد في قرية موشا التابعة لمركز ومحافظة أسيوط في (١٩٤٦/٨/٢٤م).

* حفظ القرآن الكريم في كُتاب القرية.

* حصل على الماجستير في الحديث وعلومه بتقدير عام « ممتاز » مع التوصية بطبع الرسالة وتداولها بين الجامعات، وكان موضوعها « تحقيق كتاب الكشف الإلهي عن شديد الضعف والموضوع والواهي للعلامة محمد بن محمد الحسيني الطرابلسي السندروسي المتوفى في سنة (١١٧٧هـ) ».

* حصل على رسالة « الدكتوراه » في الحديث وعلومه في عام (١٩٨١م)، بتقدير « مرتبة الشرف الأولى » وكان موضوعها « مسند البصريين من كتاب المسند للإمام أحمد بن حنبل، دراسة وتخريج ».

* وفي عام (١٩٨٦م) عُين أستاذًا مساعدًا بالقسم، وفي عام (١٩٩٠م)، عين أستاذًا بالقسم.

- **الأعمال التي قام بها:**

١ - التدريس في كلية أصول الدين بأسيوط وفروع الجامعة بالإقليم.

٢ - رئاسة قسم الحديث وعلومه لعدة دورات.

٣ - عميد معهد إعداد الدعاة بأسيوط في أول إنشائه لمدة عامين (١٩٩١م، ١٩٩٢م).

٤ - أعير للمملكة العربية السعودية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في الفترة من (١٩٨٦م - ١٩٨٩م)، ومن (١٩٩٢م - ١٩٩٨م).

٥ - رئيس قسم السنة وعلومها بكلية الشريعة وأصول الدين بالقصيم في الفترة الأولى.

٦ - قام بالتدريس في الدراسات العليا في كلٍّ من جامعة الأزهر، والإمام محمد ابن سعود بالسعودية.

٧ - أشرف على كثير من الرسائل بالدراسات العليا في كلٍّ من جامعة الأزهر، وجامعة الإمام، وناقش رسائل أخرى فبلغت جملة ما أشرف عليه وناقشه نحو من مائة رسالة.

٨ - عضو اللجنة العلمية لترقية الأساتذة قسم الحديث بجامعة الأزهر، كما شارك في لجان التحكيم لترقية الأساتذة المساعدين في مصر والدول العربية.

٩ - عضو لجان التحكيم في مسابقات مديرية الشباب والرياضة بأسيوط.

١٠ - المدير الثقافي لنادي ناصر بأسيوط لمدة ثلاث سنوات، وهو أحد ثماني نوادي اختارتهم نوادي الشباب على مستوى الجمهورية لتنفيذ مشروع ثقافة الشباب للأندية.

١١ - عمل في مجال الدعوة وقوافل التوعية وشارك في ندوات وزَارَات كلٍّ من: [الإعلام - الأوقاف - الشباب - التربية والتعليم].

١٢ - عمل أستاذًا زائرًا بالسعودية في عام (١٩٨٤م، ١٩٨٦م).

١٣ - شارك في العديد من المؤتمرات أهمها:

أ - مؤتمر المدينة المنورة بالسعودية بعنوان: « عناية المملكة العربية السعودية بالسنة والسيرة النبوية » وموضوع البحث (علم التخريج ودوره في حفظ السنة النبوية).

ب - كما شارك في مؤتمر كلية دار العلوم في الفيوم (٢٠٠٤م) وموضوع البحث الذي ألقاه في المؤتمر (الشمولية والتجديد عند الحافظ ابن حجر العسقلاني من خلال شرحه لصحيح البخاري).

ت - كما شارك في المؤتمر العلمي السابع بكلية دار العلوم بالفيوم (٢٠٠٥م) وعنوان البحث الذي ألقي في المؤتمر « أبو البركات بن الكيال وكتابه الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات ».

ث - رَأَسَ مؤتمرًا في التخريج ودراسة الأسانيد عام (١٩٨٨م) في جامعة الإمام، فرع القصيم بالسعودية.

- **أهم المؤلفات:**

١ - الكشف الإلهي عن شديد الضعف والموضوع والواهي، تحقيق وتعليق وتخريج.

٢ - مسند البصريين من كتاب مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق وتخريج، في مجلدين.

٣ - أسباب رد الحديث وما ينتج عنها من أنواع، ط. دار طيبة بالسعودية.

٤ - بلوغ الآمال من مصطلح الحديث والرجال.

٥ - من هدي النبوة وأعلامها في الفتن والملاحم وأشراط الساعة (ط).

٦ - من هدي النبوة في الأطعمة والصيد والذبائح (ط).

٧ - من هدي خير العباد في السير والجهاد (ط).

٨ - من هدي البشير النذير في الحد والدية والتعزير (ط).

٩ - من هدي النبوة في الزكاة والصدقة (ط).

١٠ - منهج السنة في بناء الأسرة، بالاشتراك مع د. محمد سيد شحاتة (ط).

١١ - شبهات حول السُّنة، ثلاثة أجزاء، بالاشتراك مع د. محمد سيد شحاتة (ط).

١٢ - الأمثال من الكتاب والسنة للحكيم الترمذي، تحقيق ودراسة (تحت الطبع).

١٣ - من هدي النبوة في الحج والعمرة (تحت الطبع).

١٤ - من هدي خير الأنام في أحكام الصيام (تحت الطبع).

١٥ - تمام المنة في بيان القرآن بالسنة (تحت الطبع).

١٦ - قطوف من السيرة النبوية، دراسة توثيقية.. نتائج وعبر (ط).

- **الأبحاث المنشورة:**

أ - الوضع في السنة وأثره السيئ في الأمة، مجلة المنار بالإمارات.

ب - الأمثال من الكتاب والسنة وأثرها في هدي الأمة، مجلة المنار بالإمارات.

ت - علم تخريج الأحاديث وحاجة المسلمين إليه، مجلة المنار بالإمارات.

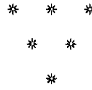
ث - المحدثون والتاريخ، مجلة مرآة الجامعة، جامعة الإمام بالسعودية.

ج - المحدثون المفترى عليهم، مجلة التوحيد.

ح - من قضايا السنة: حديث لطم موسى لملك الموت ورد الشُّبه الواردة عليه، مجلة كلية أصول الدين بأسيوط.

خ - من قضايا السنة: حديث معاذ بن جبل وبعثه إلى اليمن، مجلة كلية أصول الدين بأسيوط.

د - شارك بجملة أبحاث في إعداد موسوعة السنة التي أصدرها المجلس الأعلى للشؤون الإِسلامية بوزارة الأوقاف.



رقم الإيداع
٢٠١١/١٠٤١٥
الترقيم الدولي I.S.B.N
978 - 977 - 5059 - 33 - 8

الكِتَابُ في سُطُورٍ

الاشتغال بالسنة النبوية ودراسة أسانيدها ومتونها وفقهها من أعظم وأجلِّ ما يشتغل به المسلمون، وعلم تخريج الأحاديث واحد من علوم السنة التي يتعلق موضوعها بسند الحديث ومتنه، بل هو من أهم العلوم التي تخدم الكتاب والسنة. وهذا الكتاب يأتي في طبعته الجديدة التي بها زيادات قاربت على الضعف؛ حيث تم فيه دراسة كتب لم تتناولها الطبعة السابقة إما لندرتها وإما لكونها لم تطبع بعد، مع الإشارة إلى التحقيقات والتعليقات على هذه الكتب؛ لبيان فوائدها وما تميزت به، سواء كانت هذه التعليقات من خلال ما كتبه محققو هذه الطبعات أو مؤلفوها أو ما علق به أهل التحقيق على هذه الكتب في كتب أخرى غيرها. وبهذا جاءت هذه الطبعة أوسع دراسة وأشمل وأكمل نفعًا من سابقتها.

الناشر
دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة
القاهرة - مصر - ١٢٠ شارع الأزهر - ص.ب ١٦١ الغورية
هاتف: ٢٢٧٠٤٢٨٠ - ٢٢٧٤١٥٧٨ - ٢٥٩٣٢٨٢٠ - ٢٤٠٥٤٦٤٢
فاكس: ٢٢٧٤١٧٥٠ (+٢٠٢)
الإسكندرية - هاتف: ٥٩٣٢٢٠٥ فاكس: ٥٩٣٢٢٠٤ (+٢٠٣)
www.dar-alsalam.com info@dar-alsalam.com

